القرارات السيادية لاتقبل التجزئة أو المناورة

26SEPTEMBER
Weekly Newspaper
26 سبتمبر
WEEKLY POLITICAL REVIEW اسبوعية .. سياسية .. عامة
العدد (2226) الخميس 12 رجب 1447هـ - الموافق 1 يناير 2026م
14 صفحة
السعر 200 ريال

أهداف الثورة اليمنية

1. التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.
2. بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها.
3. رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً.
4. إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد انظمته من روح الإسلام الحنيف.
5. العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.
6. احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز والعمل على إقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

من أقوال فخامة الرئيس

ان تأمين حركة التجارة العالمية، واستقرار المنطقة لايمكن أن يتحقق إلا باستعادة مؤسسات الدولة.

الدكتور/ رشاد محمد العليمي
رئيس مجلس القيادة الرئاسي

أكد في خطاب للشعب أن دماء اليمنيين خط أحمر، وأن استمرار دعم أبوظبي للانتقالي سيواجه بحزم

الرئيس يأمر بخروج الإمارات من اليمن ويعلن حالة الطوارئ لمواجهة تمرد الانتقالي

الدولة ماضية في حماية المدنيين ووحدة القرار العسكري والأمني، وتحركات الانتقالي تمرد على مؤسسات الدولة

أصدر رئيس مجلس القيادة الرئاسي، القائد الأعلى للقوات المسلحة، قراراً بإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع الإمارات وإخراج جميع قواتها من الأراضي اليمنية خلال 24 ساعة، مع تكليف قوات درع الوطن بتسلم المعسكرات في حضرموت والمهرة.

كما أعلن فخامة الرئيس في قرار رئاسي حالة الطوارئ في كامل الجمهورية لمدة 90 يوماً، وفرض حظر شامل على الموانئ والمنافذ لحماية المدنيين والحفاظ على الأمن والاستقرار.

وجاء القرار بعد ثبوت تورط الإمارات في دعم تصعيد المجلس الانتقالي، وتحركاته العسكرية الأحادية ضد الدولة والمواطنين، والتي أسفرت عن انتهاكات جسيمة وتهديد وحدة اليمن وسيادته.

وحذر فخامة الرئيس من أن دماء اليمنيين خط أحمر، وأن استمرار هذا التحالف بين الانتقالي والإمارات سيواجه بحزم كامل بموجب الدستور والقانون وقرارات ...تفاصيل ص3

خلال لقائه بسفراء الدول الراعية للعملية السياسية

العليمي: دعم الإمارات للانتقالي يهدد وحدة اليمن ويقوّض الدولة

حذر فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، الثلاثاء، من استمرار دعم دولة الإمارات للمجلس الانتقالي الجنوبي في تحركاته العسكرية الأحادية خارج إطار الدولة.

وقال فخامة الرئيس، خلال لقاء سفراء الدول الراعية ...ص2

رأس اجتماعا للجنة الأمنية والعسكرية بمأرب والتقى قيادات المنطقة الثالثة

العرادة يوجه برفع الجاهزية القصوى في مختلف الوحدات العسكرية والأمنية

اللجنة الأمنية والعسكرية بمأرب تؤكد تأييدها لقرارات الرئيس

وجّه عضو مجلس القيادة الرئاسي، سلطان العرادة، برفع الجاهزية القصوى وتعزيز التأهب في جميع الوحدات العسكرية والأمنية بمحافظة مأرب، مشدداً على تكثيف الدوريات، وزيادة الانتشار في مختلف المناطق، وتعزيز التنسيق والتكامل بين الوحدات لضمان سرعة الاستجابة لأي طارئ وحماية الأمن والاستقرار العام.

وأكد العرادة على ضرورة التزام كافة الوحدات بتنفيذ التوجيهات والقرارات الصادرة عن القيادة العليا، بما يحفظ وحدة الدولة وسيادتها ويصون أرواح المواطنين.

جاء ذلك خلال ترؤسه اجتماعاً استثنائياً للجنة الأمنية والعسكرية بالمحافظة، بحضور رئيس هيئة الأركان العامة، قائد العمليات المشتركة الفريق الركن صغير بن عزيز، ووكيل وزارة الداخلية محمد سالم بن عبود، وعدد من القيادات العسكرية والأمنية.

وأكدت اللجنة تأييدها الكامل لقرارات ...ص2

مجلس الدفاع الوطني يبارك قرار إنهاء الوجود الإماراتي باليمن

الدفاع وهيئة الأركان والداخلية يؤكدون الجاهزية لتنفيذ القرارات

حظيت القرارات السيادية الصادرة عن فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، القائد الأعلى للقوات المسلحة، بتأييد واسع من المؤسستين العسكرية والأمنية، حيث بارك مجلس الدفاع الوطني قرار إنهاء التواجد الإماراتي في اليمن، فيما أكدت وزارتا الدفاع والداخلية الجاهزية الكاملة لتنفيذ جميع المهام وحماية السلم المجتمعي وهيبة الدولة.

وأعلن مجلس الدفاع الوطني، خلال اجتماع برئاسة فخامة الرئيس، مباركته للقرارات الرئاسية الهادفة إلى حماية المدنيين وصون وحدة القرار السيادي، وفي مقدمتها إعلان حالة الطوارئ وإنهاء التواجد الإماراتي في البلاد.

ووصف المجلس، التحركات العسكرية للمجلس الانتقالي بأنها تمرد صريح على مؤسسات الدولة الشرعية، وتهديد مباشر للسلم الأهلي، وتقويض لوحدة القرار العسكري والأمني.

وأكد المجلس رفضه المطلق لأي محاولات لفرض أمر واقع بالقوة أو استخدام السلاح لتحقيق مكاسب سياسية، داعيًا دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الالتزام الكامل بقرارات القيادة اليمنية، واحترام السيادة الوطنية، ووقف أي دعم عسكري أو لوجستي لتشكيلات خارجة عن إطار الدولة.

وشدد على أن شحنات السلاح التي وصلت إلى ميناء المكلا دون تصريح تمثل تصعيدًا خطيرا وانتهاكا واضحا لقرارات مجلس الأمن.

في السياق ذاته، أعلنت ...ص2

كلمة 26 سبتمبر

عاصفة السيادة

تكتسب الكلمة التي وجهها فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد العليمي أهمية استثنائية في هذا المنعطف التاريخي، حيث وضعت النقاط على الحروف فيما يخص التطورات الأخيرة في محافظتي حضرموت والمهرة، مؤكدة أن «الدولة» ليست مجرد شعار، بل هي الضامن الوحيد للاستقرار والسلم الاجتماعي والسيادة الوطنية التي لا يمكن ان تكون محلاً للمقايضة، وأن أي دعم خارجي يجب أن يمر عبر القنوات الرسمية وبما يخدم مصلحة الشعب اليمني لا أن يكون أداة لتمكين الفوضى وتهديد السيادة الوطنية والامن القومي لدول الجوار.

لقد عكس خطاب رئيس مجلس القيادة إدراكاً عميقاً لخطورة المحاولات الرامية لجر المحافظات الآمنة وفي مقدمتها محافظتا حضرموت والمهرة إلى مربعات الصراع والتمرد على مؤسسات الدولة وأن ما شهدته المحافظتان مؤخراً من تحركات ميدانية وأعمال تصعيدية مدفوعة بأجندات لا تخدم المصلحة الوطنية العليا استوجب موقفاً رئاسياً حازماً يعيد الاعتبار لمكانة الدولة وهيبتها.

إن محاولات فرض الأمر الواقع بقوة السلاح أو عبر التشكيلات الخارجة عن إطار وزارتي الدفاع والداخلية والمدعومة للأسف الشديد من قبل دولة الامارات العربية المتحدة تصطدم اليوم بجدار الوعي الوطني وصرامة الموقف الرئاسي الذي أكد بوضوح انه لا بديل عن مؤسسات الدولة في إدارة شؤون البلاد وتأمين المواطنين.

لقد كان الخطاب الرئاسي شفافاً في دعوة الجميع بمن فيهم شركاء التحالف إلى ضرورة تنسيق الجهود تحت مظلة الشرعية اليمنية و أن تعزيز السيادة الوطنية هو المفتاح الحقيقي لنجاح الشراكة مع الأشقاء وأن أي تجاوز لهذه السيادة أو دعم لتحركات تقوض الاستقرار المحلي لا يخدم الهدف الأسمى الذي اجتمع عليه الجميع.

إن القوات المسلحة وهي تتابع باهتمام مضامين خطاب القائد الأعلى تجدد العهد بأن تظل الحارس الأمين للمكتسبات الوطنية وتؤكد أن الالتفاف حول مجلس القيادة الرئاسي في هذه المرحلة واجب ...ص2

فيما جددت الحكومة تأييدها للقرارات وثمنت الموقف السعودي

النواب والشورى يؤكدان دعمهما الكامل لقرارات الرئيس ومجلس الدفاع

إعلان حالة الطوارئ خطوة ضرورية لحماية الأمن والاستقرار الوطني

جدد مجلسا النواب والشورى، في بيانين منفصلين، دعمهما الكامل للإجراءات والقرارات الصادرة عن مجلس القيادة الرئاسي ورئيسه، فخامة الدكتور رشاد محمد العليمي، بما في ذلك إعلان حالة الطوارئ وإجراءات مجلس الدفاع الوطني، معتبرينها خطوات دستورية وسيادية تهدف إلى حماية الدولة والحفاظ على الأمن والاستقرار الوطني.

وأشار البيانان إلى ...ص2

تأييد عربي ودولي واسع لقرارات مجلس القيادة لحماية وحدة وأمن اليمن

حظيت القرارات السيادية الصادرة عن مجلس القيادة الرئاسي اليمني، بقيادة فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، بتأييد واسع من مختلف الدول العربية والمؤسسات الدولية، التي أكدت دعمها لوحدة وسيادة اليمن، ورفض أي تحركات انفصالية تهدد الأمن والاستقرار في البلاد والمنطقة.

وجاءت هذه المواقف في بيانات منفصلة للجامعة العربية وعدد من الدول الشقيقة والصديقة، تعكس الحرص العربي والدولي على ضبط النفس ووقف التصعيد.

وفي بيان له، جدد الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، إدانة أي تحركات عسكرية تهدف إلى تثبيت واقع انفصالي بالقوة، مؤكدا أن ذلك يُهدد وحدة ...ص2

السلطة المحلية بحضرموت والمهرة تؤيدان قرارات الرئيس

أعلنت السلطة المحلية بمحافظتي حضرموت والمهرة، التأييد الكامل لقرارات فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، بإعلان حالة الطوارئ في عموم الجمهورية، وإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع دولة الإمارات العربية المتحدة، وإخلاء كافة القوات التابعة لها من الأراضي اليمنية.

وأكدت السلطة المحلية بالمحافظتين وقوفهما ...ص2

السعودية تجدد التزامها بأمن اليمن وتدعو الإمارات للتوقف عن دعم الانتقالي وأي مكون آخر

السعودية تجدد التزامها بأمن اليمن وتدعو الإمارات للتوقف عن دعم الانتقالي وأي مكون آخر

جددت المملكة العربية السعودية، التزامها بأمن اليمن واستقراره وسيادته، ودعمها الكامل لفخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي، وحكومته.

وأكدت السعودية في اجتماع لمجلس الوزراء، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، أن المملكة لن تتردد في اتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة لمواجهة أي مساس أو تهديد لأمنها الوطني، وتجدد التزامها بأمن اليمن واستقراره وسيادته، ودعمها الكامل لفخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني وحكومته. ...ص2

26 سبتمبر

العدد (2226) الخميس 12 رجب 1447هـ
الموافق 1 يناير 2026م

قرار جمهوري بإعلان حالة الطوارئ

عدن:

صدر الثلاثاء، قرار فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي القائد الأعلى للقوات المسلحة، بإعلان حالة الطوارئ في كافة أراضي الجمهورية ابتداءً من يوم الثلاثاء 2025/12/30م ولمدة 90 يوماً قابلة للتمديد.

فيما يلي نص القرار..

قرار رئيس مجلس بإعلان حالة الطوارئ

رئيس مجلس القيادة الرئاسي،،

- بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية.

- وعلى المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.

- وعلى قرار إعلان نقل السلطة وتشكيل مجلس القيادة الرئاسي.

واستناداً إلى الصلاحيات الممنوحة لنا بموجب الدستور، وبمقتضى المادة (1) فقرة (ز7-) من القرار رقم (9) لسنة 2022م، وحفاظاً على أمن المواطنين كافة، وتأكيداً على الالتزام بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله، وسلامة أراضيه، ولضرورة مواجهة الانقلاب على الشرعية المستمر من العام 2014م، والفتنة الداخلية التي قادتها عناصر التمرد العسكرية التي تلقت أوامر من دولة الإمارات العربية المتحدة بالتحرك عسكرياً ضد المحافظات الشرقية بهدف تقسيم الجمهورية اليمنية، وما قامت به من انتهاكات جسيمة بحق المواطنين الأبرياء، فقد أصدرنا الإعلان بما هو آت:

أولاً: تعلن حالة الطوارئ في كافة أراضي الجمهورية ابتداءً من يوم الثلاثاء 2025/12/30م ولمدة 90 يوماً قابلة للتمديد.

ثانياً: على جميع القوات والتشكيلات العسكرية في محافظتي حضرموت والمهرة التنسيق التام مع قيادة تحالف دعم الشرعية ممثلة بالمملكة العربية السعودية والعودة فوراً لمواقعها ومعسكراتها الأساسية دون أي اشتباك وتسليم كافة المواقع لقوات درع الوطن.

ثالثاً: يمنح محافظا حضرموت والمهرة كافة الصلاحيات لتسيير شؤون المحافظتين، والتعاون التام مع قوات درع الوطن حتى استلامها للمعسكرات.

رابعاً: يفرض حظر جوي وبحري وبري على كافة الموانئ والمنافذ لمدة 72 ساعة من تاريخ هذا الإعلان باستثناء ما يصدر بإذن وتصريح رسمي من قيادة تحالف دعم الشرعية.

خامساً: تلتزم جميع الجهات في الدولة بتنفيذ هذا الإعلان والتقيد به.

قرار رئاسي بإخراج دولة الإمارات من اليمن

عدن:

صدر اليوم الثلاثاء قرار رئيس مجلس القيادة الرئاسي، القائد الاعلى للقوات المسلحة بإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع دولة الإمارات العربية المتحدة.

فيما يلي نص القرار..

رئيس مجلس القيادة الرئاسي،،

- بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية

- وعلى المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية

- وعلى قرار إعلان نقل السلطة وتشكيل مجلس القيادة الرئاسي

واستناداً إلى الصلاحيات الممنوحة لنا بموجب الدستور، وبمقتضى المادة (1) فقرة (ز1-) وفقرة (ز7-)، من القرار رقم (9) لسنة 2022م، وحفاظاً على أمن المواطنين كافة، وتأكيداً على الالتزام بوحدة اليمن وسيادته واستقراره، وسلامة أراضيه، ولضرورة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمواجهة انقلاب المليشيات الحوثية الإرهابية المستمر منذ العام 2014م.

قرر:

أولاً: إلغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع دولة الإمارات العربية المتحدة.

ثانياً: على كافة القوات الإماراتية ومنسوبيها الخروج من كافة الأراضي اليمنية خلال (24) ساعة.

ثالثاً: على قوات درع الوطن التحرك وتسلم كافة المعسكرات في محافظتي حضرموت والمهرة.

تتمات الأولى

العليمي: دعم الإمارات

للعملية السياسية في اليمن: إن هذه التحركات تمثل تهديداً مباشراً لوحدة اليمن، وتقويضاً للمؤسسات الشرعية، وإعادة إنتاج لمنطق السلطات الموازية الذي يرفضه المجتمع الدولي.

وأكد الرئيس أن كل جهود التهدئة واحتواء التصعيد التي قادتها الدولة قوبلت بالتعطيل من قبل الانتقالي، وأن أي محاولة لاستخدام مكافحة الإرهاب كذريعة للتحركات العسكرية خارج إطار الدولة مرفوضة تماماً.

واشار إلى أن القوات اليمنية حققت إنجازات ملموسة في تفكيك الخلايا الإرهابية وتجفيف منابع تمويلها وتأمين المدن والممرات الحيوية بدعم الشركاء الإقليميين والدوليين، مؤكداً أن هذا النجاح تحقق بعيداً عن أي تبريرات سياسية مزيفة.

وشدد الرئيس على أن الحل العادل للقضية الجنوبية يجب أن يكون وفق الإرادة الشعبية الحرة، مع رفض فرض أي حل بالقوة أو اختزالها في تمثيل حصري.

وحذر من أن اختطاف القضية الجنوبية واستخدامها سياسياً من قبل الانتقالي، بدعم إماراتي، يضر بأبنائها ويقوض فرص السلام السياسي المستدام.

وأكد أن استمرار أي دعم لمكونات خارجة عن القانون يعرض الدولة لفوضى مفتوحة ويهدد جهود استقرار البلاد ويزيد من معاناة الشعب اليمني.

ودعا فخامة الرئيس المجتمع الدولي إلى موقف موحد وحازم لدعم القرارات السيادية اليمنية، وترجمتها إلى إجراءات عملية داخل مجلس الأمن

كما حذر من أن أي تقاعس سيعرض الأمن الوطني والإقليمي للخطر، ويحول اليمن إلى نموذج جديد لتفكك الدولة، مؤكداً أن مسؤولية الجميع حماية استقرار البلاد، وتأمين حقوق المواطنين، ووضع حد لمعاناة الشعب الذي أنهكته الحرب، وضمان نجاح جهود التهدئة بقيادة المملكة العربية السعودية.

في سياق متصل، اطمأن فخامة الرئيس، على الأوضاع العامة بمحافظة شبوة، في أعقاب التطورات الأخيرة التي شهدتها المحافظات الشرقية.

واطلع فخامة الرئيس من محافظ شبوة عوض محمد بن الوزير، على مجمل الأوضاع الأمنية والخدمية، ومستوى جاهزية السلطات لضمان استقرار المحافظة، والإجراءات المتخذة لحماية المنشآت السيادية والمصالح العامة للمواطنين، وردع أي تهديدات محتملة.

ووجه رئيس مجلس القيادة الرئاسي باتخاذ كافة التدابير اللازمة لتعزيز الأمن، والاستقرار في المحافظة، وتأمين المنشآت الحيوية، والبنية التحتية، تنفيذاً للقرارات الرئاسية السيادية، وبما يحفظ مصالح المواطنين، ويصون مقدرات الدولة، ويمنع أي محاولات للإخلال بالأمن والسكينة العامة، أو تعطيل الخدمات.

وأكد فخامة الرئيس، حرص الدولة على دعم السلطة المحلية للقيام بمهامها الدستورية والقانونية بالتنسيق مع كافة الأجهزة الأمنية والعسكرية، من اجل تلبية احتياجات المواطنين، خصوصاً في هذه المرحلة الدقيقة، التي تتطلب أعلى درجات المسؤولية، والانضباط.

العرادة يوجه برفع الجاهزية

فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وفي مقدمتها إعلان حالة الطوارئ في عموم أراضي الجمهورية، واتخاذ الإجراءات السيادية لتعزيز الأمن وصون وحدة وسيادة الدولة.

وفي إطار متابعة الأداء العسكري والميداني، التقى العرادة قيادات المنطقة العسكرية الثالثة، حيث اطلع على مستوى الجاهزية والانضباط، وسير تنفيذ الخطط العملياتية المعتمدة.

واستمع إلى عرض مفصل عن التحديات والصعوبات التي تواجه الوحدات، مع التأكيد على ضرورة الالتزام التام بالتوجيهات العليا، ورفع مستوى التدريب والتأهيل المستمر لتطوير القدرات النوعية والميدانية، وتعزيز روح الفريق الواحد لضمان تنفيذ المهام بكفاءة واقتدار.

كما حضر العرادة، ومعه رئيس هيئة الأركان العامة، المؤتمر التحليلي الثالث للمنطقة العسكرية السابعة، الذي تناول تقييم الأداء العسكري ومستوى الانضباط، ومراجعة نتائج العمليات السابقة، وتحديد نقاط القوة والقصور، ووضع خطط لتعزيز الكفاءة والقدرات العملياتية للوحدات العسكرية.

وشدد العرادة على ضرورة ترجمة مخرجات المؤتمر إلى إجراءات عملية على أرض الواقع، والالتزام التام بالتوصيات، وتعزيز التكامل بين مختلف الوحدات العسكرية، بما يخدم المعركة الوطنية، ويضمن جاهزية القوات المسلحة الكاملة لحماية الأمن والاستقرار الوطني، وصون وحدة وسيادة الدولة في مواجهة أي تهديدات داخلية أو خارجية.

الدفاع وهيئة الأركان

قيادة وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان العامة تأييدها الكامل لقرارات رئيس مجلس القيادة الرئاسي.

واكدت أن القوات المسلحة بمختلف تشكيلاتها في أعلى درجات الجاهزية القتالية، وتمتلك الروح المعنوية والكفاءة اللازمة لتنفيذ جميع المهام الموكلة إليها، والدفاع عن وحدة اليمن وسيادته وأمنه، والتصدي لكافة المشاريع التخريبية.

وجددت وزارة الدفاع ورئاسة الأركان التزامهما باستكمال معركة استعادة الدولة، وتحرير كامل التراب الوطني من مليشيا الحوثي الإرهابية، ومواجهة الجماعات الإرهابية، مثمنة في الوقت ذاته جهود الأشقاء في تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية، والتنسيق العملياتي القائم بما يخدم المصالح المشتركة.

من جانبها، أكدت وزارة الداخلية دعمها المطلق لقرارات رئيس مجلس القيادة الرئاسي، معتبرة إعلان حالة الطوارئ إجراءً دستوريا مشروعا تفرضه الضرورة الوطنية لمواجهة التمرد المسلح، وحماية السلم المجتمعي، ومنع الانزلاق نحو الفوضى وتقويض مؤسسات الدولة.

واكدت وضع كافة إمكاناتها وقدراتها لتنفيذ توجيهات القيادة العليا وتعزيز الأمن والاستقرار.

النواب والشورى

التطورات الأخيرة في محافظتي حضرموت والمهرة، الناتجة عن تحركات عسكرية غير قانونية قام بها المجلس الانتقالي، وما رافقها من أعمال مسلحة أدت إلى الإخلال بالأمن العام، وتقويض السلم الاجتماعي، والاعتداء على مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، وانتهاك حقوق المواطنين والممتلكات.

ودعا المجلسان إلى الالتزام الكامل بقرارات وتوجيهات مجلس القيادة الرئاسي، والوقف الفوري لكافة التحركات العسكرية غير القانونية، والانسحاب من المواقع والمعسكرات التي تم السيطرة عليها خارج إطار الدولة، والاحتكام إلى الحوار السياسي، ورفض فرض أي أمر واقع بالقوة، لضمان حماية مؤسسات الدولة ووحدة الشعب اليمني، والحفاظ على السلم الاجتماعي والاستقرار الوطني.

وأكد أن التدخلات الإماراتية التي دعمت المكونات الخارجة عن القانون قوضت جهود الدولة وأثرت سلباً على الأمن والاستقرار في المحافظتين الشرقية.

وشدد المجلسان على أن موقف المملكة من التصعيد يمثل دعماً أساسياً لأمن اليمن ووحدته وسلامة أراضيه، ويساهم في حماية المصالح المشتركة بين البلدين والشعبين الشقيقين، وتعزيز جهود إنهاء الانقلاب الحوثي واستعادة مؤسسات الدولة الوطنية، وتثبيت الأمن الإقليمي.

وفي بيان منفصل، اعربت الحكومة عن ترحيبها الكامل وتأييدها المطلق لقرارات فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، القائد الأعلى للقوات المسلحة.

واكدت الحكومة، أن إعلان حالة الطوارئ جاء استناداً إلى الدستور ومرجعيات المرحلة الانتقالية، وبناءً على توصيات مجلس الدفاع الوطني، كإجراء دستوري مشروع تفرضه الضرورة الوطنية، لمواجهة التمرد المسلح، وحماية السلم الأهلي، ومنع الانزلاق نحو الفوضى وتقويض مؤسسات الدولة.

وشددت الحكومة على أن التحركات العسكرية الأحادية التي أقدم عليها المجلس الانتقالي الجنوبي، وإدخال أسلحة وقوات خارج الأطر الرسمية، تمثل خرقاً أمنياً خطيراً، وانتهاكاً صارخاً لمرجعيات المرحلة الانتقالية وجهود التهدئة، وتهديداً مباشراً لأمن المواطنين ووحدة الدولة.

واكدت الحكومة أن تفجير الجبهة الداخلية وتشتيت الجهد الوطني في هذه المرحلة الحساسة يخدم بشكل مباشر مليشيا الحوثي الإرهابية، ويمنحها فرصة لإطالة أمد الانقلاب، الأمر الذي يجعل وحدة الصف الوطني اليوم ضرورة عسكرية وسياسية لا تحتمل التأجيل.

تأييد عربي

الترحاب اليمني ويضر بالأمن القومي العربي.

وأعرب أبو الغيط عن بالغ القلق إزاء عدم تجاوب المجلس الانتقالي الجنوبي مع مطالبات مجلس القيادة الرئاسي، داعياً إلى وقف التصعيد فورًا في محافظتي حضرموت والمهرة، والحفاظ على الموقف العربي الموحد الداعم للشرعية اليمنية وفق قرارات مجلس الجامعة المتواترة.

في السياق ذاته، أكدت المملكة الأردنية الهاشمية موقفها الثابت في دعم الشرعية اليمنية، والحل السياسي الشامل الذي يضمن الأمن والاستقرار، ويحفظ مصالح دول الجوار، خصوصًا المملكة العربية السعودية.

كما جددت جمهورية الصومال الفيدرالية دعمها الكامل للشرعية اليمنية، مؤكدة أهمية الحلول السلمية اليمنية الذاتية، ومشيدة بدور التحالف العربي بقيادة السعودية في حماية مؤسسات الدولة اليمنية.

بدورها، أكدت دولة الكويت ضرورة الحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي اليمنية، ودعت إلى دعم الجهود الإقليمية والدولية لتسوية الأزمة سياسيًا، فيما جددت مملكة البحرين موقفها الداعم لكافة المبادرات الإقليمية والدولية الرامية لضمان استقرار اليمن.

كما أكدت قطر أهمية وحدة اليمن وأمن السعودية كجزء من أمن المنطقة، فيما شددت سلطنة عُمان على احترام سيادة اليمن وضرورة التوصل إلى حلول توافقية، بينما أكدت مصر دعمها لمجلس القيادة والتزامها بدعم وحدة واستقرار وسيادة اليمن.

وأجمع المجتمع الدولي على أن أي تحركات انفصالية أو أحادية خارج إطار الدولة اليمنية الشرعية تقوّض جهود السلام والاستقرار، وتشكل تهديدا لأمن المنطقة، مؤكدين دعمهم الكامل لمؤسسات الدولة اليمنية، وتشجيعهم على استمرار الحوار الوطني وإنهاء الصراعات المسلحة بما يحقق تطلعات الشعب اليمني في الأمن والاستقرار والتنمية.

السلطة المحلية بحضرموت

خلف القيادة السياسية في هذا القرار الذي يعزز السيادة الوطنية ويسهم في الحفاظ على أمن واستقرار الوطن.

وثمنت السلطة بالمحافظتين ثقة فخامة رئيس مجلس القيادة، التي منحها لمحافظي حضرموت والمهرة، ومنحهم الصلاحيات الكاملة لتسيير شؤون المحافظتين في هذه الظروف الاستثنائية، وتعهدت للقيادة والشعب بأنها ستكون على قدر هذه المسؤولية لحفظ الأمن والاستقرار.

السعودية تجدد التزامها

وقدّر المجلس دور تحالف دعم الشرعية في اليمن، في حماية المدنيين بمحافظتي حضرموت والمهرة استجابة لطلب فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي، وخفض التصعيد، لتحقيق الأمن والاستقرار ومنع اتساع دائرة الصراع.

وأعرب المجلس، عن الأسف لما آلت إليه جهود التهدئة التي حرصت المملكة عليها وقوبلت بتصعيد غير مبرر يخالف الأسس التي قام عليها تحالف دعم الشرعية في اليمن، ولا يخدم جهوده في تحقيق أمن اليمن واستقراره، وبما لا ينسجم مع جميع الوعود التي تلقتها المملكة من دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة.

وعبر المجلس، عن أمل المملكة في أن تستجيب دولة الإمارات العربية المتحدة لطلب الجمهورية اليمنية خروج القوات الإماراتية من اليمن وإيقاف أي دعم عسكري أو مالي للمجلس الانتقالي الجنوبي وأي طرف آخر داخل اليمن.

في سياق متصل، أعلن المتحدث الرسمي باسم قوات التحالف، اللواء الركن تركي المالكي، أن أي تحركات عسكرية تخالف خفض التصعيد وخروج قوات الانتقالي من محافظة حضرموت، وتسليم المعسكرات لقوات درع الوطن وتمكين السلطة المحلية من ممارسة مسؤولياتها فإن هذه الجهود سيتم التعامل المباشر معها في حينه بهدف حماية أرواح المدنيين وانجاح الجهود السعودية الإماراتية.

وبخصوص السفينتين اللتين قصف حمولتهما التحالف في ميناء المكلا، والتي ادعت الإمارات انها كانت لدعم قواتها هناك وليس للانتقالي، قال المتحدث الرسمي باسم قوات التحالف اللواء الركن تركي المالكي، ان السفينتين دخلتا الى ميناء المكلا، مخالفة للإجراءات المعمول بها في مثل هذه الحالات، ودون تصريح دخول من الحكومة اليمنية أو قيادة التحالف، كما أغلقتا جهاز التتبع والتعريف قبل دخول المياه الإقليمية اليمنية.

وأشار الى انه وخلال دخول السفينتين تم إغلاق الميناء، وإخراج كافة العاملين والموظفين المحليين.. لافتاً الى انه وبعد وصول السفينتين، اتضح أنها تحمل أكثر من (٨٠) عربة، إضافة لعدد من الحاويات المحملة بالأسلحة والذخائر، حيث تم توثيق عملية الوصول والتفريغ، وتم إبلاغ المسؤولين على مستوى عالٍ بدولة الإمارات بمنع خروج هذا الدعم من ميناء المكلا لتفادي ذهابها لمناطق الصراع.

وقال اللواء المالكي: «رغم ما تم إبلاغهم به، قام الجانب الإماراتي الشقيق- دون إبلاغ المملكة - بنقل العربات والحاويات إلى قاعدة الريان المتواجد بها ما لا يتجاوز ١٠ عناصر إماراتية إضافة إلى قوات مشاركة في التصعيد.

واضاف: «توفرت معلومات مؤكدة لدى قيادة قوات التحالف بأنه سيتم نقلها وتوزيعها إلى عدة مواقع في وادي وصحراء حضرموت، ما سيتسبب في زيادة التصعيد».

عاصفة السيادة

وطني لتفويت الفرصة على المتربصين بأمن حضرموت والمهرة واليمن قاطبة.

إن محافظتي حضرموت والمهرة اليوم برفضهما لمشاريع الفوضى لتؤكدا أنهما ستظلان نموذجاً للمدنية والدولة ولن تكونا يوماً مرتعاً للمليشيا مهما كانت القوى المحركة لها.

إن رهان البعض على دعم خارجي مشبوه لتنفيذ مخططات التجزئة والصدام مع مؤسسات الدولة هو رهان خاسر فالتاريخ القريب والبعيد يثبت أن إرادة الشعوب هي الأبقى وأن الدولة - وإن آثرت سياسة ضبط النفس وتغليب لغة الحوار حقناً للدماء - إلا أنها لن تقف مكتوفة الأيدي أمام أي محاولة للمساس بكيانها أو تهديد أمن مواطنيها في حضرموت أو غيرها أو تسخير جزء من الوطن للإضرار بدول الجوار مهما كلف ذلك من ثمن.

إن محافظتي حضرموت والمهرة بوعي أبنائهما وحكمة قيادتهما ستبقيان نموذجاً للدولة والنظام، وستظلان عصيتان على كل محاولات «الارتهان للخارج» التي لا تجلب للبلاد إلا الويلات والتمزق.

إننا اليوم أمام مسؤولية تاريخية تتطلب من الجميع وفي مقدمتهم القوى الموقعة على اتفاقات الشراكة العودة إلى جادة الصواب وتغليب المصلحة الوطنية العليا.

ما جاء في خطاب سيادة الرئيس العليمي يمثل كل ابناء الشعب اليمني وفي طليعتهم القوات المسلحة والأمن كونه قد عبر عن لحظة مفصلية في مسار السياسة الخارجية إذ اكد أن السيادة الوطنية هي خط أحمر لا يقبل المساومة. وفي هذا السياق، تبرز ضرورة تنفيذ القرارات السيادية التي ألغت اتفاقية الدفاع المشترك بين الجمهورية اليمنية ودولة الامارات لأن مبررات وجود هذه الاتفاقية قد انتفت وأن استمرارها لا يخدم المصالح الاستراتيجية العليا للدولة مما تطلب إنهاؤها بشكل رسمي وفوري مع إنهاء الوجود العسكري الإماراتي من كل المحافظات كونه عكس رغبة الدولة في استعادة السيطرة الكاملة على كافة المرافق الحيوية والقواعد العسكرية ، فأمن البلاد يجب أن يدار بأيدي أبنائها وضمن رؤية وطنية خالصة بعيداً عن التدخلات الإقليمية التي قد تتعارض مع أهداف الاستقرار المحلي.

إننا في القوات المسلحة بكل أفرعها ومناطقها ومحاورها, نؤكد أننا مع توجهات رئيس مجلس الرئاسة القائد الاعلى للقوات المسلحة الدكتور رشاد محمد العليمي, الهادفة الى تصحيح المسار وانهاء حالة الضبابية في التحالفات التي أثرت على القرار السياسي ، فأمن الوطن واستقراره وثبات وحدته يبدأ من امتلاك زمام المبادرة على الأرض، وهو ما جسده الخطاب الرئاسي الاخير والقرارات الجمهورية التي تحفظ للبلاد أمنها وسيادتها واستقرارها ووحدتها، وتصب في الحفاظ على الآمن القومي والدولي وبالأخص المملكة العربية السعودية الشقيقة التي تجمعنا بها أواصر اخوة ومصير مشترك.

26SEPTEMBER Weekly Newspaper
26 سبتمبر
WEEKLY POLITICAL REVIEW
اسبوعية .. سياسية .. عامة
تصدر عن دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة اليمنية

نائبا مدير التحرير: منصور الغدرة ■ عارف المقطري
سكرتيرا التحرير: عمر أحمد ■ توفيق الحاج
المدير الفني: عبد الملك السامعي

للإعلان التواصل مع هيئة تحرير الصحيفة
26newspaper@26sepnews.net
للإعلان التواصل على الأرقام التالية
+967 713689408
+967 777650230
+967 776051444
+967 716065049

رئيس مجلس القيادة الدكتور رشاد العليمي في بيان وجهه لليمنيين:

عازمون على حماية المدنيين وتصحيح مسار الشراكة ضمن تحالف دعم الشرعية

دماء اليمنيين خط أحمر لا تهاون فيه وسنحاسب كل من يعرض أمنهم واستقرارهم للخطر كائنا من كان

أكد فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، أن الدولة ماضية في حماية المدنيين، ومركزها القانوني، ووحدة قرارها العسكري والأمني، محذرا من خطورة تصعيد المجلس الانتقالي في محافظتي حضرموت والمهرة، وتورط دولة الإمارات العربية المتحدة بدعم التمرد، وتقويض مؤسسات الدولة.

وقال رئيس مجلس القيادة، في بيان إلى الشعب اليمني: إن التطورات الأخيرة في المحافظات الشرقية وما رافقها من انتهاكات جسيمة بحق المدنيين، تأتي في وقت يخوض فيه اليمن معركته المصيرية ضد المليشيا الحوثية الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني، ويعاني واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم.

وخاطب رئيس مجلس القيادة الرئاسي أبناء المحافظات الجنوبية مؤكدًا أن قضيتهم العادلة كانت ولا تزال في صلب مشروع الدولة، وأن حقوقهم السياسية والاقتصادية والإدارية محل التزام كامل ضمن مرجعيات المرحلة الانتقالية، وبما يضمن شراكة مسؤولة تحفظ الكرامة، وتؤسس لاستقرار دائم، محذرا من احتكار تمثيل القضية الجنوبية أو توظيفها لتحقيق أهداف سياسية غير مشروعة.

وجدد الرئيس تأكيده أن الدولة ستواجه أي تمرد على مؤسساتها بحزم وفقًا للدستور والقانون وقرارات الشرعية الدولية، بما في ذلك رفع أي غطاء سياسي عن مرتكبي الانتهاكات، مؤكدًا أن دماء اليمنيين خط أحمر لا تهاون فيه.

واختتم الرئيس بيانه بالتأكيد على أن اليمن لا يحتمل فتح جبهات استنزاف جديدة، وأن طريق الخلاص يكمن في دولة المواطنة المتساوية، وسيادة القانون، والشراكة في السلطة والثروة، والسلام، واحترام مبادئ حسن الجوار، معلنًا اتخاذ عدد من القرارات التي سيتم الكشف عنها لحماية المدنيين وتصحيح مسار الشراكة في إطار تحالف دعم الشرعية.

وفيما يلي النص الكامل للبيان:

بسم الله الرحمن الرحيم

يا أبناء شعبنا اليمني العظيم،،

أتوجه إليكم اليوم في لحظة دقيقة من تاريخ وطننا.. لحظة لا تحتمل الغموض، ولا المساومة، بل تتطلب الوضوح، والصدق في تحمل المسؤولية، والالتزام الكامل بالدستور، والقانون ومرجعيات المرحلة الانتقالية، التي عاهدناكم عليها في خطاب القسم

وبصفتي رئيسا للدولة، وقائدًا أعلى للقوات المسلحة، فقد تابعنا، بمسؤولية عالية، تطورات الأسابيع الماضية، خصوصًا في محافظتي حضرموت والمهرة، وما رافقها من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، من شأنها تهديد السلم الأهلي، وفتح أبواب جديدة للفوضى والانقسام، في وقت لا يزال فيه شعبنا يخوض معركته المصيرية ضد مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني، ويعاني واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العصر الحديث.

إلى أهلنا في المحافظات الجنوبية، نساءً ورجالًا، وإلى الشباب والشابات في كل الساحات،، أنتم ركن أصيل في بناء هذا الوطن، وتاريخكم النضالي محل فخر، واعتزاز لقيادة الدولة وكل أبناء الشعب اليمني، ونؤكد لكم أن تضحياتكم الجسيمة لن تذهب هدرا.

قضيتكم العادلة لم تكن في هذا العهد موضع تشكيك، وهي في صلب مشروع الدولة العادلة التي نناضل من أجلها جميعًا. وحقوقكم السياسية والاقتصادية والإدارية ليست محل إنكار، وقد التزمنا، قولًا وفعلًا، بمعالجتها ضمن مرجعيات المرحلة الانتقالية، وبضمانات إقليمية ودولية، وشراكة مسؤولة تحفظ الكرامة، وتصون المستقبل، وتؤسس لاستقرار دائم يعالج مظالم الماضي، ويمنع تكرارها.

ولهذا أقولها لكم بكل وضوح ومسؤولية: إنه لا أحد يملك تفويضا بديلًا عن إرادة أهلنا في الجنوب، ولا يحق لأي طرف أن يحتكر قضيتهم، أو أن يوظفها لتحقيق أهداف سياسية غير مشروعة. وإن أي مكاسب حقيقية لهذه القضية العادلة، يجب أن تشمل كل الجنوبيين دون استثناء، بعيدًا عن الإقصاء والتهميش، اللذين فاقما المظالم بدلًا عن معالجتها.

أيها الشعب العظيم،،

أجد لزامًا علينا، من باب الصدق معكم، والوفاء للأمانة الوطنية، أن أضع أمامكم حقيقة ما بذلته قيادة الدولة، ومعها الحكومة، من جهود وتنازلات، خلال السنوات الماضية، من أجل وحدة الصف، وتغليب الحكمة، وتوظيف كل الطاقات في خدمة معركتنا الرئيسية.

لقد اتخذنا، عن قناعة ومسؤولية، قرارات سياسية، وإدارية، وأمنية، حقنا للدماء، واحتراما لمرجعيات المرحلة الانتقالية، وفي مقدمتها إعلان نقل السلطة، واتفاق الرياض، وحفاظًا على الشراكة، وتقديرا لتضحيات أبناء المحافظات الجنوبية، شملت التمكين في مؤسسات الدولة، والمشاركة في القرار، والتعامل بصبر مع اختلالات جسيمة، على أمل أن تفضي هذه المقاربة إلى تعزيز وحدة الصف، وبناء الثقة، ومنع الانزلاق إلى مواجهات داخلية وصراعات بين مكونات الشرعية.

كما دعونا، مرارا، إلى انعقاد مجلس القيادة الرئاسي، بوصفه الإطار الدستوري الوحيد لمعالجة الخلافات، واتخاذ القرارات، وتحمل المسؤولية الجماعية أمام الشعب، غير أن ممثلي المجلس الانتقالي امتنعوا عن تلبية هذه الدعوات، في وقت كانت فيه البلاد أحوج ما تكون إلى الحوار، لا إلى محاولات فرض الوقائع بالقوة، وإلى التوافق، لا إلى الإجراءات الأحادية.

ولم يكن ذلك الحرص نابعًا من ضعف، ولا تردد، بل من إدراك عميق بخطورة دفع الوطن نحو مربع جديد من العنف، خصوصًا في محافظات عرفت تاريخيًا بالسلم والتعايش، ودفعت أثمانا باهظة كلما استُخدمت أرضها لتصفية حسابات سياسية، أو مغامرات غير محسوبة العواقب.

وأؤكد لكم، بكل وضوح، أن الدولة لم تتقاعس يومًا عن مواجهة التهديد الحوثي، ولم تتخل عن مسؤولياتها في تأمين عوامل النصر، لكنها ترفض إدارة الخلافات بمنطق السلاح، أو استخدام معركة اليمنيين الكبرى ذريعة لتبرير إضعاف الدولة، أو تقويض مرجعياتها، أو مصادرة إرادة المواطنين، شمالًا وجنوبًا.

وفي هذا الإطار، اوضح للشعب اليمني، وفي المقدمة أهلنا في المحافظات الجنوبية، انني بصفتي القائد الأعلى للقوات المسلحة، وجهت في حينه بمنع أي تحركات عسكرية أو أمنية خارج إطار الدولة، أو دون أوامر صريحة من القيادة العليا، حرصًا على حقن الدماء، وصون السلم الأهلي، ومنع انزلاق البلاد إلى صدامات داخلية، غير أن هذه التوجيهات قوبلت، للأسف بتجاهل واضح، ومضت التشكيلات العسكرية التابعة للمجلس الانتقالي بتنفيذ تحركات أحادية، في سلوك لا يمكن توصيفه إلا كتمرد مرفوض، لا تبرره أي ذرائع، ولا تغطية أي شعارات.

كما أؤكد لكم في هذا السياق، ان المؤسستين العسكرية والأمنية بدعم من الاشقاء والأصدقاء، كانت قد حققت خلال السنوات الأخيرة، إنجازات ملموسة في تفكيك الخلايا الإرهابية، وتجفيف منابع تمويلها، وتأمين المدن والممرات الحيوية، إلى جانب نجاحات متقدمة في مكافحة تهريب الأسلحة والمخدرات.

كما أحيطكم علما بأن إجراءات إعادة التموضع في وادي حضرموت لم تكن يوما موضع تجاهل أو تسويف، بل كانت في مرحلتها الأخيرة ضمن خطة انتشار لقوات درع الوطن تم تعميدها من وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان ومصادقتي عليها، بما يحقق أهداف الأمن والاستقرار، دون الحاجة الى هذا التصعيد غير المبرر.

وانطلاقا من حرصنا على تغليب الحلول السياسية، وعدم إغلاق أبواب التفاهم، فقد وجهنا بتشكيل لجنة تواصل رفيعة المستوى من قيادة الدولة والمكونات السياسية، بهدف احتواء التصعيد، وفتح قنوات الحوار، ومعالجة الهواجس ضمن الأطر المؤسسية، وبما يحفظ هيبة الدولة ويجنب البلاد مزيدا من التوتر، غير أن هذه المساعي قوبلت بالتعطيل، واصطدمت بإصرار على المضي في الإجراءات الأحادية، ورفض عملي لأي مسار توافقي جامع، بما يؤكد أن المشكلة لم تكن يوما نقصا في الحلول، بل في تعطيلها، ولا غياب الفرص، بل إهدارها عمدا.

إن تحميل الدولة مسؤولية كل ما جرى، وتجاهل سنوات من الاستقرار، والشراكة، والدعم، ومبادرات التهدئة، والاحتواء، هو تضليل للرأي العام، ومحاولة لبناء تبريرات وسرديات غير متماسكة لفرض أمر واقع، لن يخدم قضية الجنوب العادلة، ولن يصنع مستقبلًا آمنًا، ولن يقود إلى سلام مستدام.

وانطلاقا من هذه المسؤولية، فإن الدولة معنية بحماية مواطنيها، ووحدة القرار العسكري والأمني، وعدم السماح باستخدام السلاح لفرض أمر واقع، أو التمرد على المؤسسات الشرعية، لأن هذا النهج أثبت فشله الذريع، وسيواجه بحزم بموجب الدستور، والقانون وقرارات الشرعية الدولية، بما في ذلك رفع أي غطاء عن مرتكبيه دون تردد.

ورغم المكاسب السياسية والاقتصادية والتنموية التي تحققت خلال السنوات الماضية، إلا إن هذه الإجراءات التصعيدية التي شهدناها مؤخراً أهدرت كافة هذه المكاسب، فضلاً عن مفاقمة الأزمة الإنسانية للشعب اليمني، ومع ذلك، نجدد الدعوة لقيادة المجلس الانتقالي لتحكيم العقل وإعلاء المصلحة العليا للشعب اليمني والجنوح إلى خيار السلام وتسريع انسحاب قواته من محافظتي حضرموت والمهرة دون قيد أو شرط.

- **مكافحة الإرهاب قرار سيادي تمارسه مؤسسات الدولة المختصة ولا يجوز استخدامه ذريعة لتبرير التصعيد**
- **الدولة لم تتقاعس يومًا عن مواجهة التهديد الحوثي ولم تتخل عن مسؤولياتها لكنها ترفض إدارة الخلافات بمنطق السلاح**
- **أي مكاسب حقيقية للقضية الجنوبية العادلة يجب أن تشمل كل الجنوبيين دون استثناء بعيدًا عن الإقصاء والتهميش**
- **الدور الإماراتي موجه ضد أبناء شعبنا في دعم صريح للتمرد وإذكاء الفتن الداخلية بما يهدد أمننا وتماسك مؤسساتنا ووحدتنا**
- **الدور الأخوي الصادق للمملكة العربية السعودية في دعم اليمن سيظل محل وفاء وتقدير في الذاكرة الوطنية**

أيها الشعب العظيم،،

أطمئنكم جميعًا، وفي المقدمة أهلنا في المحافظات الجنوبية، أن الدولة ما تزال قوية بالله ثم بكم، وبوعيكم، وبأبطال القوات المسلحة والأمن، وبدعم أشقائنا الأوفياء في تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية.

ولا يفوتني في هذا المقام، أن أؤكد تقدير اليمن قيادة، وحكومة وشعبا للدور الأخوي الصادق الذي تضطلع به المملكة العربية السعودية من اجل خفض التصعيد، دعما للشعب اليمني وشرعيته الدستورية، ووحدته، وأمنه واستقراره، انطلاقًا من إدراك عميق للمصالح، والتحديات المشتركة.

لذلك فإن هذا الدعم المخلص في كافة المجالات، سيظل خالدا في الذاكرة الوطنية، وموضع وفاء وتقدير، وشراكة مسؤولة من أجل استقرار بلادنا، والمنطقة.

أيها الشعب العظيم،،

إن اليمن اليوم لا يحتمل فتح جبهات استنزاف جديدة، ولا إهدار موارده المحدودة، ولا تحميل مواطنيه مزيدًا من الأعباء، وهم يكافحون من أجل تأمين أبسط متطلبات العيش، على أمل الانتصار في معركة الخلاص، وبناء مستقبل يليق بتضحياتهم العظيمة.

طريقنا هو دولة المواطنة المتساوية، والشراكة في السلطة والثروة، وسيادة القانون، والسلام، واحترام مبادئ حسن الجوار.

كما اعيد التشديد على المبدأ ذاته: إن دماء اليمنيين خط أحمر، لا تهاون فيه ولا تساهل بشأنه، وإن الدولة التي قدمت بشجاعة كل التنازلات من أجل حماية أرواح مواطنيها، لن تقف مكتوفة الأيدي أمام من يستهين بكرامتهم، أو يزج بهم في مغامرات طائشة، وسنستخدم في سبيل ذلك كامل صلاحياتنا الدستورية، لحماية السلم الأهلي، وفرض هيبة الدولة، ومحاسبة كل من يعرض أمن المواطنين واستقرارهم للخطر، كائنًا من كان، وبخاصة في ضوء استمرار الانتهاكات ضد المدنيين في محافظتي حضرموت والمهرة، ورفض المجلس الانتقالي الجنوبي لإنهاء التصعيد، وعدم عودة قواته إلى معسكراتها خارج المحافظتين رغم الوعود التي وصلتنا بأن هناك تجاوب مع جهود الوساطة التي قامت بها المملكة العربية السعودية مشكورةً بهدف التهدئة وخفض التصعيد، حيث وللأسف الشديد تأكد بشكلٍ قاطع ثبوت قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بالضغط وتوجيه المجلس الانتقالي بتقويض سلطة الدولة والخروج عليها من خلال التصعيد العسكري والاعتداء على مواقع القوات المسلحة والهجمات المتكررة على قبائل حضرموت والمدنيين الأبرياء، وإغلاق مطار سيئون أمام الرحلات التجارية، وما نتج عن ذلك من انتهاكات جسيمة ضد المدنيين.

وكما ورد- مع بالغ الأسف- في البيان الصادر عن قيادة القوات المشتركة لتحالف دعم الشرعية فقد تأكد أيضاً قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بشحن سفينتين من ميناء الفجيرة مملوءة بالسلاح وعربات القتال والعتاد العسكري، وإفراغها في ميناء المكلا دون تصريح بهدف تزويد قوات المجلس الانتقالي بها، في خطوة تصعيدية ضد أمن واستقرار محافظتي حضرموت والمهرة والذي اتضح أنه استمرار لعمل ممنهج منذ سنوات، وقيامهم بالضغط على المجلس الانتقالي الجنوبي بكل الوسائل للتحرك الأحادي، واستغلال القضية الجنوبية العادلة، ومحاولة تعطيل المؤسسات الدستورية المتمثلة في مجلس القيادة الرئاسي والحكومة.

ومع تثميننا للدور السابق لدولة الإمارات العربية المتحدة وجهودها كعضو شارك في تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية، إلا أن دورها أصبح للأسف موجهاً ضد أبناء شعبنا العظيم في دعم صريح للتمرد، وإذكاء الفتن الداخلية، بما يُهدد أمننا واستقرارنا وتماسك مؤسساتنا ووحدتنا وإلحاق الضرر بشعبنا العزيز.

وبناءً على ذلك فقد اتخذنا عدداً من القرارات التي سيتم الإعلان عنها بهدف حماية المدنيين والمركز القانوني للدولة، وتصحيح مسار الشراكة في إطار تحالف دعم الشرعية.

حفظ الله بلادنا وشعبنا من كل سوء ومكروه،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

26 سبتمبر
العدد (2226) الخميس 12 رجب 1447هـ
الموافق 1 يناير 2026م

تأييد وإجماع وطني للقرارات الرئاسية لحماية المدنيين وإنهاء التواجد الإماراتي

مجلس الدفاع الوطني: تحركات الانتقالي تمرداً صريحاً يقوض وحدة القرار العسكري والأمني، ويهدد السلم الأهلي

وزارة الدفاع وهيئة الأركان: سنظل الحراس الأمناء للوطن ولن نألو جهداً في سبيل تعزيز وحدة وتماسك قواتنا المسلحة

أعلنت المؤسسات الرسمية السيادية في الجمهورية اليمنية تأييدها المطلق ومباركتها الكاملة للقرارات السيادية الصادرة عن فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي، القائد الأعلى للقوات المسلحة، الدكتور رشاد محمد العليمي، والمتضمنة إعلان حالة الطوارئ في عموم أراضي الجمهورية، وإنهاء التواجد الإماراتي في اليمن، باعتبارها قرارات جسّدت المسؤوليات الدستورية لقيادة الدولة في حماية المدنيين، وصون مؤسساتها الوطنية، والحفاظ على مركزها القانوني والسيادي، في ظل تطورات أمنية وعسكرية خطيرة تشهدها المحافظات الشرقية.

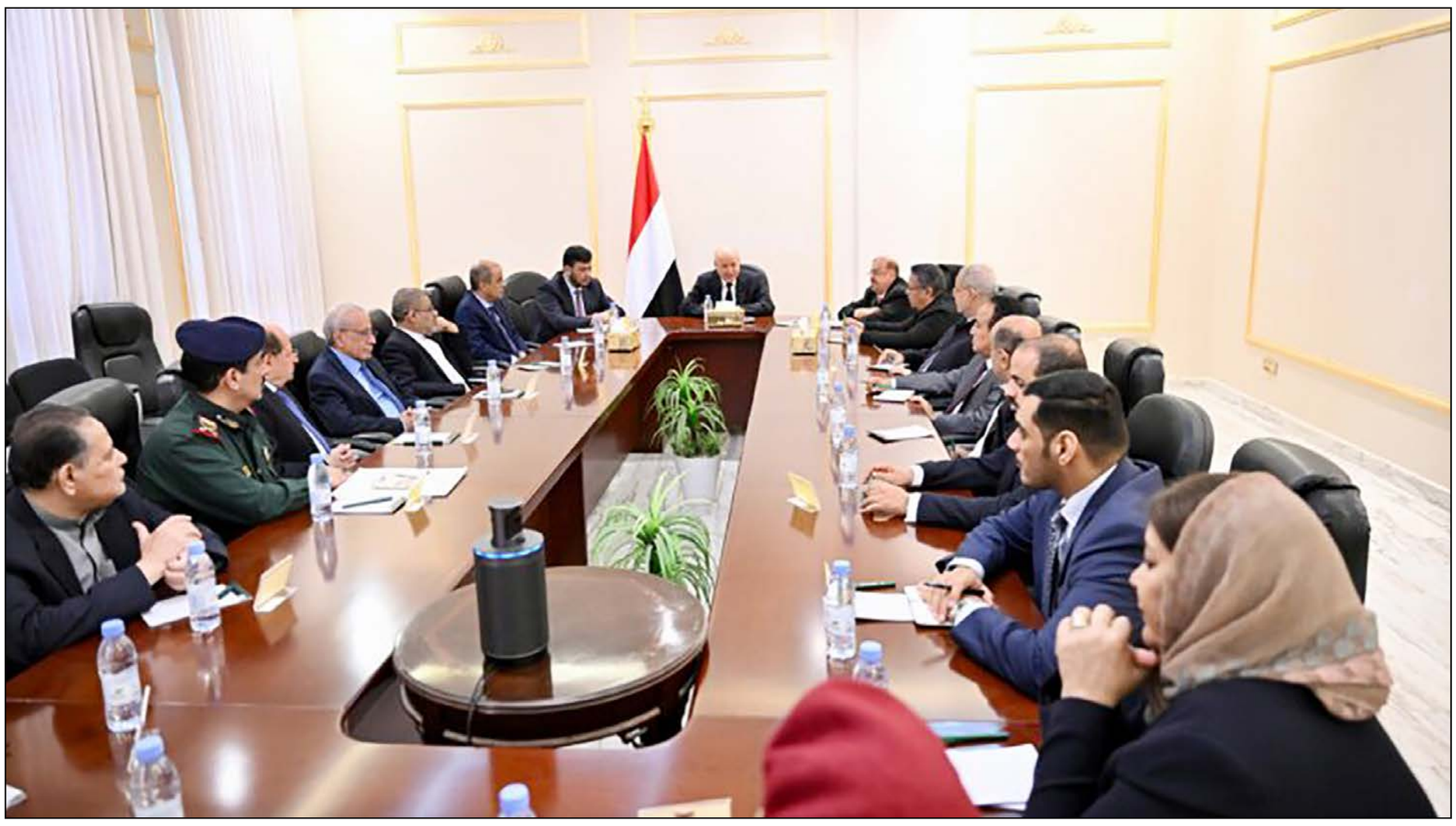

وأكدت المؤسسات رفضها المطلق لأي محاولات لفرض أمر واقع بالقوة، أو استخدام السلاح لتحقيق مكاسب سياسية، مشددة على أن الدولة لن تسمح بتقويض سلطتها أو المساس بوحدة القرار السيادي والعسكري والأمني.

وفي هذا السياق، بارك مجلس الدفاع الوطني قرارات رئيس مجلس القيادة الرئاسي خلال اجتماع موسع عقد بحضور أعضاء مجلس القيادة الرئاسي سلطان العرادة، والدكتور عبدالله العليمي، وعثمان مجلي، وبمشاركة رئيس مجلس النواب الشيخ سلطان البركاني، ورئيس مجلس الوزراء سالم صالح بن بريك، ورئيس مجلس الشورى الدكتور أحمد بن دغر، ونواب رؤساء مجلسي النواب والشورى، وهيئة التشاور والمصالحة، وأعضاء مجلس الدفاع الوطني من الوزراء، ورؤساء الهيئات العسكرية والأمنية، وبحضور محافظ محافظة حضرموت سالم الخنبشي.

وكرس الاجتماع لمناقشة التطورات الخطيرة التي تشهدها محافظتا حضرموت والمهرة، على ضوء التصعيد العسكري الذي أقدم عليه المجلس الانتقالي الجنوبي، وما ترتب عليه من تداعيات مباشرة على الأمن والاستقرار، ووحدة القرار السيادي للدولة، والسلم الاجتماعي.

واستعرض الاجتماع تقارير شاملة حول المستجدات الميدانية، والانتهاكات الجسيمة بحق المدنيين التي رافقت تلك التحركات العسكرية، بما في ذلك الاعتداء على مواقع القوات المسلحة، والممتلكات العامة والخاصة، وصولاً إلى إغلاق مطار سيئون الدولي، في مخالفة صريحة لمرجعيات المرحلة الانتقالية، وفي مقدمتها إعلان نقل السلطة، واتفاق الرياض، وجهود التهدئة التي يقودها الأشقاء في المملكة العربية السعودية.

وجدد مجلس الدفاع الوطني توصيفه لتحركات المجلس الانتقالي باعتبارها تمرداً صريحاً على مؤسسات الدولة الشرعية، وتقويضاً لوحدة القرار العسكري والأمني، وتهديداً مباشراً للسلم الأهلي، بما يخدم مصالح مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني، ويمنحها فرصة لإطالة أمد الانقلاب وتعميق معاناة الشعب اليمني.

وبارك المجلس مجدداً قرارات رئيس مجلس القيادة الرئاسي، القائد الأعلى للقوات المسلحة، بإعلان حالة الطوارئ وإنهاء التواجد الإماراتي، مؤكداً أنها تعكس التزام القيادة بواجبها الدستوري في حماية المدنيين وصون مؤسسات الدولة ومركزها القانوني، ورافضاً بشكل قاطع محاولات فرض الأمر الواقع بالقوة أو استخدام السلاح لتحقيق مكاسب سياسية.

وفي هذا الإطار، دعا مجلس الدفاع الوطني دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الالتزام الكامل بنص وروح قرارات قيادة الدولة اليمنية، واحترام سيادتها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ووقف أي دعم عسكري أو لوجستي لأي تشكيلات خارج إطار الدولة. وشدد المجلس على أن ما ورد في بيان قيادة القوات المشتركة لتحالف دعم الشرعية بشأن شحنات السلاح التي وصلت إلى ميناء المكلا دون تصريح يمثل تصعيداً خطيراً وانتهاكاً واضحاً لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.

كما جدد مجلس الدفاع الوطني التأكيد على أن القضية الجنوبية قضية وطنية عادلة ذات أبعاد تاريخية واجتماعية، وستظل محل التزام راسخ من قيادة الدولة، وفي صميم أي تسوية سياسية شاملة، وفق مرجعيات المرحلة الانتقالية، وبما يضمن شراكة حقيقية، ومعالجة منصفة للمظالم، وتحقيق تطلعات أبناء المحافظات الجنوبية كافة دون احتكار أو إقصاء.

وجدد المجلس دعمه الكامل لجهود الوساطة التي تقودها المملكة العربية السعودية لخفض التصعيد، وحماية المدنيين، وإعادة الأوضاع في محافظتي حضرموت والمهرة إلى ما كانت عليه، بما يحفظ أمنهما واستقرارهما وسلمهما الاجتماعي. وثمن عالياً الدور الأخوي الصادق للمملكة في دعم اليمن وشرعيته الدستورية، والدفاع عن أمنه واستقراره، انطلاقاً من الترابط الوثيق بين أمن البلدين الشقيقين، ومواجهة التحديات المشتركة التي تهدد أمن المنطقة.

وأكد الاجتماع استمرار الدولة في مكافحة الإرهاب باعتباره قراراً سيادياً تمارسه مؤسساتها المختصة وفق الدستور والقانون، مشيداً بالإنجازات التي تحققت خلال السنوات الماضية في تفكيك الخلايا الإرهابية، ومكافحة تهريب الأسلحة والمخدرات، ورافضاً استخدام ملف الإرهاب ذريعة لتبرير التصعيد أو تقويض مؤسسات الدولة.

وفي ختام الاجتماع، أقر مجلس الدفاع الوطني عدداً من الإجراءات والتدابير السياسية والقانونية والأمنية اللازمة لحماية المدنيين، والحفاظ على وحدة البلاد ومركزها القانوني، وفرض هيبة مؤسسات الدولة، مؤكداً أن المرحلة المقبلة تتطلب اصطفافاً وطنياً مسؤولاً، وتغليب المصلحة العليا للشعب اليمني.

دعم كامل

وفي سياق متصل، أكد مجلس النواب دعمه الكامل للإجراءات والقرارات الصادرة عن مجلس القيادة الرئاسي ورئيسه، بما في ذلك إعلان حالة الطوارئ، وما اتخذه مجلس الدفاع الوطني من تدابير، باعتبارها إجراءات قانونية تهدف إلى حماية الدولة والحفاظ على الأمن والاستقرار.

وأشار مجلس النواب في بيان إلى أنه يتابع بقلق بالغ التطورات الأمنية والعسكرية في محافظتي حضرموت والمهرة، الناتجة عن تحركات عسكرية غير قانونية قام بها المجلس الانتقالي، وما رافقها من أعمال مسلحة أدت إلى الإخلال بالأمن العام، وتقويض السلم الاجتماعي، والاعتداء على مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، وانتهاك حقوق المواطنين، بما في ذلك الاعتداء على المساكن الخاصة، وحصار القرى، وإزهاق الأرواح، والإضرار بالممتلكات العامة والخاصة.

وأكد المجلس أن هذه الأفعال تشكل خرقاً صريحاً للدستور اليمني والقوانين النافذة والمرجعيات الوطنية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة باليمن، وتهديداً مباشراً لوحدة الدولة وسيادتها، وتجاوزاً غير مقبول لصلاحيات مؤسسات الدولة الشرعية.

وأعرب مجلس النواب عن بالغ قلقه إزاء المعلومات المتعلقة بدخول شحنات أسلحة عبر موانئ يمنية قادمة من خارج البلاد، من ميناء الفجيرة الإماراتي إلى ميناء المكلا بمحافظة حضرموت، دون أي غطاء قانوني أو تنسيق مع السلطات الشرعية المختصة، معتبراً ذلك انتهاكاً للسيادة الوطنية وزيادة في تعقيد الوضع الأمني وتهديداً بتوسيع دائرة الصراع.

تصعيد خطير

وحذر المجلس من أن استمرار هذه الممارسات سيقود إلى تصعيد خطير، ويعرض اليمن لمزيد من الانقسام والعنف، وستكون له انعكاسات سلبية على أمن واستقرار دول الجوار، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان، بما يمس مبادئ حسن الجوار والأمن الإقليمي المشترك.

وأكد مجلس النواب أن ما أقدم عليه المجلس الانتقالي، بدعم من أطراف خارجية، لا يخدم مسار بناء الدولة ولا يحقق الاستقرار، بل يقوض الجهود السياسية، ويعمق الانقسامات، ويضعف مؤسسات الدولة، ويضر بالمصلحة الوطنية العليا.

ودعا المجلس إلى الوقف الفوري لكافة التحركات العسكرية غير القانونية، والانسحاب من المواقع والمعسكرات التي تم السيطرة عليها خارج إطار الدولة، والالتزام الكامل بقرارات وتوجيهات مجلس القيادة الرئاسي باعتباره السلطة التنفيذية العليا في البلاد، والاحتكام إلى الحوار السياسي، والامتناع عن استخدام القوة لفرض أمر واقع.

وثمن مجلس النواب البيان الصادر عن وزارة الخارجية السعودية، والمواقف المعلنة من قبل الأشقاء في المملكة، الداعمة لأمن اليمن واستقراره ووحدته وسلامة أراضيه، ودعا الأشقاء في دولة الإمارات إلى أن يكونوا جزءاً من الحل، بما يخدم الأمن القومي الخليجي المشترك.

وأكد المجلس أن المرحلة الراهنة تتطلب تحمّل جميع الأطراف لمسؤولياتهم القانونية والتاريخية، وتغليب الحلول السياسية، ورفض عسكرة الخلافات، حفاظاً على وحدة اليمن وأمنه وسلامة أراضيه، وحماية أرواح المواطنين وممتلكاتهم.

مسؤولية وطنية

كما أعلن مجلس الشورى ترحيبه المسؤول بقرارات فخامة الرئيس، مؤكداً أنها تستند إلى الدستور والمرجعيات الوطنية، وتعكس حرص القيادة على حماية السيادة والأمن، وثمن موقف المملكة العربية السعودية الداعم للشرعية.

وقال مجلس الشورى في بيان إن موقف مجلس الشورى يأتي انطلاقا من إيمانه العميق بوحدة وأمن واستقرار وسيادة البلاد، والحاقاً لمواقفه الداعمة للشرعية الدستورية، بقيادة فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي، وتأكيد مجلس الشورى مجدداً على دعم التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية".

وأضاف: "أن مجلس الشورى يرى في قرارات مجلس القيادة استشعاراً بالمسؤولية الوطنية، ودفاعاً عن الوطن والشعب اليمني، وحرصاً على حفظ الأمن والاستقرار في اليمن والمنطقة، ورفضاً للتمرد الذي قاده الانتقالي على الشرعية، بتوجيه مباشر من دولة الإمارات العربية المتحدة".. مؤكداً أن هذا القرار الوطني يستند إلى الدستور اليمني، والمرجعيات الوطنية المتوافق عليها، ويأتي استجابة لمتطلبات المرحلة، لمنع الأثر السلبي لتراكم ممارسات وتدخلات أضرت بسيادة الجمهورية اليمنية، وهددت أمن مواطنيها، وأسهمت في تعقيد المشهد العسكري والأمني، خارج إطار التنسيق مع القيادة الشرعية والتحالف العربي لدعم الشرعية.

كما ثمن مجلس الشورى، تثميناً عاليا البيان الصادر عن وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية اليوم الثلاثين من ديسمبر 2025، وما تضمنه من تأكيد واضح على دعم الشرعية الدستورية في الجمهورية اليمنية، وحرص المملكة على أمن اليمن واستقراره ووحدته وسلامة أراضيه، ورفضه لأي خطوات تصعيدية من شأنها تقويض الاستقرار في اليمن.

إجراءات دستورية

وفي بيان لها، أعربت الحكومة اليمنية عن ترحيبها الكامل وتأييدها المطلق للقرارات الرئاسية، مؤكدة أن إعلان حالة الطوارئ إجراء دستوري مشروع فرضته الضرورة الوطنية، ورحبت بإجراءات تحالف دعم الشرعية لمنع عسكرة الموانئ.

ورحبت الحكومة، بالإجراءات التي اتخذتها قيادة القوات المشتركة لتحالف دعم الشرعية، بما في ذلك تنفيذ ضربة جوية محدودة ودقيقة استهدفت دعماً عسكرياً خارجياً غير مشروع في ميناء المكلا، في إطار حماية المدنيين، ومنع عسكرة الموانئ والسواحل، والتصدي لمحاولات فرض وقائع بالقوة تهدد أمن حضرموت والمهرة، وأمن الملاحة الإقليمية والدولية.

وشددت الحكومة على أن التحركات العسكرية الأحادية التي أقدم عليها المجلس الانتقالي الجنوبي، وإدخال أسلحة وقوات خارج الأطر الرسمية، تمثل خرقاً أمنياً خطيراً، وانتهاكاً صارخاً لمرجعيات المرحلة الانتقالية وجهود التهدئة، وتهديداً مباشراً لأمن المواطنين ووحدة الدولة، كما تعطل بصورة جسيمة عجلة الإصلاحات الاقتصادية، وتقوض جهود الحكومة الرامية إلى تحسين الخدمات، وتخفيف المعاناة المعيشية عن المواطنين.

واكدت الحكومة أن تفجير الجبهة الداخلية وتشتيت الجهد الوطني في هذه المرحلة الحساسة يخدم بشكل مباشر مليشيا الحوثي الإرهابية، ويمنحها فرصة لإطالة أمد الانقلاب، الأمر الذي يجعل وحدة الصف الوطني اليوم ضرورة عسكرية وسياسية لا تحتمل التأجيل.

وثمنت الحكومة عالياً المواقف التاريخية والثابتة للمملكة العربية السعودية، ودورها المحوري في دعم أمن اليمن واستقراره، وقيادتها المسؤولة لتحالف دعم الشرعية، وحرصها الدائم على حماية المدنيين، وخفض التصعيد، ومنع انزلاق المحافظات الشرقية إلى صراعات تخدم أجندات معادية.

تأييد كامل

كما أعلنت السلطة المحلية بمحافظة حضرموت تأييدها الكامل للقرارات، واستعدادها للتنسيق مع قوات درع الوطن، ودعت أبناء المحافظة للالتفاف حول القيادة الشرعية.

تأييد وجاهزية عالية

وأعلنت قيادة وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان العامة تأييدها التام للقرارات الوطنية، مؤكدة جاهزية القوات المسلحة واستمرارها في معركة استعادة الدولة، مثمنة دعم تحالف دعم الشرعية.

واكدت قيادة وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان في بيان أن جميع منتسبي القوات المسلحة بمختلف تكويناتها وتشكيلاتها لديهم الروح المعنوية العالية، والكفاءة والجاهزية القتالية للقيام بواجباتها الدستورية والوطنية الملقاة على عاتقها في جميع الأحوال ومختلف الظروف.

كما اكدت قيادة وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الاركان، الاستعداد الدائم لتنفيذ جميع المهام الموكلة إليها في ضوء القرارات والإجراءات الصادرة عن القيادة العليا من منطلق إيمانها العميق بالولاء الثابت لله ثم للوطن والثورة، وستبقى على عهدها تذود عن المكتسبات والثوابت الوطنية، والحفاظ على أمن اليمن والدفاع عن وحدته وسيادته، وستظل القلعة الصلبة التي تتحطم أمامها كل المؤامرات والمشاريع التخريبية.

وجددت دعوتها لأبناء شعبنا اليمني بمختلف فئاتهم وانتماءاتهم لمساندة القيادة الشرعية، والوقوف صفاً واحداً إلى جانب مؤسسات الدولة والقوات المسلحة، والتمسك بالأهداف والثوابت الوطنية، وتعزيز اللحمة والتعاون لما فيه إعلاء مصلحة الوطن والأمة.

كما اكدت القوات المسلحة التزامها الثابت باستكمال معركة استعادة الدولة، وتحرير كل شبر من تراب اليمن من مليشيا الحوثي الإرهابية ومشروعها الإيراني، والتصدي للجماعات الإرهابية والمخططات التخريبية الساعية لزعزعة استقرار الوطن وتهديد السلم الاجتماعي.

وقالت قيادة وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الاركان: "نجدد العهد للقيادة السياسية والشعب اليمني بأننا سنظل الحراس الأمناء للوطن، ولن نألو جهداً في سبيل تعزيز وحدة وتماسك قواتنا المسلحة، واستكمال مسيرة بنائها، ورفع كفاءتها وفق أسس علمية ووطنية صحيحة بالتعاون مع جميع الشرفاء ووفقاً لتوجيهات ودعم القيادة العليا، وإننا في هذه اللحظات الفارقة نُحيي أبطال الجيش، والأمن، والمقاومة المرابطين في ثغور الفداء على امتداد مسرح العمليات في مختلف الجبهات القتالية".

وجددت قيادة وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان العامة، تقديرها العالي لجهود الأشقاء في تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية، ومواقفهم الداعمة لشعبنا اليمني وقيادته في مختلف المراحل.. مثمنة جهود الأشقاء في المملكة ومساعيهم الأخوية في سبيل إحلال الأمن والسلام والاستقرار لليمن.. معربة عن التقدير العالي لجهود قيادة القوات المشتركة المساندة للقوات المسلحة، وتطوير قدراتها القتالية.. مجددة الالتزام بالتنسيق العملياتي لتنفيذ المهام لما فيه خدمة المصالح المشتركة.

وفي السياق ذاته، أكدت وزارة الداخلية دعمها المطلق لإعلان حالة الطوارئ، معتبرة إياه إجراءً دستورياً لحماية السلم المجتمعي، ومشيدة بالدور القيادي لفخامة الرئيس، وبالمواقف الثابتة للمملكة العربية السعودية الداعمة لليمن.

إجماع عربي وإقليمي على دعم وحدة وسيادة اليمن

شهدت الساحة الدبلوماسية العربية والإقليمية حراكاً مكثفاً أجمع على الدعم المطلق للشرعية اليمنية، حيث توالت البيانات الرسمية من مختلف العواصم العربية، مؤكدة على الموقف الموحد والحازم بالدعم المطلق لسيادة اليمن، وأمنه واستقراره ووحدة وسلامة أراضيه.

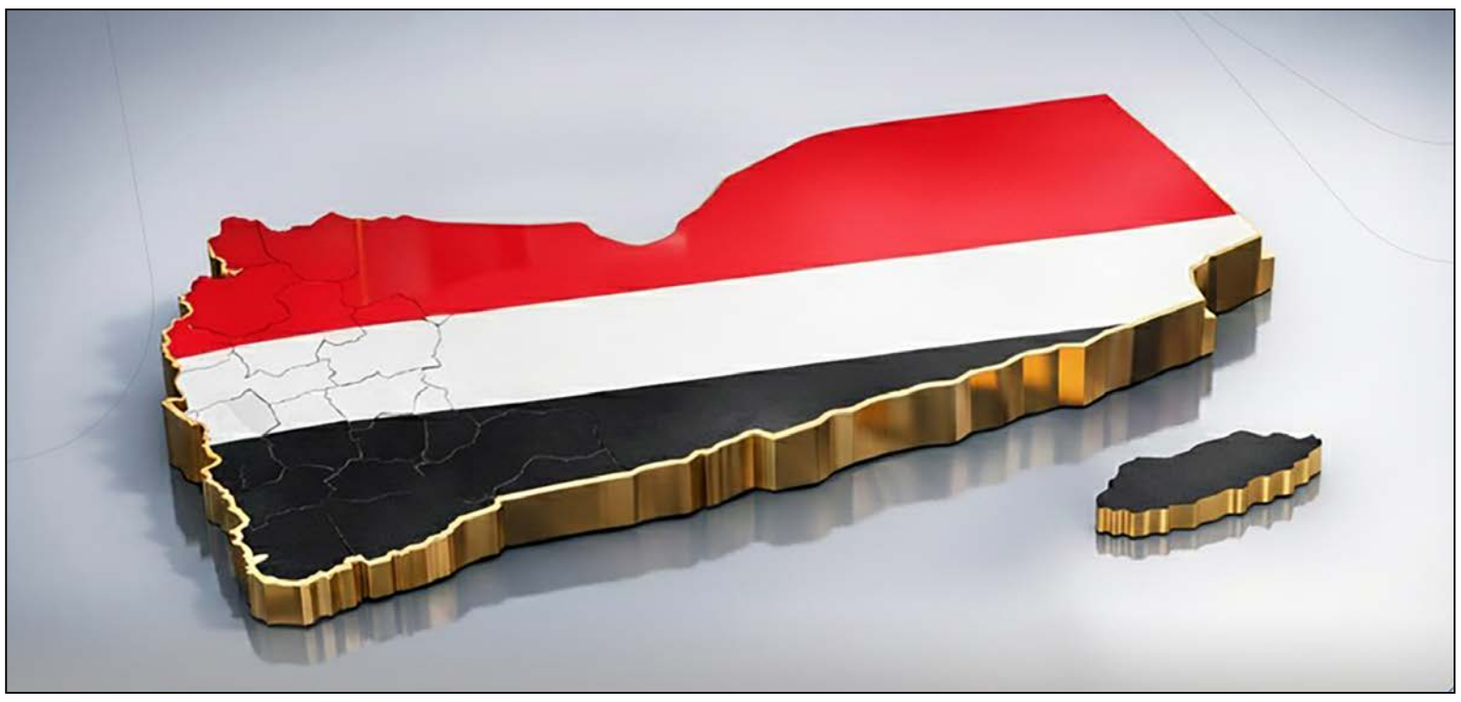

عارف الواقدي

وعبرت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين في بيان صادر عنها، أمس الأربعاء، عن ترحيبها الواسع بالبيانات الصادرة عن الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الإقليمية والدولية. وأكدت أن هذا الإجماع يعكس وقوف العالم إلى جانب اليمن في مواجهة تحدياته الراهنة.

وأثنت الوزارة بشكل خاص على المملكة العربية السعودية، واصفة دورها بـ"المسؤول والمحوري" في حماية أمن واستقرار اليمن والمنطقة، لافتة إلى أن التزام هذه الدول بتعزيز الأمن الإقليمي يمثل حائط صد أمام محاولات التصعيد.

وأجمعت هذه البيانات الصادرة عن عديد من الدول على حقيقة واحدة، أكدت أن استقرار اليمن ووحدة أراضيه هما حجر الزاوية لأمن المنطقة بأكملها.

المملكة العربية السعودية

ففي بيان صادر عنها، جددت المملكة العربية السعودية، التزامها بأمن اليمن واستقراره، وسيادته، ودعمها الكامل لفخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي والحكومة.

وعبرت وزارة الخارجية في بيان نشرته وكالة الأنباء السعودية (واس)، عن أسفها لما قامت به دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة من ضغط على قوات المجلس الانتقالي الجنوبي لدفع قواته للقيام بعمليات عسكرية على حدود المملكة الجنوبية في محافظتي حضرموت والمهرة، والتي تعد تهديدًا للأمن الوطني للمملكة، والأمن والاستقرار في الجمهورية اليمنية والمنطقة.

وقالت وزارة الخارجية: "إن تلك الخطوات التي قامت بها دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة تعد بالغة الخطورة، ولا تنسجم مع الأسس التي قام عليها تحالف دعم الشرعية في اليمن، ولا تخدم جهوده في تحقيق أمن اليمن واستقراره".

واكدت المملكة في هذا الإطار بأن أي مساس أو تهديد لأمنها الوطني هو خط أحمر لن تتردد المملكة حياله في اتخاذ كافة الخطوات والإجراءات اللازمة لمواجهته وتحييده.

وجددت تأكيدها أن القضية الجنوبية هي قضية عادلة، لها أبعادها التاريخية، والاجتماعية، وأن السبيل الوحيد لمعالجتها هو عبر طاولة الحوار ضمن الحل السياسي الشامل في اليمن، الذي ستشارك فيه كافة الأطياف اليمنية بما في ذلك المجلس الانتقالي الجنوبي.

وشددت المملكة على أهمية استجابة دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة لطلب الجمهورية اليمنية بخروج قواتها العسكرية من الجمهورية اليمنية خلال أربعة وعشرين ساعة، وإيقاف أي دعم عسكري أو مالي لأي طرف كان داخل اليمن، وتأمل المملكة في هذا الإطار أن تسود الحكمة وتغليب مبادئ الأخوة، وحسن الجوار، والعلاقات الوثيقة التي تجمع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومصلحة اليمن الشقيق، وأن تتخذ دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة الخطوات المأمولة للمحافظة على العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، والتي تحرص المملكة على تعزيزها، والعمل المشترك نحو كل ما من شأنه تعزيز رخاء وازدهار دول المنطقة واستقرارها.

سلطنة عُمان

وفي بيان لها، أكدت سلطنة عُمان، أهمية احترام سيادة الجمهورية اليمنية وأمنها واستقرارها وإرادة أبنائها، وضرورة التوصل إلى حلول سياسية توافقية تُسهم في تحقيق السلام والوئام للجميع.

وقالت وزارة الخارجية في بيان نشرته وكالة الأنباء العمانية: "ان السلطنة تتابع التطوُّرات المتعلقة بالجمهورية اليمنية، وتؤكد استمرار موقفها الداعي إلى ضبط النفس، وتغليب صوت الحكمة، عبر معالجة كافة القضايا عبر الحوار وتحقيق التراضي والتفاهم الأخوي المنشود بما يخدم أمن ومصلحة اليمن والأمن الوطني لدول الجوار".. معربة عن تأييدها للمواقف الداعية لخفض التصعيد واحتوائه وإنهاء مسببات الأزمة من جذورها.

مصر

من جانبها، أكدت جمهورية مصر العربية، ثقتها التامة في حرص الأشقاء في المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة على التعامل بحكمة مع التطورات الحالية في اليمن، وذلك في إطار إعلاء قيم الاخوة بين البلدين الشقيقين، وصون وحدة الصف والمصير العربي المشترك في هذه المرحلة الدقيقة التي يمر بها اليمن والمنطقة.

وأشارت وزارة الخارجية المصرية في بيان صادر عنها، إلى أن جمهورية مصر العربية تتابع باهتمام بالغ الأوضاع الأخيرة على الساحة اليمنية، وذلك من خلال الاتصالات المكثفة التي تجريها على أعلى المستويات وعلى مدار الساعة مع كافة الأطراف المعنية.. معربة عن تقديرها البالغ لحكمة القيادتين السعودية والاماراتية في التعامل البناء مع تطورات الأوضاع في اليمن والحرص على تحقيق الاستقرار في اليمن والحفاظ على سيادته ومصالح شعبه.

وأكدت أن مصر لن تألو جهداً في مواصلة اتصالاتها المستمرة مع الاشقاء في المملكة العربية السعودية، والامارات العربية المتحدة ومع الجانب اليمني وباقي الأطراف الاقليمية والدولية المعنية للعمل علي خفض التصعيد، وبما يمهد إلي التوصل لتسوية سياسية شاملة في اليمن، تحقق طموحات وتطلعات الشعب اليمني المشروعة في مستقبل آمن ومزدهر وتدعم الامن والاستقرار في المنطقة.

قطر

في السياق، أكدت دولة قطر، على أهمية الحفاظ على وحدة اليمن وسلامة أراضيه، وصون مصالح الشعب اليمني، بما يحقق تطلعاته في الأمن والاستقرار والتنمية.. مجددة دعمها الكامل للحكومة اليمنية الشرعية.

وأعلنت وزارة الخارجية القطرية، في بيان صادر عنها، نشرته وكالة الأنباء القطرية (قنا)، أن أمن المملكة العربية السعودية وأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يُعد جزءًا لا يتجزأ من أمن دولة قطر، انطلاقًا من الروابط الأخوية الراسخة والمصير المشترك الذي يجمع دول المجلس.

وثمنت الوزارة، في هذا السياق، البيانات الصادرة عن المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تعكس الحرص على تغليب مصلحة المنطقة، وتعزيز مبادئ حسن الجوار، والاستناد إلى الأسس والمبادئ التي يقوم عليها ميثاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وجددت وزارة الخارجية التأكيد على أن دولة قطر ستظل دائمًا في طليعة الدول الداعمة لكافة الجهود الرامية إلى ترسيخ الحوار والدبلوماسية، باعتبارهما السبيل الأمثل لتحقيق الخير والأمن والاستقرار للمنطقة وشعوبها.

الكويت

إلى ذلك، أكدت دولة الكويت، ضرورة الحفاظ على وحدة اليمن وسلامة أراضيه، وحماية مصالح الشعب اليمني بما يضمن تحقيق تطلعاته في الأمن والاستقرار والتنمية.

وأشارت في بيان لوزارة الخارجية نشرته وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، الى متابعتها الحثيثة للتطورات والأحداث الجارية في الجمهورية اليمنية.. معربة عن دعمها الثابت للحكومة اليمنية الشرعية.

وجددت دولة الكويت، التأكيد على أن أمن المملكة العربية السعودية الشقيقة وأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يشكلان ركيزة أساسية من ركائز أمنها الوطني انطلاقاً من أواصر الأخوة، وروابط المصير المشترك التي تجمع دول المجلس.

كما أشادت دولة الكويت بالنهج المسؤول الذي تنتهجه المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة وحرصهما على دعم استقرار المنطقة، وتعزيز مبادئ حسن الجوار، والالتزام بما نص عليه ميثاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية من قيم ومبادئ مشتركة.

وجددت دولة الكويت، استمرارها في دعم كافة الجهود الإقليمية والدولية الهادفة إلى ترسيخ الحوار، واعتماد الحلول الدبلوماسية باعتبارها السبيل الأمثل لتحقيق الأمن والاستقرار، وتعزيز فرص السلام في المنطقة.

مملكة البحرين

في سياق متصل، جددت مملكة البحرين، موقفها الثابت، تجاه دعم كافة المبادرات والمساعي الإقليمية والدولي، وبما يحفظ للجمهورية اليمنية سيادتها ووحدتها وسلامة أراضيها، ويحقق لشعبها الأمن والاستقرار والازدهار المستدام.

وأكدت وزارة الخارجية البحرينية في بيان صادر عنها نشرته وكالة الانباء البحرينية (بنا)، دعمها لكافة المبادرات والمساعي الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي شامل ودائم في اليمن، وفقًا للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأعربت وزارة الخارجية عن تقدير مملكة البحرين العميق، بصفتها رئيسة الدورة الحالية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتثمينها للدور المحوري الذي تضطلع به كل من المملكة العربية السعودية الشقيقة ودولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة في دعم أمن واستقرار الجمهورية اليمنية، انطلاقًا من مسؤولياتهما الأخوية والتزامهما المشترك بأمن واستقرار منطقة الخليج العربي في إطار منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

كما أكدت الوزارة ثقة مملكة البحرين في حكمة قيادتي المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وقدرتهما على احتواء أي تباينات في وجهات النظر ضمن إطار البيت الخليجي الواحد، وبما ينسجم مع مبادئ مجلس التعاون لدول الخليج العربية القائمة على التضامن والتفاهم ووحدة الصف، ويخدم التطلعات المشتركة لترسيخ الأمن والاستقرار والسلام والازدهار لصالح دول المنطقة وشعوبها الشقيقة.

الأردن

بدورها، اكدت المملكة الاردنية الهاشمية، موقفها الثابت في دعم الشرعية اليمنية وجميع الجهود المُستهدِفة للتوصّل إلى حلّ سياسي شامل يضمن لليمن المستقبل الآمن المستقر الذي يلبّي طموحات الشعب اليمني، ويحفظ أمن المملكة العربية السعودية الشقيقة وجوار اليمن، ويعزّز الأمن والاستقرار الشاملين.

وقال الناطق الرسمي باسم الوزارة وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، السفير فؤاد المجالي: "إنّ الأردن يتابع باهتمام بالغ تطورات الأوضاع في الجمهورية اليمنية، وتشدد على دعم كلّ الجهود المُستهدِفة خفض التصعيد وضمان أمن اليمن واستقراره واحترام سيادته وتلبية طموحات شعبه".

وأكّد تثمين المملكة لحرص الأشقّاء في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة على أمن اليمن واستقراره وسيادته، وعلى مقاربة الأوضاع الحالية في اليمن، ومعالجة كلّ القضايا على الأسس التي تضمن أمنه واستقراره وتلبّي طموحات شعبه.

وأكّد السفير المجالي، تثمين الأردن العالي لحكمة قيادتَي المملكة العربية السعودية ودولة الأمارات العربية المتحدة الشقيقتين في معالجة الأوضاع في اليمن ونهجهما الذي يجسّد مواقفهما التاريخية وجهودهما الحريصة على اليمن، وعلى أمن المنطقة ومصالحها، وعلى تعزيز قيم الأخوّة والشراكة ووحدة الصف والتضامن العربي.

الصومال

وفي ذات الصلة، أكدت جمهورية الصومال الفيدرالية، موقفها الثابت والمبدئي الداعم لسيادة الجمهورية اليمنية، ووحدتها وأمنها واستقرارها وسلامة أراضيها، وترفض بشكل قاطع أي محاولات أو تدخلات من شأنها تقويض وحدة اليمن أو المساس بشرعيته الدستورية ومؤسساته الوطنية.

وجددت الصومال في بيان نشرته وكالة الانباء الصومالية (صونا)، دعمها الكامل للشرعية اليمنية، انطلاقًا من إيمانها الراسخ بأهمية الحلول السياسية السلمية التي يقودها اليمنيون أنفسهم، وبما يحفظ سيادة الدولة ويحقق تطلعات الشعب اليمني الشقيق في الأمن والاستقرار والتنمية.

وأكدت تضامنها الكامل مع المملكة العربية السعودية، في مساعيها الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي، ورفضها لأي تهديدات تمس أمن المملكة أو أمن الملاحة الدولية أو استقرار دول المنطقة.

وأشادت جمهورية الصومال الفيدرالية، بالدور المحوري والمسؤول الذي تضطلع به المملكة العربية السعودية في دعم أمن واستقرار اليمن والمنطقة، وبجهودها السياسية والدبلوماسية والإنسانية المتواصلة الرامية إلى إنهاء الأزمة اليمنية، وتخفيف المعاناة الإنسانية، ودعم مسار السلام الشامل وفق المرجعيات المتفق عليها إقليميًا ودوليًا.

كما تشيد بالدور الذي يضطلع به التحالف لدعم الشرعية في اليمن، وجهوده الرامية إلى حماية مؤسسات الدولة اليمنية، والحفاظ على سيادتها ووحدة أراضيها، ودعم مسار السلام، وبما يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار لليمن والمنطقة، وفق قرارات الشرعية الدولية والمرجعيات المتفق عليها.

وشددت جمهورية الصومال الفيدرالية، على أن أمن واستقرار اليمن يشكلان ركيزة أساسية لأمن البحر الأحمر وخليج عدن والقرن الإفريقي.. داعية المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي شامل ومستدام ينهي الصراع، ويعيد لليمن أمنه واستقراره ودوره الطبيعي في محيطه العربي والإقليمي.

26 سبتمبر
العدد (2226) الخميس 12 رجب 1447هـ
الموافق 1 يناير 2026م

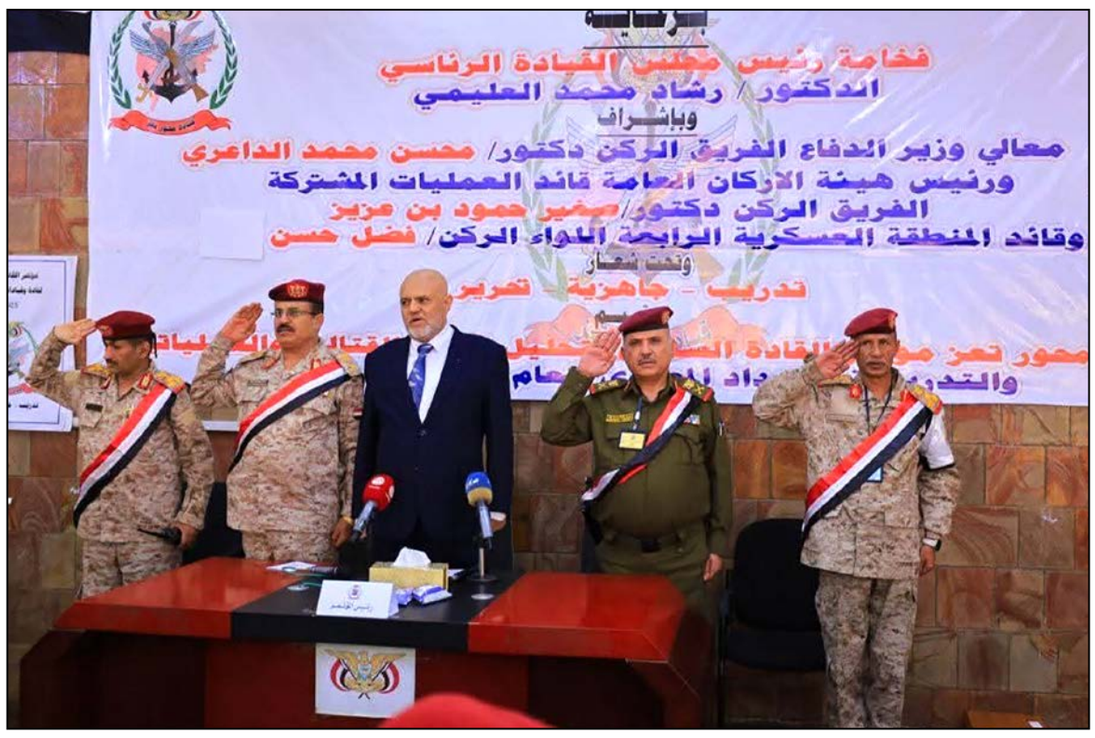

المؤتمرات التحليلية السنوية للقوات المسلحة.. مرتكز البناء والتطوير

تحتل المؤتمرات التحليلية العسكرية أهمية كبيرة في عملية بناء المؤسسة الدفاعية للوطن على أسس سليمة وعلمية، وتشكل مرتكزا أساسيا لتقييم ومراجعة أداء الوحدات العسكرية، ومدى تنفيذ الخطط المعتمدة، وتحديد نقاط القوة والضعف خلال مرحلة سابقة، وتناقش التحديات والصعوبات التي واجهتها تلك الوحدات، وتتخذ القرارات اللازمة لتصحيح الأخطاء، وإعداد الخطط الاستراتيجية لمرحلة لاحقة مبنية على برامج تهدف إلى تطوير القدرات، ورفع مستوى الجاهزية القتالية للقوات المسلحة لمواجهة التحديات.

في هذا الإطار عقدت المنطقة العسكرية السابعة وهيئة القوي البشرية للقوات المسلحة وعدد من وحدات محور تعز المؤتمرات التحليلية السنوية 2025م خلال الأسبوع الجاري.

ففي المنطقة العسكرية السابعة عقد المؤتمر التحليلي الثالث، بحضور عضو مجلس القيادة الرئاسي، الشيخ سلطان العرادة، ورئيس هيئة الأركان العامة الفريق الركن صغير بن عزيز.

وفي فعالية المؤتمر الذي خُصص لتقييم الأداء العسكري، وسير العمليات خلال الفترة الماضية، ومراجعة نتائج العمليات والأنشطة المنفذة، ووضع المعالجات اللازمة لتطوير الأداء.

واطّلع العرادة خلال المؤتمر، على عروض وتقارير تفصيلية قدمتها قيادة المنطقة العسكرية السابعة، تناولت مستوى الجاهزية القتالية، والانضباط العسكري، والتحديات الميدانية، إضافة إلى مقترحات وخطط تهدف إلى تعزيز الكفاءة والقدرات العملياتية للوحدات العسكرية.

ترجمة المخرجات

وأكد العرادة، أهمية المؤتمرات التحليلية في تشخيص جوانب القصور، وتحديد الاختلالات ونقاط القوة والضعف من أجل تحسين الأداء وتصحيح المسار، وتطوير الخطط العسكرية بما يتناسب مع المتغيرات الميدانية.. مشيراً إلى ضرورة تنفيذ مخرجات المؤتمر وترجمتها إلى إجراءات عملية على أرض الواقع .

كما شدد، على ضرورة الالتزام بالخطط والتوجيهات العسكرية والتكامل بين مختلف الوحدات العسكرية بما يخدم المعركة الوطنية.. مشيداً بالجهود التي تبذلها قيادات وضباط وأفراد المنطقة العسكرية السابعة وتضحياتهم في سبيل الدفاع عن الوطن.

محطة مهمة

أكد رئيس هيئة الأركان العامة، أن المؤتمر التحليلي يمثل محطة مهمة لتقييم الأداء، وتعزيز التنسيق بين الوحدات العسكرية.. مشيراً إلى أن القيادة العسكرية تولي أهمية كبيرة لمخرجات هذه المؤتمرات لما لها من دور في رفع كفاءة القوات المسلحة.

التزام وتنفيذ

من جانبه، أوضح قائد المنطقة العسكرية السابعة، اللواء الركن محمد المنتصر، أن المؤتمر يعد فرصة مهمة لمراجعة الأداء، وتحديد جوانب القصور، والفرص، والتحديات.. مؤكداً التزام قيادة المنطقة بتنفيذ التوصيات، والعمل على تعزيز الجاهزية والانضباط، بما يضمن تنفيذ المهام بكفاءة عالية.

تصحيح وتنظيم

وفي فعالية اختتام أعمال المؤتمر السنوي للعام 2025م، لهيئة القوى البشرية بالقوات المسلحة، والذي عُقد تحت شعار (تقييم وتطوير الأداء الإداري وفق مفاهيم وآليات موحدة).

أشاد المفتش العام للقوات المسلحة اللواء الركن عادل القميري، بالجهود الكبيرة والنجاحات التي حققتها هيئة القوى البشرية خلال السنوات الماضية، لا سيما في تصحيح وتنظيم سجلات القوات المسلحة وتحويلها إلى نظام إلكتروني متكامل، مشددًا على أهمية ضبط الجاهزية البشرية، ومتابعة مخرجات المؤتمر عبر خطط تنفيذية واضحة وتقارير دورية .

مراجعة وتقييم

وفي محور تعز عقدت المؤتمرات التحليلية السنوية للمحور وعدد من الوحدات العسكرية التابعة له، حيث دشن قائد محور تعز، اللواء الركن خالد فاضل، الثلاثاء، أعمال المؤتمر السنوي لقيادة المحور بحضور محافظ المحافظة نبيل شمسان، وبمشاركة واسعة من قادة الوحدات العسكرية ورؤساء الشعب والقيادات الأمنية والسياسية.

وعقد المؤتمر هذا العام تحت شعار «تدريب – جاهزية – تحرير»، ويهدف بشكل أساسي إلى تحليل مسارات خطة العام التدريبي المنصرم، والوقوف بمسؤولية أمام الإيجابيات لتعزيزها وتطويرها، وتشخيص السلبيات لوضع المعالجات الجذرية لها، بما يضمن رفع كفاءة الأداء العسكري والميداني خلال العام القادم.

وفي فعالية افتتاح المؤتمر جدد اللواء الركن خالد فاضل العهد والولاء للقيادة السياسية والعسكرية ممثلة بفخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي، القائد الأعلى للقوات المسلحة الدكتور رشاد محمد العليمي.. مؤكدا جاهزية واستعداد قوات محور تعز لتنفيذ اي أوامر أو توجيهات من القيادة السياسية والعسكرية.

وأكد اللواء فاضل أن محافظة تعز ستظل الصخرة التي تتحطم عليها كل مؤامرات المتربصين، مشدداً على أن المحافظة بجيشها الوطني وحاضنتها الشعبية الصلبة "أقوى مما يتصور البعض"، وستقف بثبات في وجه أي عدو يستهدف أمنها واستقرارها.

وأشار اللواء فاضل إلى الجرائم المستمرة التي ترتكبها المليشيا الحوثية بحق المدنيين من أعمال قنص وقصف وتسللات، بالتوازي مع شن حملات إعلامية تضليلية تستهدف المحافظة وأبناءها في المؤسسة العسكرية، مؤكداً أن أبطال الجيش الوطني بالمرصاد لكل تلك المحاولات اليائسة.

انعقاد تنظيمي مهم

من جانبه، بارك محافظ المحافظة نبيل شمسان الأقيال الهام لانعقاد التنظيمي، مشيدا بالانتصارات البطولية التي يسطرها أبطال الجيش الوطني في مختلف الجبهات، واستعدادهم لسحق المشروع الإيراني الحوثي الإرهابي.

وأكد المحافظ أن القوات المسلحة والأمن هما الركيزة الأساسية لبسط نفوذ الدولة ومن المسؤوليات الأساسية في دعمهم على الأجهزة الأمنية الاهتمام بالجانب التدريبي والتأهيلي والاستعداد الدائم لمواجهة كافة التحديات.

وفي تقرير نشرته صحيفة التايمز البريطانية، قال ان المؤتمر السنوي التحليلي والعملياتي والقتالي للعام 2025، لكل من اللواء 35 مدرع و اللواء ٢٢ ميكا, ولواء العصبة, والشرطة العسكرية , واللواء الخامس حماية رئاسية, واللواء 145مشا ة ولواء النصر.

وخلال فعاليات المؤتمرات أكد اللواء المجيدي على أهمية المؤتمر في صنع المقاتل وتسلحه بمختلف المهارات والعلوم العسكرية وتطبيق مفرداتها المختلفة على صعيد المعركة الوطنية.

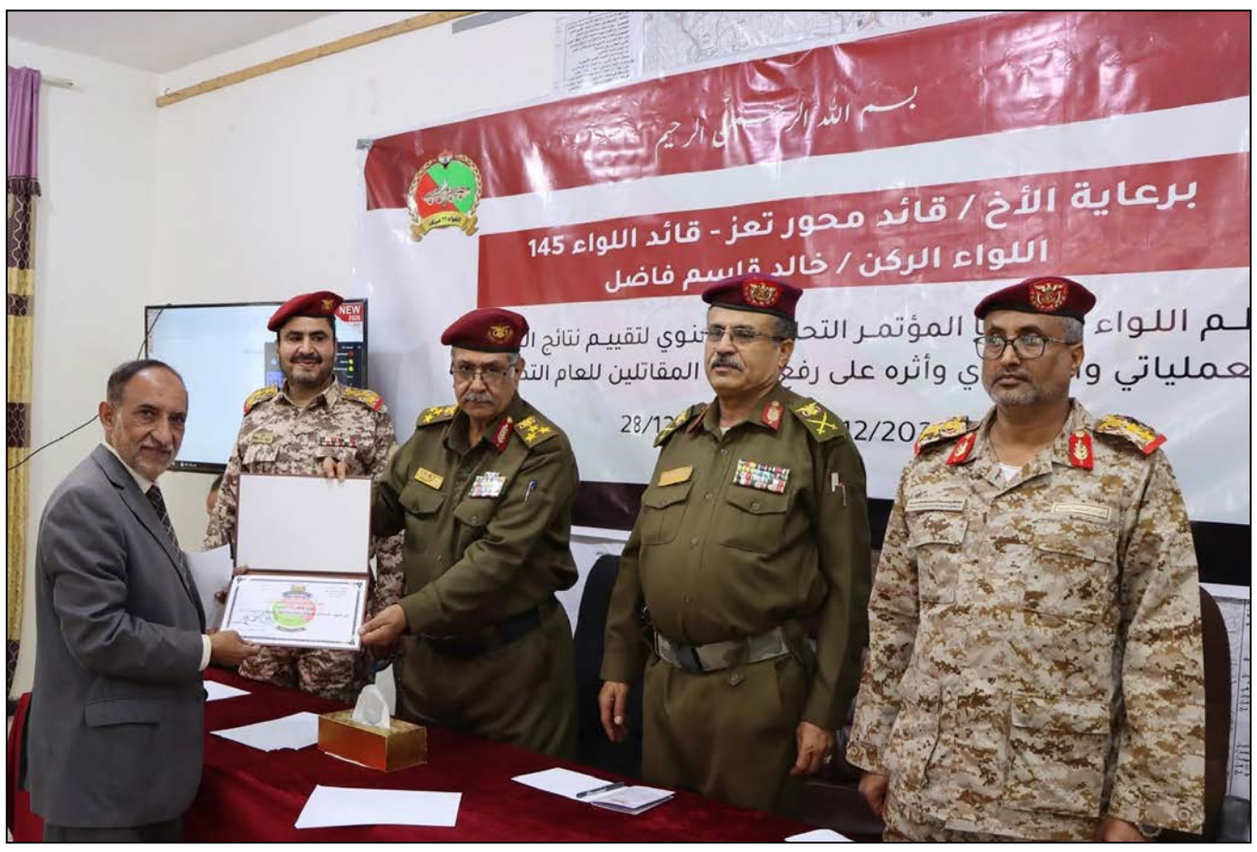

القوات المسلحة والأمن خلال عام 2025م

مشاركات خارجية فاعلة

شاركت القوات المسلحة والأمن اليمنية حلال عام 2025م في فعاليات وأنشطة خارجية عديدة بصورة فاعلة، عكست الدور الذي تبذله القوات المسلحة وتعاونها مع الجهود الدولية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة والعالم.

المشاركات الفاعلة لوفود القوات المسلحة كان له دور كبير في رفع الكفاءة والتطوير.

"26 سبتمبر" رصدت أبرز الأنشطة والفعاليات الخارجية التي شاركت فيها القوات المسلحة والأمن خلال 2025م، وهي كالتالي:

5 فبراير:

- شاركت القوات المسلحة اليمنية في المسابقة الدولية العاشرة في حفظ القرآن الكريم للعسكريين، التي تُنظمها سنوياً وزارة الدفاع بالمملكة العربية السعودية.

وترأس الوفد المُشارك العميد الركن أحمد علي الأشول، مدير دائرة التوجيه المعنوي، ومعه عدد من المُشاركين للتنافس في المُسابقة التي يُشارك فيها 179 متسابقًا من 32 دولة والتي استمرت فعاليتها مدة 14 يوماً.

11 فبراير:

- شارك وزير الدفاع الفريق الركن محسن محمد الداعري، مؤتمر بريدج لوزراء الدفاع تحت شعار (بناء المرونة من خلال الدفاع الدولي والتعاون العالمي)، وذلك ضمن فعاليات المعرض الدولي الخامس عشر للطيران والفضاء (آيرو إنديا 2025) في مدينة بنغالور الهندية. ويهدف المؤتمر إلى مناقشة الشراكات الاستراتيجية، وتعزيز التعاون الدولي في مجال الدفاع وبناء المرونة.

22 فبراير:

- شارك فريق من قوات خفر السواحل في فعاليات التمرين البحري الدولي (IMX) الذي انطلق في 10 فبراير في كل من دولتي مملكة البحرين والمملكة الأردنية الهاشمية، شارك فيه أكثر من 5 آلاف فرد من أكثر من 30 دولة ومنظمة دولية، فريق متنوع من وحدة الصعود والتفتيش والغواصين.

ويعد التمرين أكبر فعالية تدريبية متعددة الجنسيات في منطقة الشرق الأوسط، ويهدف إلى تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الأمن البحري.

10 ابريل:

- شاركت دائرة الرياضة العسكرية ممثلة بالعميد الركن عبد الرقيب القحطاني، ونائبه العميد الركن محمد جعبل، في اجتماع الجمعية العمومية للاتحاد العربي لرياضة العسكرية، التي عقدت في العاصمة القطرية الدوحة.

وناقش الاجتماع عددا من المواضيع التي تسهم في تعزيز وتطوير الرياضة العسكرية، واللياقة البدنية في القوات المسلحة العربية.

27 مايو:

- شارك وفد بلادنا الذي ضم وكيل مصلحة خفر السواحل اليمنية، إلى جانب عدد من المختصين في اجتماع "IORIS" لتعزيز الأمن البحري المنعقد في مدينة "سيبو"، بجمهورية الفلبين، الذي ناقش- على مدى ثلاثة أيام، بمشاركة أكثر من 100 مشارك يمثلون ما يزيد عن 50 دولة من مناطق شرق أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية.- تعزيز التعاون الدولي في مجالات الأمن البحري، والتنسيق البحري الإقليمي من خلال المنصة الممولة من الاتحاد الأوروبي ومطورة من قبل برنامج "CRIMARIO II".

31 أغسطس:

- شاركت بلادنا في فعاليات تمرين "النجم الساطع 2025"، الذي تستضيفه جمهورية مصر بمشاركة قوات من 44 دولة شقيقة وصديقة منها دول مشاركة بقوات من ضمنها اليمن بفريق من قوات العمليات الخاصة ودول بصفة مراقب. ويهدف التمرين، الذي يُعدّ من أكبر التدريبات العسكرية متعددة الجنسيات في المنطقة إلى تبادل الخبرات القتالية، وتوحيد المفاهيم العسكرية، وتعزيز التعاون الأمني والدفاعي بين الدول المشاركة في مواجهة التحديات المشتركة.

16 سبتمبر:

- أعلن المؤتمر الدولي الخاص بشراكة الأمن البحري اليمني الذي احتضنته العاصمة السعودية "الرياض" إطلاق شراكة دولية كبرى لتعزيز قدرات اليمن في إنفاذ القانون البحري والأمن.

وأكد المؤتمر الذي نُظم بالشراكة بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة بالتعاون مع الحكومة اليمنية، بحضور أكثر من 40 دولة، عقب الإعلان عن إطلاق تلك الشراكة على ضرورة أن تكون المياه والسواحل اليمنية أكثر أمناً بشكل ملموس.

وأعلن المؤتمر عن تعهدات مالية واسعة لدعم خفر السواحل اليمني من خلال التدريب المتخصص، وتوفير المعدات، وبناء القدرات المؤسسية.

28 سبتمبر:

- نظم التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، بالعاصمة السعودية الرياض، أعمال الدورة التدريبية بعنوان: (محاربة تمويل الإرهاب وغسل الأموال)، لتعزيز قدرات المتخصصين والعاملين في الجهات المالية والرقابية في اليمن، وتهدف الدورة على مدى 5 أيام، إكساب 15 متدرباً يمثلون عدداً من المؤسسات الحكومية المختصة بمحاربة تمويل الإرهاب، معلومات ومعارف حول تمكين المتخصصين والعاملين في القطاعات المالية والقانونية والأمنية بالجمهورية اليمنية من فهم عمليات الحد من تمويل الإرهاب وغسل الأموال، وتزويدهم بالتقنيات والأدوات اللازمة لكشف هذه العمليات ومنعها.

كما تركز الدورة على محاور أساسية تشمل، الإطار القانوني الدولي والوطني، ومصادر وأدوات الجرائم المالية، وتقنيات الكشف والتحليل، بالإضافة إلى بناء آليات تعاون فعالة.

26 سبتمبر
العدد (2226) الخميس 12 رجب 1447هـ
الموافق 1 يناير 2026م

فيما مجلس الأمن يؤكد احترام سيادة ووحدة الصومال

إجماع دولي على وحدة أراضي جمهورية الصومال ورفض الاعتراف الإسرائيلي

التايمز البريطانية: المجلس الانتقالي يطلب من إسرائيل دعمه للانفصال

أكد مساعد الأمين العام للأمم المتحدة، خالد خياري، الاثنين، أمام جلسة لمجلس الأمن الدولي لبحث اعتراف إسرائيل بإقليم «أرض الصومال» الانفصالي أن المجلس شدد في جلسته على احترام سيادة الصومال ووحدته وسلامة أراضيه. بالتزامن اكد تقرير صحفي نشرته صحيفة التايمز البريطانية عن طلب قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي في اليمن، من المسؤولين الاسرائيليين في دعمهم لدى الادارة الامريكية للانفصال عن اليمن والاعتراف بهم كدولة جنوبية مستقلة، غير ان المسؤولين في الادارة الامريكية يرفضون تمزيق اليمن وزعزعة امن واستقرار الشرق الاوسط واليمن على وجه الخصوص.

وفي تقرير نشرته صحيفة التايمز البريطانية، قال ان المجلس الانتقالي الجنوبي ، الذي تشكل عام 2017 يسعى للدفع نحو الانفصال، ويريد دعما اسرائيل في هذا الخصوص.

ودعا مساعد الأمين العام الأطراف الصومالية للانخراط في حوار سلمي وبناء.

من جانبها انتقدت المندوبة الأميركية الإجتماع وقالت إن «اجتماعات مثل اجتماع اليوم تشتت الانتباه عن العمل الجاد لمعالجة قضايا السلم والأمن الدوليين بما في ذلك في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي». واتهمت المندوبة الأميركية مجلس الأمن بازدواجية المعايير، وقالت: إن إسرائيل تتمتع بنفس الحق في إقامة علاقات دبلوماسية مثل أي دولة أخرى ذات سيادة.

لكن السفير البريطاني جدد أمام مجلس الأمن تأكيد بلاده على دعم سيادة الصومال وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي ووحدته، وقال إن بريطانيا لا تعترف باستقلال إقليم «أرض الصومال».

وعقد مجلس الأمن الدولي، الاثنين، جلسة مفتوحة مطولة لمناقشة قرار إسرائيل بالاعتراف بسيادة أرض الصومال دولةً مستقلةً ذات سيادة في 26 ديسمبر/ كانون الأول. وقد تمّ عقد الجلسة بناءً على طلب الدول الأفريقية الثلاث (الصومال، الجزائر، سيراليون) بالإضافة إلى غيانا، وبدعم من روسيا والصين وباكستان.

وقدّم مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام وعمليات السلام، خالد خياري، إحاطة حول تداعيات إعلان إسرائيل الاعتراف بـ"أرض الصومال" دولةً مستقلةً وذات سيادة، موضحا أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أعلن في 26 ديسمبر/ كانون الأول هذا الاعتراف، مشيرًا إلى أن "أرض الصومال" رحّبت في بيان صدر في اليوم نفسه بما وصفته بالقرار "التاريخي والمبدئي"، واعتبرته خطوة مفصلية في مساعيها الطويلة للحصول على الشرعية الدولية. كما أعلنت إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل، مع التوجّه لتعزيز التعاون في مجالات متعددة.

وأضاف: أن الحكومة الفيدرالية الصومالية ردّت ببيان أكدت فيه التزامها المطلق وغير القابل للتفاوض بسيادتها ووحدتها الوطنية وسلامة أراضيها، استنادًا إلى الدستور المؤقت لجمهورية الصومال الفيدرالية وميثاق الأمم المتحدة والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، ورفضت بشكل قاطع أي اعتراف أو ترتيب من شأنه المساس بتكوينها الإقليمي، معتبرةً ذلك باطلًا ولا يترتب عليه أي أثر قانوني أو سياسي بموجب القانون الدولي.

كما شددت الصومال على رفضها إقامة قواعد عسكرية أجنبية أو الدخول في ترتيبات قد تجرّ البلاد إلى صراعات بالوكالة، محذّرةً من تداعيات ذلك على السلم والاستقرار الإقليميين.

وأشار خياري إلى أن جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان الصوماليين عقدت في 27 ديسمبر/ كانون الأول أدانت ما وصفته بالاعتراف "غير القانوني" بـ"صوماليلاند"، مؤكدةً أن أي اعتراف من هذا النوع، سواء من إسرائيل أو من أي دولة أخرى، يُعدّ باطلًا ولا أساس له قانونيًا ولا يترتب عليه أي أثر قانوني دولي.

ولفت إلى أن الإعلان الإسرائيلي قوبل بردود فعل واسعة من دول في المنطقة وخارجها، من بينها مصر والأردن وجيبوتي والمملكة العربية السعودية وتركيا، إضافة إلى بيان مشترك صادر عن عشرين دولة من الشرق الأوسط وأفريقيا يرفض ويدين هذا الاعتراف.

كما أصدرت منظمات إقليمية عدة بيانات مماثلة، بينها جامعة الدول العربية، ومجموعة شرق أفريقيا، ومنظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الأوروبي، شددت جميعها على ضرورة احترام وحدة الصومال وسيادته وسلامة أراضيه. وفي السياق نفسه، جدّد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي رفضه لأي اعتراف بـ"صوماليلاند"، محذرًا من أن تقويض وحدة الصومال يشكل سابقة خطيرة ذات تداعيات بعيدة المدى على السلم والاستقرار في القارة.

وفي ختام إحاطته، ذكّر خياري بأن مجلس الأمن أكد مرارًا احترام سيادة الصومال وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي ووحدته، وهو ما أعيد التأكيد عليه مؤخرًا في القرار 2809 (2025) الصادر في 23 ديسمبر/ كانون الأول، داعيًا الصومال و"صوماليلاند" إلى الانخراط في حوار سلمي وبنّاء، استنادًا إلى بيان جيبوتي لعام 2023، والامتناع عن أي خطوات من شأنها تصعيد التوتر.

الصومال +3

وفي مداخلة باسم مجموعة +A3، التي تضمّ الجزائر وغيانا وسيراليون والصومال، أعرب ممثل الصومال، أبو بكر عثمان، عن شكر المجموعة لرئاسة مجلس الأمن على عقد الجلسة، مثمّنًا إحاطة مساعد الأمين العام خالد خياري، ومشيرًا إلى مشاركة عدد من الدول والمنظمات الإقليمية في النقاش.

وأكدت المجموعة إدانتها الشديدة لاعتراف إسرائيل بـ"صوماليلاند"، معتبرةً ذلك انتهاكًا صارخًا لوحدة الصومال وسيادته وسلامة أراضيه، ومخالفةً لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للاتحاد الأفريقي والقانون الدولي. وشددت على أن "صوماليلاند"، بوصفها إقليمًا في شمال غرب الصومال، لا تملك الأهلية القانونية لإبرام أي اتفاقات أو ترتيبات أو الحصول على اعتراف دولي بمعزل عن الدولة الصومالية، معتبرةً أي ترتيبات من هذا النوع باطلة ولاغية.

وحذرت المجموعة من أن هذه الخطوة تشجّع على تفتيت الصومال وتفتيت دول اخرى، وتهدد الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر، داعيةً جميع الدول الأعضاء إلى رفضها بشكل واضح والمطالبة بسحبها. كما أعلنت +A3 انسجام موقفها مع تصريحات رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي الرافضة لأي مساس بسيادة الصومال، مجددةً التزام الاتحاد الأفريقي بمبدأ احترام الحدود الموروثة عند الاستقلال، كما ورد في إعلان القاهرة لعام 1964.

ورحبت المجموعة بالمواقف الإقليمية والدولية التي عبّرت عن دعمها لوحدة الصومال وسيادته وسلامة أراضيه، داعيةً إلى موقف دولي موحد يقوم على احترام النظام القانوني الدولي.

وفي سياق متصل، أعربت +A3 عن رفضها القاطع لأي حديث أو خطوات تتعلق بالتهجير القسري للفلسطينيين أو نقلهم إلى دول أو أقاليم أخرى، بما في ذلك أي محاولات لربط ذلك بإقليم شمال غرب الصومال، معتبرةً أن مثل هذه الخطوات غير قانونية وتتعارض مع قرارات ومحاكمات القانون الدولي، بما في ذلك الآراء الاستشارية والتدابير المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية. وأكدت المجموعة دعمها الثابت لحقوق الشعب الفلسطيني، وفي مقدّمتها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وفق حلّ الدولتين.

وفي ختام البيان، شددت +A3 على أن لا جهة خارجية تملك الشرعية لتغيير وحدة أو سيادة أو التكوين الإقليمي للصومال، محذّرةً من أن الخطوة الإسرائيلية تشكل سابقة خطيرة وتهديدًا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين، وداعية المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بمسؤولياته ورفض أي ممارسات تمس سيادة الدول أو الحقوق المشروعة للشعوب.

وكانت صحيفة التايمز البريطانية كشفت عن مساع لقيادة المجلس الانتقالي الجنوبي، لدى المسؤولين الاسرائيليين بدعمهم لدى الادارة الامريكية في دعمهم للانفصال عن اليمن، غير ان المسؤولين في الادارة الامريكية يرفضون تمزيق اليمن وزعزعة امن واستقرار الشرق الاوسط واليمن على وجه الخصوص.

وقال التقرير: إن المجلس الانتقالي الجنوبي، تسعى هذه الجماعة، التي تشكلت عام 2017 للدفع نحو إقامة دولة جنوب الجزيرة العربية المستقلة على حدود جمهورية اليمن الديمقراطية الجنوبية قبل عام 1990، إلى كسب اعتراف دولي بالاستقلال. إلا أنها تواجه معارضة من السعودية ، التي تدعم الحكومة، وتشكيكاً في الغرب.

وقد أرسلت وفوداً للقاء مسؤولين إسرائيليين، بحجة أن لديهم قضية مشتركة ضد الحوثيين، الجماعة المدعومة من إيران والتي تسيطر على أجزاء كبيرة من اليمن وهاجمت إسرائيل مراراً وتكراراً على مدى العامين الماضيين، مشيرا إلى ان المجلس الانتقالي الجنوبي يأمل في كسب تأييد الرئيس ترامب، الذي يسعى لتوسيع نطاق اتفاقيات أبراهام بين إسرائيل والدول العربية، من خلال التعهد بالاعتراف بإسرائيل فور استقلال جنوب اليمن، وفقًا لمصدرين

أدى استيلاء المجلس الانتقالي الجنوبي على عدن، مقر الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً والتي تعد الجماعة الانفصالية عضواً فيها، إلى إغراق مستقبل البلاد في حالة من الفوضى بعد سنوات من الحرب التي قسمت اليمن بين المتمردين الحوثيين في الشمال وتحالف فضفاض من الفصائل في الجنوب.

واعتبر مراقبون ان تمرد المجلس الانتقالي الجنوبي وتحريك قواته بدعم من دولة الامارات للسيطرة على محافظتي حضرموت والمهرة، بالتزامن مع اعتراف اسرائيل بأرض الصومال، إنما تأتي ضمن مخطط لإسرائيل يجري تنفيذه من قبل حليفتها الامارات ودواتهما في المنطقة لتطويق المنطقة العربية، مؤكدين ان الامارات تعمل على تمزيق الدول العربية بهدف محاصرة واضعاف الدول العربية المحورية في مقدمتها المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، وانضمام الكيانات المنفصلة عن الدول المركزية الى ما يسمى بالاتفاقية الابراهيمية.

واشاروا إلى ان إسرائيل والامارات المتحالفة معها تظنان نفسهما في القرن التاسع عشر وتحاولان لعب دور بريطانيا في تلك الفترة التي كانت مهيمنة على العالم عندما كانت تدعم كيانات صغيرة وتعترف بها كدول وتجعلها تحت حمايتها.

رفض عربي وإسلامي وقاري بالاعتراف المتبادل

وقابل اعتراف سلطات الاحتلال الاسرائيلي باستقلال اقليم ارض الصومال التابع لجمهورية الصومال الفيدرالية، رفضا عربيا واسلاميا وقاريا واقليميا ودوليا.

وفي بيان مشترك صادر عن مجموعة دول عابرة للأقاليم بشأن اعتراف إسرائيل غير القانوني بإقليم «أرض الصومال» التابعة لجمهورية الصومال الفيدرالية، بتاريخ 26 ديسمبر/ كانون الأول 2025م.

يؤكد وزراء خارجية جمهورية مصر العربية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، اتحاد جزر القمر، جمهورية جيبوتي، جمهورية جامبيا، جمهورية إيران الاسلامية، جمهورية العراق، المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الكويت، دولة ليبيا، جمهورية المالديف، جمهورية نيجيريا الاتحادية، سلطنة عمان، جمهورية باكستان الاسلامية، دولة فلسطين، دولة قطر، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الصومال الفيدرالية، جمهورية السودان، جمهورية تركيا، الجمهورية اليمنية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الافريقي، ومجلس التعاون الخليجي، والبرلمان العربي، والجامعة العربية، على ما يلي:

١- الرفض القاطع لإعلان اسرائيل يوم ٢٦ ديسمبر ٢٠٢٥ عن اعترافها بإقليم «أرض الصومال» التابع لجمهورية الصومال الفيدرالية، على ضوء التداعيات الخطيرة لهذا الإجراء غير المسبوق على السلم والأمن في منطقة القرن الأفريقي، والبحر الأحمر، وتأثيراته الخطيرة على السلم والأمن الدوليين، وهو ما يعكس كذلك عدم اكتراث اسرائيل الواضح والتام بالقانون الدولي؛

٢- الإدانة بأشد العبارات لهذا الاعتراف، الذي يمثل خرقا سافرا لقواعد القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، الذي أكد على الحفاظ على سيادة الدول، ووحدة وسلامة أراضيها.

٣- الدعم الكامل لسيادة جمهورية الصومال الفيدرالية، ورفض أي إجراءات من شأنها الإخلال بوحدة الصومال، وسلامته الإقليمية، وسيادته على كامل أراضيه.

٤- إن الاعتراف باستقلال اجزاء من أراضي الدول يمثل سابقة خطيرة وتهديد للسلم والأمن الدوليين وللمبادئ المستقرة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة؛

٥- الرفض القاطع للربط بين هذا الإجراء وأي مخططات لتهجير أبناء الشعب الفلسطيني خارج أرضه، المرفوضة شكلا وموضوعا وبشكل قاطع.

إسرائيل وأرض الصومال: حلقة في استراتيجية تفكيكية طويلة المدى!

سليمان العقيلي

يمثل الاعتراف الإسرائيلي بجمهورية أرض الصومال خطوة استراتيجية محسوبة ضمن صراع إقليمي ودولي محتدم على أحد أخطر الممرات البحرية في العالم، مضيق باب المندب، الذي يربط البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي، وتمر عبره يومياً ملايين البراميل من النفط ونسبة معتبرة من التجارة العالمية. هذا الممر لم يعد مجرد شريان اقتصادي، بل تحوّل إلى عقدة أمنية تمس مباشرة الأمن القومي الإسرائيلي والأمن الاقليمي. خاصة بعد تصاعد الهجمات الحوثية المدعومة إيرانياً على الملاحة المرتبطة بإسرائيل منذ حرب غزة، وما ترتب على ذلك من شلل فعلي للمسار البحري الجنوبي وارتفاع كلفة النقل والزمن. في هذا السياق، تنظر إسرائيل إلى أرض الصومال بوصفها فرصة نادرة لا تتكرر: إقليم يطل مباشرة على خليج عدن، لا يبعد سوى كيلومترات قليلة عن باب المندب، ويملك سواحل طويلة وميناءً عميقاً في بربرة، وقريباً من جيبوتي التي تعج بالقواعد العسكرية الدولية، ما يمنح أي وجود إسرائيلي قدرة مراقبة غير مسبوقة لحركة القوى الإقليمية والدولية في القرن الأفريقي.

عزلة أرض الصومال الدولية منذ إعلان انفصالها في 18 مايو 1991 جعلتها مستعدة لدفع أثمان سيادية وأمنية لا يمكن لدولة معترف بها أن تقبلها، وهو ما تستثمره إسرائيل ببراغماتية باردة عبر تقديم اعتراف سياسي واستثمارات مقابل امتيازات استخباراتية وعسكرية وامنية طويلة الأمد.

الأهداف الإسرائيلية تتجاوز البعد الأمني المباشر المتمثل في مراقبة الملاحة ونشر منظومات رصد ودفاع متقدمة، لتشمل بناء منصة استخباراتية لمتابعة خطوط تهريب السلاح وتعزيز القدرة على الردع البحري جنوباً، وفتح بوابة اقتصادية نحو شرق أفريقيا وإثيوبيا تحديداً، بما يحمله ذلك من فرص تجارية وطاقة ونفوذ في مواجهة التمدد الصيني سياسياً.

يندرج الاعتراف ضمن استراتيجية أوسع لاختراق أفريقيا وتحييد كتلة تصويتية مؤثرة في الأمم المتحدة، وإرسال رسالة ضمنية للحركات الانفصالية بأن إسرائيل مستعدة لدعمها إذا خدم ذلك مصالحها إقليمياً، (مثلما هو الأمر مثلاً مع حلفاء ابو ظبي؛ الدعم السريع والمجلس الانتقالي الجنوبي).

يحمل التطور مخاطر تفجير الصومال نهائياً وتقويض أي أمل في استعادة الدولة، ويزيد تعقيد الصراع بين مقديشو وأديس أبابا. خاصة بعد مذكرة التفاهم الإثيوبية مع أرض الصومال ما يفتح الباب أمام استقطاب إقليمي قد يمتد إلى مصر و إريتريا والسودان وجيبوتي. في مقابل سباق نفوذ متوقع مع قوى كتركيا والصين وروسيا.

قانونياً يكرّس الاعتراف منطق القوة على حساب سيادة الدول ووحدة أراضيها، ويؤكد هشاشة النظام الدولي وانتقائيته.

إن ما يجري ليس حدثاً معزولاً، بل حلقة في استراتيجية إسرائيلية طويلة المدى لتأمين الممرات الحيوية، وتفكيك البيئات المعادية، والتغلغل في أفريقيا، في ظل عجز عربي وإسلامي بنيوي عن إنتاج رد منظم وفعّال، ما يجعل المنطقة مقبلة على مزيد من الفوضى، بينما تُحصد المكاسب على حساب أمنها واستقرارها.

الفسيفساء التاريخية: حقيقة وصفية لا حكم سياسي

د. تركي البقلان

تُثار في النقاشات حول الوحدة والانفصال في الصومال حجة مفادها أن المنطقة لم تكن كياناً سياسياً موحداً قبل الاستعمار الأوروبي، بل فسيفساء من السلطنات والإمارات المستقلة المشكلة تكمن في الانتقال غير المبرر من هذه الحقيقة الوصفية إلى استنتاج معياري يُلغي شرعية "المشروع الوحدوي" ويُضفي شرعية تلقائية على مطالب الانفصال.

الإشكالية الأساسية في هذا الاستدلال افتراضه أن الشرعية السياسية تُستمد حصرياً من سابقة تاريخية. لكن معظم الدول الحديثة تشكلت من فسيفساء سياسية سابقة: إيطاليا كانت ممالك متناحرة، ألمانيا مئات الإمارات، إسبانيا ممالك مسيحية متنافسة، دولة الإمارات العربية المتحدة تشكلت من سبع إمارات. المشاريع الوطنية الحديثة لم تُبنَ على سابقة الوحدة التاريخية، بل على اللغة المشتركة، الثقافة الدينية، المصالح الاقتصادية، والأهم: الإرادة السياسية الجماعية.

صوماليلاند نفسها تستمد حدودها من المعاهدات الاستعمارية البريطانية (1884-1897) أي من نفس المنطق الاستعماري المرفوض كأساس للوحدة. الشمال كان مكوناً من سلطنات متعددة تفاوضت مع البريطانيين منفصلة. إذا كان غياب الوحدة التاريخية يُلغي شرعية الدولة فلماذا لا تنطبق الحجة على صوماليلاند ذاتها؟ لماذا تصبح الحدود الاستعمارية مقدسة للانفصال بينما الوحدة ما بعد الاستعمارية مصطنعة؟

الفارق بين المستوى الوصفي والمعياري ضروري هنا. وصفياً: لم تكن هناك دولة صومالية موحدة قبل الاستعمار. معيارياً: هذا لا يحسم السؤال السياسي المعاصر. الشرعية الحديثة تأتي من ثلاثة مصادر: الإرادة الشعبية الحالية، الأداء الوظيفي، والعدالة في توزيع السلطة. السؤال الحقيقي ليس "هل كان هناك الصومال موحد تاريخياً؟" بل "هل يريد الصوماليون اليوم العيش في دولة موحدة؟ ولماذا؟ وما البدائل؟"

الاحتجاج بنجاح صوماليلاند الوظيفي منذ 1991 ليس كافياً لتحقيق الانفصال. إذ النجاح الوظيفي وحده ليس معياراً حاسماً للانفصال ، وإلا لانفصلت كتالونيا واسكتلندا وكردستان العراق. النجاح قد يُعزز الحجة لكنه لا يُنشئ الحق تلقائياً.

الظلم التاريخي الذي عاناه الشمال في عهد سياد بري حقيقي، لكن السؤال: هل الانفصال الحل الوحيد؟ أم هناك بدائل كالفيدرالية الحقيقية، النظام الكونفدرالي، الضمانات الدستورية، العدالة الانتقالية؟ التاريخ مليء بشعوب اختارت إعادة بناء العقد الاجتماعي بدلاً من الانفصال: جنوب أفريقيا، رواندا، أيرلندا الشمالية.

المسألة الأعمق تتعلق بالنظام الدولي القائم على استقرار الحدود. الاتحاد الأفريقي رفض تغيير الحدود الاستعمارية منذ 1964، لا حباً في الاستعمار بل خوفاً من الفوضى، الاعتراف بصوماليلاند سيفتح الباب أمام عشرات المطالب المماثلة في القارة وخارج القارة.

الحل الأكثر واقعية ليس الإصرار على وحدة قسرية فاشلة، ولا القفز إلى اعتراف بالانفصال، بل ترتيبات دستورية مرنة: كونفدرالية تمنح استقلالاً شبه كامل مع تنسيق محدود، أو فيدرالية حقيقية بصلاحيات واسعة وضمانات صارمة.

الخلاصة:

الفسيفساء التاريخية حقيقة لا تُنكر لكنها ليست حكماً نهائياً . التاريخ يُفسر الحاضر لكنه لا يُقيّد الإرادة الجماعية. السؤال الحقيقي: ما الذي يخدم مصالح الصوماليين اليوم؟ ما النظام الأقدر على تحقيق الأمن والعدالة والتنمية؟ الإجابة لا تأتي من التاريخ وحده بل من الإرادة الشعبية الحرة والأداء الوظيفي المقارن، والعدالة السياسية. الوصف التاريخي للفسيفساء صحيح لكنه غير كافٍ معيارياً لحسم مسألة تتطلب أكثر

26 سبتمبر
العدد (2226) الخميس 12 رجب 1447هـ
المـوافـق 1 يناير 2026م

اليمن والسعودية يطالبان الإمارات بإيقاف أي دعم عسكري أو مالي للمجلس الانتقالي الجنوبي وأي طرف آخر داخل اليمن

ما هي المواقع التي تتواجد فيها قوات إماراتية في اليمن؟!

بعد اعلان دولة الامارات الانسحاب من اليمن وسحب بقية قواتها ومعداتها العسكرية، فهناك مواقع تحتلها في اليمن وتتمركز فيها قواتها. بينما هناك سلاح وعتاد عسكري دعمت به الامارات مليشيا المجلس الانتقالي، والذي يتوجب على دولة الامارات سحب هذا السلاح من المجلس الانتقالي الجنوبي حتى لا يستمر في تمرده على الشرعية، ويعبث بأمن واستقرار اليمن ويمارس انتهاكاته ضد المواطنين وخاصة في محافظتي حضرموت والمهرة، ويهدد امن واستقرار دول الجوار والمنطقة.. ويكفي ان يتحول المجلس الانتقالي الجنوبي إلى مكون سياسي. وهذا ما يطالب به مجلس القيادة الرئاسي والحكومة الشرعية ومعهما قيادة التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية، انسحاب الامارات فعليا من ارض اليمن، مع سحب الاسلحة التي قدمتها للمجلس الانتقالي، والتزامها بالتوقف عن اي دعم في المستقبل لأي مليشيا لزعزعة امن واستقرار اليمن والمنطقة.

واكده مجلس الوزراء السعودي في اجتماعه الذي عقد مساء، الثلاثاء، الذي عبّر عن أمل المملكة في أن تسود الحكمة وتغليب مبادئ الأخوة وحسن الجوار، والعلاقات الوثيقة التي تجمع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومصلحة اليمن الشقيق، وأن تستجيب دولة الإمارات العربية المتحدة لطلب الجمهورية اليمنية خروج القوات الإماراتية من اليمن خلال (24) ساعة، وإيقاف أي دعم عسكري أو مالي للمجلس الانتقالي الجنوبي وأي طرف آخر داخل اليمن، وأن تتخذ دولة الإمارات العربية المتحدة الخطوات المأمولة للمحافظة على العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، التي تحرص المملكة على تعزيزها، والعمل المشترك نحو كل ما من شأنه تعزيز رخاء دول المنطقة وازدهارها واستقرارها.

وأما المواقع التي يفترض ان تسحب الامارات قواتها منها، فهي الآتي:

1 - منشأة بلحاف الغازية- شبوة

تُعد من أهم المواقع التي تتمسك بها الإمارات بشكل مباشر، حيث تستخدمها الامارات غرفة عمليات لإدارة التحركات في المحافظات الشرقية (شبوة وحضرموت) ومركز لوجستي وتدريبي، وتمنع الإمارات حتى الآن استئناف تصدير الغاز منها رغم المطالبات الحكومية المتكررة.

2 - أرخبيل سقطرى، وهذه الجزيرة هي «درة التاج» في الاستراتيجية الإماراتية الحالية، وتشهد نشاطاً عمرانياً عسكرياً مكثفاً.

* التجهيزات: تم الانتهاء في منتصف عام 2025 من بناء مدارج طيران متطورة (المدرج الرئيسي بطول 2400 متر والمدرج الفرعي 1325 متر)، بالإضافة إلى بناء «لسان بحري» (رصيف) لاستقبال السفن العسكرية الكبيرة، تدار بشكل مباشر من قبل ضباط إماراتيين وتعتبر منطقة عسكرية مغلقة يُمنع حتى الصيادين المحليين من الاقتراب من بعض أجزائها.

3 - مطار الريان في مدينة المكلا بمحافظة حضرموت: وهي المنشأة التي تحتلها دولة الامارات وتغلقها امام المواطنين وتستخدمها في ادارة مشروعها في اليمن، ونهب الثروات من حضرموت، المعادن والذهب، وتشحنها في سفن وطائرات النقل العملاقة.

وكانت الامارات فتحت المطار خلال السنتين الاخيريتين، جزئياً للطيران المدني، مع بقاء الامارات مسيطرة على الجانب العسكري في المطار، والذي كان في السابق يحوي ثاني اكبر قاعدة جوية في اليمن بعد قاعدة الديلمي في صنعاء، إلا ان الامارات ظلت مسيطرة على الجزء العسكري في المطار، تستخدمه الامارات كمركز استخباراتي وغرفة عمليات إقليمية، ومعتقل سري لإخفاء اليمنيين المعارضين للمخططات الاماراتية في اليمن. كما تتواجد فيه قوات إماراتية بشكل دائم تدير ملف ما تسميه الامارات بمكافحة الإرهاب في المحافظة.

4 - جزيرة ميون بريم- مضيق باب المندب، وتقع في قلب أهم ممر مائي عالمي.

وضعها: تمتلك الإمارات فيها قاعدة عسكرية جوية متكاملة تشمل مدرجاً للطيران ومساكن للقوات، الهدف من التواجد فيها السيطرة المباشرة على حركة الملاحة في مضيق باب المندب، وهي تعمل بشكل مستقل تماماً عن السلطات المحلية في محافظة تعز، وجزيرة ميون يقابلها في الجهة الاخرى الصومال التي عملت الامارات بكل جهد في إقامة العلاقات بين سلطات صوماليلاند وسلطات الاحتلال الاسرائيلي، الذي يبحث عن اعتراف عربي به.

5 - جزيرة زُقر- البحر الأحمر: وهو ما كشفته صور الأقمار الصناعية عن بدء القوات الإماراتية بإنشاء مدرج طيران جديد هناك.

مليشيا الانتقالي حاولت استنساخ سيناريو نظيرتها الحوثية مع الرئيس هادي في صنعاء

ضابط سعودي يفشل خطة اختطاف وقتل الرئيس العليمي في معاشيق عدن

- الخطة تقتضي باحتجاز الرئيس بناءً على طلب مفبرك من التحالف ويعلن استقالته

- المرحلة الثانية منها ينتخب أعضاء المجلس القيادي بالإجماع أحدهم رئيساً لليمن ويعلن انفصال الجنوب

– 26 سبتمبر

كشف الصحفي السعودي حسين الغاوي، عن فشل محاولة المجلس الانتقالي لاختطاف الرئيس العليمي من داخل قصر معاشيق.. كتيبة مسلحة اقتحمت المقر الرئاسي وضابط سعودي أحبط العملية.

وقال الصحفي الغاوي: إن قوات تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي حاولت اختطاف رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني، الدكتور رشاد العليمي، داخل قصر معاشيق الرئاسي في العاصمة المؤقتة عدن، في واقعة قال: إنها كُشف عنها للمرة الأولى.

واضاف الغاوي @halgawi وهو صحفي استقصائي وناشط سياسي ومعد ومقدم برنامج الاستقصاء السياسي "جمرة"، في منشور مطوّل على منصة "إكس"، أن الحادثة وقعت بعد "يوم وليلة" من أجواء وصفها بالإيجابية داخل قصر معاشيق، حيث أُقيمت وليمة عشاء حضرها جميع الأطراف، وكان المشاركون، بحسب قوله، "سعداء بما سيحدث في المشاورات المرتقبة في العاصمة العُمانية مسقط، والتي بات موعدها قريباً".

وأكد أن المجتمعين اتفقوا خلال تلك الليلة على "الخطوات العملية"، وسادت أجواء من التفاؤل والابتسامات، في ظل ما اعتبره "انفراجة ينتظرها العالم أجمع".

وأوضح الغاوي أنه "وفجأة، وفي اليوم التالي"، وصلت إلى القصر كتيبة مسلحة ومدججة بالسلاح، وقال قائدها، بحسب الرواية: إن لديه أوامر باحتجاز الرئيس العليمي ومن كانوا برفقته داخل القصر.

وقال الغاوي: إن ضابطا سعوديا كان متواجدا في المكان تدخل على الفور، وواجه أفراد الكتيبة المسلحة، متسائلاً: "ماذا حدث؟ البارحة كنتم سوياً هنا وتضحكون، والآن تطالبون باحتجازه"؟!

ونقل الغاوي عن الضابط السعودي قوله: لن أسمح بهذا مطلقا، ولو على جثتي «هذا لن يحدث لو على جثتي.. لن أرفع السلاح بوجهك كما رفعتموه أنتم الآن بوجهي! لأننا أخوة وشركاء».

وحذر قائد القوة المسلحة في الوقت نفسه من أن عدم انسحاب القوة المسلحة قد يؤدي إلى "مجزرة" داخل القصر، مؤكداً أنه "لن يُسمح لأحد بالاقتراب من الرئيس"، وإن لم تبتعدوا الآن ستحدث مجزرة وسنموت جميعاً، ولن نسمح لأحد بأن يقترب من الرئيس».

وتابع الصحفي الغاوي في سرد الحادثة نقلا عن الضباط السعودي الذي أظهر شجاعة لا تقارن، وأفشل خطة دولة الامارات والمجلس الانتقالي وحمى الرئيس رشاد العليمي، حتى لا يقع اليمن في كارثة أخرى تضاعف من مأساة اليمن، وقال: «إن هدف الانتقالي فشل من البداية- بفضل الله ثم بفضل الضابط السعودي».

وأوضح «ان الخطة كانت احتجاز الرئيس بناءً على طلب مفبرك من التحالف، ويعلن استقالته وينتخب أعضاء المجلس القيادي بالإجماع أحدهم رئيساً لليمن، ويعلن الأخير انفصال الجنوب».

ويرى مراقبون أن الحادثة التي أوردها الصحفي السعودي الغاوي، أعادت إلى الأذهان، بحسب تعبيره، ما حدث في عام 2015م عندما أقدمت جماعة الحوثي على احتجاز الرئيس اليمني السابق عبد ربه منصور هادي في صنعاء، قبل أن يتمكن لاحقاً من مغادرتها.

ويأتي هذا الكشف في وقت تشهد فيه الساحة اليمنية توتراً متصاعداً بين الحكومة المعترف بها دولياً والمجلس الانتقالي الجنوبي، على خلفية إعلان تمرده والسيطرة عسكريا على محافظتي حضرموت والمهرة، وتحركاتها الأحادية العسكرية والسياسية في عدد من المحافظات، رفضا لتوجيهات رئيس مجلس القيادة الرئاسي والوساطة السعودية التي تحاول تخفيض التصعيد، وعدم الانزلاق نحو مواجهات جديدة في جنوب البلاد.

في الوقت الذي اعتبر الدكتور عواض القرني، وهو الباحث الاستراتيجي، هذه التصرفات من قبل قيادة المجلس الانتقالي وأعضاء مجلس القيادة الرئاسي والداعمين الإقليميين لها، بأنها تصرفات هوجاء تفتقر إلى الحكمة يقوم بها المجلس الانتقالي الذي سيُضيع قضية الجنوب، وسيخسر حتى الجنوبيين بتصرفاته التي يثبت كل يوم أنه لا يعرف كيف يتعامل مع الأحداث، كل تصرف جديد هو حرق للأوراق التي يمكن تقديمها في الوقت المناسب.

الخلاصة:

المجلس الانتقالي لا يمثل كل الحراك الجنوبي، وعليه أن لا يدمّر ما تبقى من أوراق، فالوقت ينفذ والانسحاب من حضرموت والمهرة سيتم، ويكفي رسالة سمو وزير الدفاع.

26 سبتمبر
العدد (2226) الخميس 12 رجب 1447هـ
المـوافـق 1 يناير 2026م

2025 عام التحولات في المشهد اليمني

تصنيف تنظيم الحوثي منظمة إرهابية أجنبية

شكّل العام 2025م محطةً مفصلية في تاريخ اليمن المعاصر، إذ حدثت خلاله سلسلة من الأحداث والتحولات العميقة التي أعادت تشكيل المشهد السياسي والأمني والاقتصادي، ليس على المستوى الوطني والإقليم بأسره.

فقد دخل اليمن هذا العام وهو يرزح تحت وطأة حرب ممتدة، وأزمات اقتصادية خانقة، وتفكك اجتماعي متزايد، ليخرج منه على وقع تغيّرات نوعية كشفت بوضوح حجم التشابك بين الساحة اليمنية والتوازنات الدولية والإقليمية.

اتسمت أحداث 2025م بانتقال آثار الحرب وانعكاساتها من إطارها المحلي التقليدي إلى فضاء أكثر تعقيدًا، حيث بات البحر الأحمر وخطوط الملاحة الدولية جزءًا من معادلة المواجهة، وأضحى اليمن ساحةً مكشوفة لتقاطع المصالح الكبرى.

وقد أسهم تصاعد الدور الأمريكي والدولي في إعادة توصيف جماعة الحوثي الإرهابية، والتعامل معها كتهديد دولي عالمي، في تغيير قواعد الاشتباك السياسي والعسكري، وهو ما انعكس مباشرة على الداخل اليمني من حيث تشديد العقوبات، وتضييق الموارد المالية، وتراجع هامش الحركة الاقتصادية في مناطق سيطرة مليشيا الحوثي الإرهابية.

وفي المقابل، شهد العام نفسه تصعيدًا عسكريًا غير مسبوق من قبل الكيان الصهيوني، الذي وسّع دائرة عملياته لتطال البنية التحتية المدنية والعسكرية في اليمن، في سابقة عكست تحوّل اليمن إلى ساحة لصراع إقليمي مفتوح، وقد ترتب على ذلك خسائر اقتصادية فادحة، خاصة في قطاع النقل الجوي والموانئ، وأثر بالغ على حياة المدنيين ومستقبل الخدمات الأساسية.

على الصعيد الداخلي، لم يكن المشهد أقل اضطرابًا؛ إذ تصاعدت التوترات داخل معسكر الشرعية، وبرزت محاولات فرض أمر واقع بالقوة من قبل المجلس الانتقالي الجنوبي، الأمر الذي فجّر صراعًا جديدًا في المحافظات الشرقية، وأعاد طرح إشكاليات وحدة القرار العسكري ومركز الدولة، غير أن نهاية العام حملت تحولات لافتة، تمثلت في قرارات رئاسية حاسمة، وخروج القوات الإماراتية، وبداية إعادة ترتيب موازين القوة في حضرموت والمهرة، بما أعاد الاعتبار لمفهوم الدولة ومؤسساتها.

هكذا، يمكن القول: إن 2025م لم يكن عامًا عاديًا في مسار الأزمة اليمنية، بل شكّل نقطة انعطاف كبرى، أعادت صياغة الأسئلة حول مستقبل اليمن، وحدود التدخلات الخارجية، وإمكانية الانتقال من منطق الصراع المفتوح إلى مسار الاستقرار المشروط بتوازنات جديدة.

أبرز الأحداث 2025م

- مارس 2025م

إعلان الولايات المتحدة سريان تصنيف مليشيا الحوثي كمنظمة إرهابية أجنبية، وفرض عقوبات على قيادات متورطة في تهريب أسلحة وأنظمة إيرانية.

شن الولايات المتحدة عمليات جوية وبحرية واسعة النطاق ضد مواقع الحوثيين، ضمن عملية "الراكب الخشن" التي استمرت 53 يومًا، وانتهت بوقف إطلاق النار في 6 مايو 2025م.

- أبريل 2025م

فرض وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على بنك اليمن الدولي، وثلاث سفن وشركات شحن دولية، لدعمها المالي واللوجستي لمليشيا الحوثي.

- مايو 2025م

شن الكيان الصهيوني غارات واسعة على ميناء الحديدة، ومصنع أسمنت باجل، ومطار صنعاء الدولي ضمن عمليتي "مدينة الموانئ" و"الجوهرة الذهبية"، ما أدى إلى تدمير المطار بالكامل، وخسائر تُقدّر بنحو 500 مليون دولار.

- يونيو 2025م

قصف إسرائيلي عنيف استخدمت فيه لأول مرة بوارج حربية، استهدف بنى تحتية في ميناء الحديدة تُستخدم لنقل الأسلحة.

- يوليو 2025م

قصف إسرائيلي مكثف بأكثر من 50 قنبلة على موانئ الحديدة ورأس عيسى والصليف، واستهداف السفينة المحتجزة "جالاكسي ليدر".

- أغسطس 2025م

تنفيذ عملية جوية إسرائيلية باسم "قطرة حظ"، أسفرت عن مقتل رئيس وزراء حكومة الحوثيين وعدد من الوزراء.

- سبتمبر 2025م

قصف إسرائيلي لـ15 موقعًا في صنعاء والجوف، من بينها مقر التوجيه المعنوي وفرع البنك المركزي في الحزم.

- ديسمبر 2025م

محاولات المجلس الانتقالي السيطرة العسكرية على حضرموت والمهرة.

ضربة جوية محدودة لتحالف دعم الشرعية استهدفت دعمًا عسكريًا إماراتيًا للمجلس الانتقالي في ميناء المكلا.

صدور قرار رئاسي بمغادرة القوات الإماراتية اليمن، وإعلان الإمارات انسحابها الكامل.

بدء عملية عسكرية لإخراج مليشيا الانتقالي من حضرموت وتسلم قوات درع الوطن تأمين المحافظتين.

- مليشيا الحوثي تستدعي الضربات العسكرية لتدمير مقدرات الشعب اليمني
- عقوبات على بنوك وشركات وأفراد لتورطهم في تمويل مليشيا الحوثي الإرهابية

تحولات وفرص

تُظهر أحداث 2025 أن اليمن بات في قلب معادلة إقليمية معقدة، وأن مسار الأحداث لم يعد محكومًا بالعوامل الداخلية وحدها، بل بتوازنات دولية متغيرة، وبين التصعيد العسكري والتحولات السياسية، يظل مستقبل اليمن مرهونًا بقدرة الدولة على فرض سيادتها، وتوحيد قرارها، وتحويل هذه المنعطفات الحادة إلى فرصة لإعادة بناء الدولة وتثبيت دعائم الاستقرار.

الموقف الحازم للسعودية كشف هشاشة مشروع الانتقالي

العميد الركن/ محمد عبدالله الكميم

ما كشفه الموقف السعودي من أحداث حضرموت والمهرة لم يكن مجرد رفض سياسي، بل فضيحة مدوّية لمشروع اتضح أنه هشّ مرتجل، ومفصول بالكامل عن الواقع، فالموقف السعودي لم يوقف التحرك فقط، بل فجّر الداخل الانتقالي من الداخل. انكشفت الانقسامات، وتبيّن أن الأغلبية الساحقة من قياداته- وأكثر من ٩٠% بلا مبالغة ترفض ما جرى، وتتبرأ منه، وتراه انتحارًا سياسيًا سيحوّلهم إلى مليشيا منبوذة إقليميًا ودوليًا.

ولهذا، وبمجرد صدور الموقف الحاسم، بدأت الاتصالات المحمومة:

رسائل سرية وعلنية إلى الرياض وإلى القيادة اليمنية، بخلاصة واحدة: لسنا شركاء في هذا العبث، ولا نقبل أن نُساق إلى مصير الحوثي، ولا نريد أن نُحشر في مربع مناطقي ضيق يشوّه القضية الجنوبية ويدفنها.

ذلك الموقف الصارم أسقط آخر الأقنعة، وعرّى الحقيقة كما هي: ما جرى لم يكن قرارًا جماعيًا، ولا تعبيرًا عن قضية جنوبية، بل تمردًا معزولًا قادته عصابة ضيقة داخل المجلس الانتقالي، حاولت بالقوة جرّ الجنوب إلى مغامرة انتحارية محسوبة على منطق المليشيات لا على منطق السياسة.

والأخطر من ذلك؟

أن عيدروس الزبيدي لم يكن قائدًا ولا صاحب قرار، بل واجهة مستهلكة، وغطاء سياسي لتيار غوغائي بعقلية مليشاوية، لا يفقه أبجديات السياسة، ويقود حفنة عسكر بلا بوصلة ولا وعي، يظنون أن الضجيج يصنع شرعية.

اتضح اليوم بما لا يقبل الجدل: عيدروس لا يملك شرعية ولا تفويضًا، لا من الجنوب، ولا حتى من داخل الانتقالي نفسه.

وقد توهّم أن بإمكانه استنساخ تجربة الحوثيراني، ونقل منطق الانقلاب وفرض الأمر الواقع إلى حضرموت والمهرة.. فكانت النتيجة صفعة إقليمية ودولية مدوية.

الموقف السعودي لم يوقف التحرك فقط، بل فجّر الداخل الانتقالي من الداخل. انكشفت الانقسامات، وتبيّن أن الأغلبية الساحقة من قياداته- وأكثر من ٩٠% بلا مبالغة ترفض ما جرى، وتتبرأ منه، وتراه انتحارًا سياسيًا سيحوّلهم إلى مليشيا منبوذة إقليميًا ودوليًا.

ولهذا، وبمجرد صدور الموقف الحاسم، بدأت الاتصالات المحمومة: رسائل سرية وعلنية إلى الرياض وإلى القيادة اليمنية، بخلاصة واحدة: لسنا شركاء في هذا العبث، ولا نقبل أن نُساق إلى مصير الحوثي، ولا نريد أن نُحشر في مربع مناطقي ضيق يشوّه القضية الجنوبية ويدفنها.

كل الرهانات سقطت:

الرهان على الزمن سقط.

الرهان على القوة سقط.

الرهان على فرض الأمر الواقع بالقهر تحطم على جدار إقليمي ودولي صلب، أكد بوضوح:

تقسيم اليمن مرفوض، والعبث بالشرق خط أحمر.

وهنا كان الدور السعودي قاطعًا لا لبس فيه: لا غطاء، لا صمت، لا مسايرة.

بل رسالة واضحة: إما الدولة.. أو العزلة. ولا ثالث.

أما التمدد شرقًا، فكان أكبر خطأ استراتيجي ارتكبه الانتقالي: حضرموت ليست فراغًا، والمهرة ليست ساحة مستباحة.

ظهور المقاومة الحضرمية، وارتفاع الصوت القبلي والشعبي، قلب المعادلة: الاستعراض تحوّل إلى فضيحة، والتهديد إلى ارتباك، والصورة المصنوعة إلى انهيار.

اليوم، المأزق لم يعد إعلاميًا، بل قانوني وعسكري: كل قائد عسكري أعلن الانضمام، وكل مسؤول مدني تورط سياسيًا، بات في مواجهة مباشرة مع الدولة.

والكلام هنا يجب أن يكون بلا تلطيف: ما جرى تمرد عسكري مكتمل الأركان. التساهل معه خيانة لهيبة الدولة، والتغاضي عنه دعوة صريحة للفوضى.

القائد الأعلى للقوات المسلحة ليس تفصيلًا، والقسم العسكري ليس وجهة نظر، ومن يظن أنه يستطيع اللعب على الحبال، فليستعد لدفع الثمن كاملًا.

الخلاصة القاسية: الانتقالي انكشف كواجهة، والتمرد سقط سياسيًا قبل أن يسقط ميدانيًا، ومن راهن على السلاح في مواجهة الدولة، خسر القضية قبل أن يخسر المعركة.

من سيفكّك أدوات الإمارات في اليمن؟

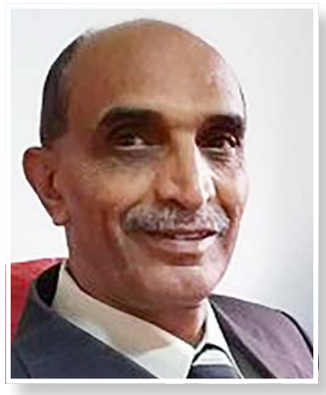

د. علي المسلي

جميلٌ، ومحلّ ترحيب، أن تستجيب دولة الإمارات العربية المتحدة لطلب رئيس الجمهورية اليمنية، وأن تبدأ بسحب معداتها العسكرية من أراضي الجمهورية؛ فذلك- من حيث المبدأ- يعزّز الإحساس بالسيادة، ويمنح القرار اليمني معناه السياسي والقانوني.

لكن الأجمل، والأكمل، والأصدق مع فكرة الدولة، أن يتزامن هذا الانسحاب مع تفكيك الأدوات الانفصالية التي صُنعت ودُعمت على الأرض اليمنية، وأن يُسحب معها السلاح السائب المنفلت الذي وُجِّه- للأسف- ضد أبناء المناطق المحرّرة، بدل أن يُوجَّه لاستعادة المناطق المغتصبة من قِبل الحوثي، أو أن يُسلَّم، مشكورًا، إلى الجيش الوطني اليمني بوصفه الجهة الشرعية الوحيدة المخوّلة بحمل السلاح.

إنه يومٌ تاريخي حقيقي، ويبعث على الارتياح أن يشعر اليمني، ولو لوهلة، بأن قرارًا سياديًا يُحترم، وبأن الأشقاء في الإمارات استجابوا لطلب رسمي صادر عن رأس الدولة اليمنية. غير أن القلق لا يكمن في سرعة الاستجابة بحد ذاتها، بل في ما لم يتزامن معها؛ إذ لم تنسحب تشكيلات المجلس الانتقالي طوعًا وسلميًا إلى مواقعها السابقة بعد انتهاء المهلة المحددة، فتحوّل بعض أعضاء مجلس القيادة الرئاسي من أصحاب قرار وإلزام إلى وسطاء، وانتهى الأمر إلى الفشل.

وسبب هذا الفشل واضح؛ فالأشقاء في الإمارات لم يطلبوا من تلك التشكيلات الانسحاب، رغم ثبوت إرسال مدرعات وشحنات عسكرية إلى المجلس الانتقالي أثناء الأزمة، لا بغرض التهدئة، بل في سياق تصعيد خطير. وحين قيل: إن تلك المدرعات تخصّ قوات إماراتية تعمل في مكافحة الإرهاب، وإن الإمارات لم تُوجّه ولم تأمر ولم تقف مع طرف ضد آخر، فإن ذلك- بصرف النظر عن صدقية هذا التبرير- يُعد إقرارًا ضمنيًا بأن المجلس الانتقالي تصرّف كقوة معتدية، أحادية، وخارجة عن الشرعية، خصوصًا في حضرموت والمهرة، وبأنه بات يشكّل خطرًا لا على اليمن وحده، بل على المملكة العربية السعودية وحدودها أيضًا.

ومن هنا، فإن الواجب السياسي والأخلاقي يفرض تفكيك هذه التشكيلات، ووقف دعمها، وحصر أي دعم عبر بوابة الشرعية فقط، أي عبر الجيش الوطني اليمني لا غيره، مع حلّ جميع التشكيلات المسلحة الخارجة عن وزارتي الدفاع والداخلية.

وبعد أن أعلنت الإمارات إنهاء وجودها العسكري، فإن أي قوة أجنبية كانت متواجدة على الأرض اليمنية تُعد – قانونيًا – قوة احتلال غير مشروعة. وإن كانت الإمارات حريصة فعلًا على اليمن واستقراره، فعليها أن تُسهم في تقريب من صنعتهم أدواتها في الداخل اليمني من الاستجابة لقرارات الشرعية وقائدة التحالف.

أما الذين يطعنون في شرعية الرئيس الدكتور رشاد العليمي، فالحقيقة أن شرعيته كانت واضحة منذ اللحظة الأولى، كما هي شرعية الدكتور عبد الله العليمي، والشيخ سلطان العرادة، والشيخ عثمان مجلي. أما الآخرون، فقد أُضيفوا إلى مجلس القيادة باعتبارهم قوى فاعلة على الأرض، وقرّر اليمنيون استيعابهم بشرطٍ واحدٍ لا لبس فيه: توجيه قواتهم ودمجها ضمن مؤسستي الدفاع والأمن، والتوجّه نحو العدو الحقيقي... الحوثي.

لكنهم لم يفعلوا. بل تمرّدوا، ومع تمرّدهم الأخير أسقطوا بأيديهم شرعيتهم المشروطة، وخرجوا من منطق الشراكة إلى منطق التمرّد المسلح، ومن خطاب الدولة إلى مشروع الفوضى والانقسام.

الخلاصة:

إن تفكيك المعدات العسكرية، مهما بدا لافتًا، لا يكتمل أثره ولا يكتسب معناه الوطني ما لم يُستكمل بتفكيك أدوات الانفصال ذاتها، وتجفيف منابع قوتها، وإعادة الاعتبار الكامل للدولة اليمنية الواحدة؛ دولة بجيشٍ واحد، وسلاح واحد، وقرارٍ سيادي لا شريك له ولا وصاية عليه.

فانسحاب الخارج خطوةٌ مطلوبة، لكن إنهاء الفوضى التي خلّفها هو الامتحان الحقيقي للنيات، ولجدّية الشرعية، ولدور المملكة العربية السعودية قائدة التحالف العربي، التي أثبتت- بالفعل لا بالشعار- أنها عاصفة الحزم... والعزم، وإعادة الأمل.

قـــراءة تحليلية لبيان مجلس الدفاع الوطني

بقلم: محمد العمدة*

لم يصدر بيان مجلس الدفاع الوطني بوصفه بيان تهدئة تقليديًا، ولا إعلان مواجهة مفتوحة، بل جاء كوثيقة سيادية مفصلية تعكس انتقال الدولة اليمنية من مرحلة إدارة التوازنات السياسية الهشّة إلى مرحلة حماية السيادة وفرض هيبة الدولة.

فالبيان، في توقيته وصياغته وتركيبته، يؤكد أن ما يجري لم يعد خلافًا سياسيًا قابلًا للاحتواء، بل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي ووحدة القرار السيادي وهيبة الدولة.

عقد الاجتماع الطارئ برئاسة فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي يحمل دلالة واضحة: الأزمة تجاوزت حدود الشراكة السياسية، ودخلت نطاق الخطر السيادي. ومن هنا، لم يكن البيان رسالة تهديد، ولا إعلان حرب، بل إعلان سيادة مشروط: إما العودة إلى منطق الدولة والمؤسسات، أو تحمّل تبعات الخروج عنها.

جاء البيان في ذروة تصعيد ميداني خطير في محافظتي حضرموت والمهرة، تزامن مع تحركات عسكرية أحادية، واشتباكات مباشرة، بالتوازي مع جهود إقليمية نشطة للتهدئة. هذا التزامن يعكس إدراكًا رسميًا بأن الصمت أو الاكتفاء بالوساطات لم يعد خيارًا آمنًا، وأن استمرار فرض الوقائع بالقوة يهدد بتحويل الأزمة إلى سابقة تقوّض فكرة الدولة ذاتها.

أحد أبرز عناصر قوة البيان هو الجهة التي صدر عنها فهو لم يكن موقفًا تنفيذيًا محدودًا، بل خلاصة اجتماع واسع ضم:

- مجلس القيادة الرئاسي
- مجلس الدفاع الوطني
- السلطتين التشريعية والاستشارية
- القيادات العسكرية والأمنية
- هيئة التشاور والمصالحة
- السلطات المحلية المعنية

هذا الاتساع في التمثيل يمنح أي خطوة لاحقة أعلى غطاء دستوري وسيادي ممكن، ويحقق ثلاث غايات مركزية نقل الأزمة من خانة الخلاف السياسي إلى خانة المساس بالنظام العام للدولة، تحصين القرار من الطعن أو التشكيك، وتحميل المسؤولية السياسية والقانونية بشكل جماعي يمنع تمييع القرار أو تفريغه.

اختار البيان مفرداته بدقة محسوبة، مستخدمًا توصيفات من قبيل: إجراءات أحادية، تصعيد عسكري، خرق صريح للمرجعيات، وتمرد على مؤسسات الدولة.

هذه ليست لغة إعلامية، بل توصيف قانوني–سيادي يفتح الباب أمام مسارات دستورية وأمنية وعسكرية مؤطرة، إذا استمر التصعيد البيان لا يهدد، بل يحدّد الإطار الذي ستتحرك الدولة داخله.

لم يكن التركيز على حضرموت والمهرة تفصيلًا جغرافيًا، بل خيارًا سياديًا واعيًا. فالمحافظتان تمثلان العمق الجغرافي والاقتصادي للدولة، والرئة اللوجستية، وخط التماس الأكثر حساسية مع الإقليم أي انفلات أمني فيهما لا يبقى محليًا، بل يهدد وحدة القرار السيادي، ويفتح جبهات داخلية جديدة، ويقوض فرص أي تسوية سياسية مستقبلية. ومن هنا، يتعامل البيان مع المحافظتين باعتبارهما خطًا أحمر سياديًا، لا ساحة مساومات.

ورغم الإدانة الصريحة للتصعيد، حرص البيان على التأكيد المتكرر على دعم جهود الوساطة التي تقودها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، مع تحميل الطرف الميداني مسؤولية إفشال التهدئة.

الدلالة هنا دقيقة: الدولة اليمنية متمسكة بالشراكة الإقليمية، لكنها ترفض أن تتحول الوساطة إلى غطاء لاستدامة الأمر الواقع المسلح أو لتعطيل منطق الدولة. إنها رسالة ضبط لا تصعيد، وشراكة بلا وصاية.

البيان لم يعلن حربًا، لكنه لم يستبعدها. الإشارات إلى "إجراءات وتدابير" و"فرض هيبة الدولة" و"المركز القانوني للدولة" تعني أن الخيارات الأمنية والعسكرية موضوعة على الطاولة، وأن أي تحرك قادم سيكون شرعيًا، مؤطرًا، ومسنودًا بإجماع سيادي بعد استنفاد التحذير السياسي.

كما أن إشادة البيان بالسلطات المحلية في حضرموت والمهرة لم تكن مجاملة، بل خطوة مدروسة تهدف إلى تثبيت شرعيتها، ودعم موقفها في مواجهة الضغوط، وسحب أي ذرائع ممن يدعون تمثيل المحافظات خارج مؤسسات الدولة.

في الخلاصة، يمثل بيان مجلس الدفاع الوطني نقطة تحوّل نوعية في خطاب الدولة اليمنية: من منطق الشراكة الهشة إلى منطق السيادة الصريحة، لا يُغلق البيان باب السياسة، لكنه يضعها تحت سقف الدولة، ولا يعلن القطيعة، لكنه يرسم خطًا قانونيًا واضحًا لما بعدها.

الرسالة باتت جلية ولا تقبل التأويل إما العودة إلى منطق الدولة والمؤسسات، أو مواجهة تبعات الخروج عنها... وهذه المرة، بغطاء سيادي كامل، وحسابات دقيقة، وقرار لا يحتمل الرمادية.

* رئيس الشبكة اليمنية للحقوق والحريات.

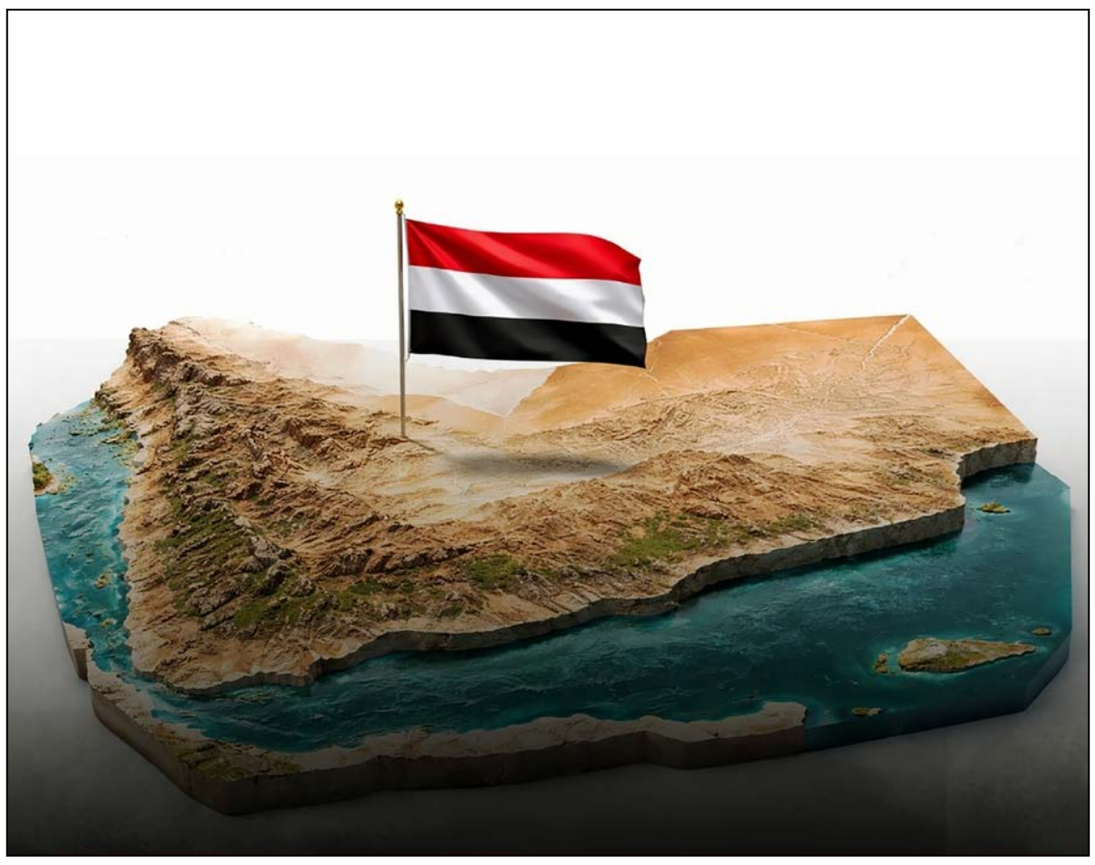

موقف يخلط الأوراق

عبدالعزيز العرشاني

في الليلة التي سبقت الانقلاب أقيمت وليمة عشاء في قصر المعاشيق حضرها الجميع، وهم في غبطة لنتائج المشاورات في مسقط العمانية التي أسفرت عن الاتفاق للإفراج عن جميع المعتقلين، وهي انفراجة طالما تطلع لها الجميع، وبحسب رواية صحفي سعودي حاول الانتقالي يوم الانقلاب اختطاف الرئيس رشاد العليمي بمبرر أن لديهم أمرا باحتجازه ومن معه. رفضت الحراسة السعودية المكلفة بحماية قصر المعاشيق تسليمه وخاطبهم ضابط سعودي بالقول: "البارحة كنتم سوياً هنا وتضحكون والآن تطالبون باحتجازه"، وأمام الموقف الصلب الرافض لتسليم الرئيس عادت قوة الانتقالي خائبة لثكناتها. أمام حلحلة الوضع اليمني وقرب إيجاد تفاهمات لعدة ملفات يظهر أن هناك من يريد خلط الأوراق، وبقاء الحال على ما هو عليه. هناك من يريد أن لا تخرج اليمن إلى بر الأمان، ويسعى جاهدا لإشعال الجبهات، وبقاء العبث والفوضى، وضعف الدولة ومؤسساتها، والتردي الاقتصادي.

أعوام من سيطرة الإمارات على جزر وموانئ ومنشآت اقتصادية ومطارات وقطاعات، واستبعاد وفرض تغيير مسؤولين من وزراء ومحافظين، وفوضى الاعتقال في سجون سرية خارج سلطة الدولة تدار فيها بشكل ممنهج الانتهاكات والتعذيب. أعوام من دعم تعنت الانتقالي في مصادرة القرار الرسمي، واستمرار حالة لا دولة، وبقاء المناصب والوزارات حكراً عليه.

كل ما يحدث ويدور مرتبط بالكيان الصهيوني في محاولة منه لإيقاف نهايته المتسارعة والحتمية التي بدأت بطوفان الأقصى، والدائرة تتسع، فلم يعد الحدث يقتصر على اليمن فقط، بل هو حدث له مآلات إقليمية يدخل في عمق الأمن القومي للدول المجاورة، بدءا من تمرد الدعم السريع في السودان، فانقلاب الانتقالي على الدولة اليمنية واستيلائه على محافظتي المهرة وحضرموت المحاددتين للملكة العربية السعودية وعُمان، فالاعتراف الصهيوني بصوماليلاند كدولة؛ ليتجه بعد ذلك في المراحل الأخيرة للتحكم بمضيق باب المندب، وحصار السعودية ومصر والدول الخليجية.

كلما تأخر وَأَدَ الانقلاب في حينه تعقد الوضع، وزادت الكلفة، وتأخر الحل، وتعددت الخطورة والتهديدات علي اليمن والسعودية ودول الجوار، وكل ساعة تمر على التمرد يقوى الانقلابيون، ويتضاعف حجمهم، وتخف عزلتهم، ويلتحق بركبهم عديمو الضمائر وضعفاء النفوس، ويظهر إرهابيون مترصدين كالقاعدة وداعش بعد تفعيلهم من وكيلهم.

استطاع اليمنيون إجلاء آخر جندي بريطاني من اليمن في يوم 30 نوفمبر ليصبح ذكرى ومناسبة وطنية يحتفي بها كل عام، ولا وجه للمقارنة بين بريطانيا العظمى التي كانت توصف بأنه "لا تغيب عنها الشمس" ودويلة الإمارات. سيصبح يوم 30 ديسمبر ذكرى لجلاء آخر جندي إماراتي من اليمن.

26 سبتمبر
العدد (2226) الخميس 12 رجب 1447هـ
الموافق 1 يناير 2026م

إعلاميون وعسكريون:

القرارات الرئاسية خطوة تاريخية أعادت هيبة الدولة

في خطوة تاريخية أعادت إحياء هيبة الدولة اليمنية، أعلن رئيس مجلس القيادة الرئاسي، الدكتور رشاد محمد العليمي، مجموعة من القرارات السيادية التي أعادت الاعتبار لمؤسسات الدولة ومكانتها أمام اليمنيين والمجتمع الدولي.

جاءت هذه القرارات في توقيت حرج، في ظل تحديات أمنية متصاعدة وتهديدات مباشرة للمدنيين، وما يرافقها من وجود مسلح خارج نطاق المؤسسات الشرعية.

وشملت القرارات إنهاء الاتفاقية الدفاعية مع دولة الإمارات العربية المتحدة، وطرد قواتها من الأراضي اليمنية، لتؤكد إرادة القيادة السياسية في استعادة السيادة الوطنية والحفاظ على وحدة البلاد، وحظيت القرارات بتأييد شعبي وسياسي واسع، وأعادت الثقة بمؤسسات الدولة ومكانتها الوطنية.

وتؤسس هذه الخطوات لأرضية قوية لاستعادة الدولة، وبناء مؤسساتها على أسس دستورية صلبة، وتعزيز الاستقرار السياسي والأمني.

26 سبتمبر استطلعت آراء باحثين وصحفيين وعسكريين حول أهمية تلك القرارات والوقوف على آثارها السياسية والعسكرية.

استطلاع/ جبر صبر

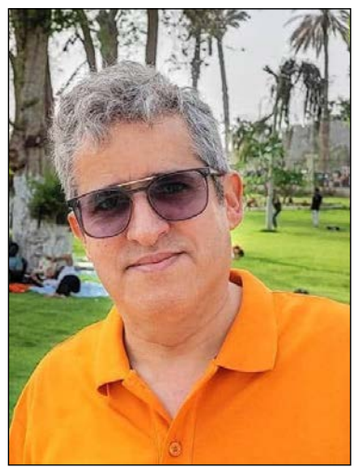

العكه: القرارات الرئاسية أعادت الاعتبار للدولة واختبرت ولاء التشكيلات العسكرية

يامن: القرارات الرئاسية محطة مفصلية لاستعادة الدولة وتوحيد القرار السيادي

قطران: قرار طرد القوات الإماراتية خطوة تاريخية أعادت الثقة بالقيادة والسيادة الوطنية

الغباري: قرارات القيادة الرئاسية خطوة سيادية لتعزيز حماية المدنيين وتوحيد القرار العسكري

البداية مع المقدم ركن شرف محمد العكه، الذي اعتبر أن القرارات الرئاسية الأخيرة شكّلت تحولاً مهماً أعاد لليمن اعتباره وهيبة دولته، وأشاع حالة من الارتياح والفرح في أوساط المواطنين، مؤكداً أن هذه القرارات أعادت الإحساس بوجود دولة ذات سيادة، رغم تأخرها.

وأوضح العكه في حديثه لـ«26سبتمبر» أن اليمنيين استقبلوا تلك القرارات باعتبارها خطوة ضرورية في ظل ما وصفه بتجاوزات التشكيلات المسلحة المدعومة خارج إطار الدولة في عدد من المحافظات الجنوبية والشرقية، مشيراً إلى أن صدور هذه القرارات أسهم في إعادت الثقة بمنظومة القرار السياسي ممثلة برئيس مجلس القيادة الرئاسي وأعضاء المجلس الذين يقفون إلى جانب الخيار الوطني.

درع الوطن والاختبار الحقيقي

وفيما يتعلق بتسلّم قوات درع الوطن مهام الأمن في محافظتي حضرموت والمهرة، أكد مقدم ركن شرف العكه أن هذه الخطوة تمثل اختباراً حقيقياً لولاء تلك القوات للدولة والوطن، وفرصة لإعادة الاعتبار للمؤسسة العسكرية ومنتسبيها، مشدداً على أن بقاء أي قوة عسكرية مرهون بمدى التزامها بالولاء الوطني والعمل تحت مظلة الدولة.

وأشار إلى أن الأحداث الأخيرة في شرق اليمن تمثل دليلاً واضحاً على أن التشكيلات التي تخرج عن الإطار الوطني والمؤسسي مصيرها الفشل، مؤكداً أن المؤسسة العسكرية يجب أن تبقى موحدة وتعمل وفق عقيدة وطنية خالصة.

طرد قوات الإمارات

وحول قرارات إنهاء الشراكة مع دولة الإمارات العربية المتحدة وإخراج قواتها، قال العكه: إن هذه القرارات سيكون لها انعكاس مباشر على المسارين السياسي والأمني، معتبراً أن انحراف الدور الإماراتي عن مسار تحالف دعم الشرعية أسهم في تعقيد المشهد اليمني من خلال دعم تشكيلات مسلحة خارج نطاق المؤسسة العسكرية.

بسط نفوذ الدولة

وأضاف: أن الدعم الذي تلقته تلك التشكيلات بالسلاح والمال أضعف من سلطة الدولة واستهدف الشرعية بوسائل متعددة، لافتاً إلى أن الترحيب الشعبي الواسع بإنهاء الاتفاقية الدفاعية مع الإمارات يعكس حجم المعاناة التي عاشها اليمنيون جراء تلك الممارسات.

وختم مقدم ركن شرف محمد العكه بالتأكيد على أن استعادة القرار السيادي وبسط نفوذ الدولة يمثلان المدخل الأساسي لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني، وبناء دولة قوية تحظى بثقة مواطنيها.

القرارات ممارسة واعية

أما الباحث السياسي علي يامن فقال:» إن القرارات الرئاسية الأخيرة تمثل ممارسة واعية للمسؤولية الدستورية والأخلاقية الملقاة على عاتق القيادة السياسية، وتعكس إدراكاً عميقاً لحساسية المرحلة الوطنية التي تمر بها الجمهورية اليمنية في ظل التحديات الأمنية وتعقيدات المشهد السياسي.

وأوضح يامن في حديثه لـ«26 سبتمبر» أن حماية وحدة الدولة وسيادتها وأمنها واستقرارها تشكل جوهر المسؤولية الوطنية لأي قيادة سياسية، مؤكداً أن أي تفريط في المركز القانوني والسيادي للدولة يُعد تهديداً مباشراً لكيانها ووجودها، مشيراً إلى أن القرارات الرئاسية جاءت في لحظة وطنية حرجة أعادت الاعتبار لمفهوم الدولة وسلطتها الشرعية.

تعزيز المشروعية الوطنية للسلطة الشرعية

وأشار إلى أن هذه القرارات أسهمت في تعزيز المشروعية الوطنية للسلطة الشرعية، وأعادت تموضعها كلاعب فاعل ومؤثر على المستويين الوطني والإقليمي، كما حظيت بتأييد سياسي واجتماعي واسع لكونها استجابت لحاجة وطنية ملحة، وعكست تطلع القوى السياسية والاجتماعية إلى دور قيادي حاسم يوحّد الإرادة الوطنية.

وأضاف الباحث السياسي: أن القرارات الرئاسية أسهمت في استنهاض الطاقات الوطنية، وإعادة الاعتبار لفكرة الدولة الجامعة، وتهيئة الأرضية لتوحيد القوى الوطنية والعسكرية والأمنية تحت قيادة شرعية واحدة، بما يعزز من فاعلية المعركة الوطنية لاستعادة الدولة وبسط نفوذها.

الأهمية الاستراتيجية لحضرموت والمهرة

وفيما يتعلق بتسلّم قوات درع الوطن مهام الأمن في محافظتي حضرموت والمهرة، أكد يامن أن هذه الخطوة تمثل ركيزة أساسية في معركة استعادة الدولة، نظراً للأهمية الاستراتيجية للمحافظتين على صعيد الأمن القومي والاقتصاد الوطني والموقع الجغرافي، مشدداً على أن بسط نفوذ الدولة فيهما شرط جوهري لتوحيد القرار العسكري والأمني ومنع تعدد مراكز القوة.

وبيّن أن احتكار الدولة لاستخدام القوة المسلحة يُعد من المرتكزات الأساسية لبناء الدولة الحديثة، وأن أي وجود مسلح خارج إطار مؤسسات الدولة يشكل مخالفة صريحة للنظام الدستوري والقانوني وتهديداً مباشراً لسيادة الدولة.

إعادة الاعتبار

وأشار يامن إلى أن ترسيخ سلطة الدولة في حضرموت والمهرة لا يقتصر على البعد العسكري، بل يشمل إعادة الاعتبار لمؤسسات الدولة المدنية، وتهيئة بيئة مستقرة للنشاط الاقتصادي والاستثماري، وتمكين الدولة من تنفيذ برامج التنمية وبناء البنى التحتية والخدمية، بما يعزز الثقة بين الدولة والمجتمع المحلي.

استقرار اليمن

وحول قرارات إنهاء الشراكة مع دولة الإمارات العربية المتحدة وإخراج قواتها، أوضح يامن أن استقرار اليمن يرتبط ارتباطاً وجودياً بالأمن القومي للمملكة العربية السعودية، باعتبار اليمن عمقاً استراتيجياً جنوبياً للمملكة، مؤكداً أن أي اختلال في اليمن ينعكس مباشرة على أمن الإقليم بأكمله.

وأضاف: أن الشراكة التي تشكلت ضمن التحالف العربي جاءت لخدمة دعم الشرعية والحفاظ على وحدة اليمن، غير أن تطور الدور الإماراتي وتجاوزه للإطار المتفق عليه أسهم في خلق اختلالات سياسية وميدانية من خلال دعم قوى عسكرية خارج منظومة الدولة، ما استدعى إعادة ضبط المسار حفاظاً على استقرار اليمن والأمن القومي السعودي.

الفعل السيادي

وأكد الباحث السياسي علي يامن أن المملكة العربية السعودية تدير أمنها القومي بعقل استراتيجي يقوم على الصبر والتدرج، دون التفريط بأدوات الردع، مشدداً على أن اليمن سيبقى جزءاً لا يتجزأ من معادلة الأمن القومي للمملكة، وأن أي مقاربة خارج هذا الإدراك الاستراتيجي محكوم عليها بالفشل.

وختم يامن بالقول إن القرارات الرئاسية الأخيرة تؤشر إلى انتقال الدولة من مرحلة إدارة الأزمة إلى مرحلة المبادرة والفعل السيادي، وتؤسس لمسار وطني جامع يحفظ هيبة الدولة، ويعزز الاستقرار السياسي والأمني، ويدعم مشروع بناء الدولة اليمنية على أسس دستورية صلبة.

قرار تاريخي

من جهته وصف الصحفي والمحلل السياسي عبدالله قطران قرار رئيس مجلس القيادة الرئاسي، الدكتور رشاد محمد العليمي، القاضي بطرد القوات الإماراتية من الأراضي اليمنية وإنهاء الاتفاقية الدفاعية معها، بأنه قرار تاريخي أعاد الاعتبار للسيادة الوطنية وهيبة الدولة.

وقال قطران في حديثه لـ«26 سبتمبر»: إن القرار شكّل مفاجأة إيجابية لليمنيين، وأسهم في تعزيز ثقة الشارع بالقيادة السياسية ومؤسسات الدولة، مؤكداً أن هذه الخطوة أعادت الشعور بوجود إرادة وطنية حقيقية لاستعادة الكرامة والسيادة، ورسخت قناعة شعبية بأن الوحدة والسيادة تمثلان الخيار الوحيد لليمنيين.

توقيت القرارات

وأشار إلى أن توقيت القرار جاء في مرحلة حساسة، بعد سنوات من القلق الشعبي جراء ما وصفه بممارسات عبثت بالنسيج الاجتماعي وهددت وحدة الجغرافيا والتاريخ اليمني، مؤكداً أن اليمنيين يتطلعون إلى إنهاء أي وجود أجنبي غير مشروع، بالتوازي مع استكمال معركة استعادة الدولة وتحرير العاصمة صنعاء من سيطرة المليشيا الحوثية.

وفيما يخص تسلّم قوات درع الوطن للمعسكرات والمواقع الأمنية في حضرموت والمهرة، أوضح قطران أن هذه الخطوة لن تحقق أهدافها الكاملة ما لم تتبع بقرار رئاسي بدمج قوات درع الوطن دمجاً شاملاً ضمن وزارتي الدفاع والداخلية مالياً وإدارياً، باعتبار ذلك المسار الوحيد لضمان توحيد القرار الأمني والعسكري تحت سلطة الدولة.

الآثار الإيجابية

وحول تداعيات انسحاب الإمارات، توقع قطران حدوث توترات مؤقتة في بعض المناطق التي كانت تتلقى دعماً إماراتياً مباشراً أو غير مباشر، نتيجة محاولات بعض القيادات المحلية الحفاظ على نفوذها، إلا أنه أكد أن الآثار الإيجابية ستظهر على المدى المتوسط والبعيد.

وأضاف الصحفي عبدالله قطران: «أن انسحاب أي دعم خارجي للتشكيلات المسلحة خارج مؤسسات الدولة سيسهم في توحيد القيادة العسكرية، وتقليص تعدد الولاءات، وتعزيز سلطة الدولة المركزية، ما سينعكس إيجاباً على الاستقرار الأمني وإعادة بناء مؤسسات الدولة وترسيخ سيادة القانون.

قرارات سيادية ومسؤولة

قال الصحفي والباحث السياسي محمد علي الغباري: إن قرارات رئيس مجلس القيادة الرئاسي جاءت في توقيت بالغ الحساسية، في ظل تصاعد التحديات الأمنية وتنامي المخاطر التي تطال المدنيين بصورة مباشرة، واصفاً إياها بالقرارات السيادية والمسؤولة التي تهدف إلى استعادة زمام المبادرة وفرض هيبة الدولة.

وأوضح الغباري في حديثه ل 26سبتمبر» أن هذه القرارات تعكس توجهاً واضحاً لتعزيز قدرة الدولة على حماية المواطنين ومقدراتهم، مؤكداً أن التأييد الواسع الذي حظيت به يعبر عن حالة إجماع وطني متنامٍ على ضرورة إنهاء حالة التشتت الأمني والعسكري، والانتقال إلى مرحلة أكثر انضباطاً ووضوحاً في إدارة الملف الأمني، بما يضمن حماية المدنيين ومنع استغلالهم في الصراعات السياسية والعسكرية.

محطة محورية

وفيما يتعلق بتسلّم قوات درع الوطن مهام الأمن في محافظتي حضرموت والمهرة، أشار الغباري إلى أن هذه الخطوة تمثل محطة محورية في مسار استعادة السيادة الوطنية وتوحيد القرار العسكري تحت مظلة الدولة الشرعية، لافتاً إلى أن وجود قوات وطنية خاضعة للقيادة العليا يسهم في إنهاء مظاهر الازدواجية في مراكز القوة، ويعيد الاعتبار للمؤسسة العسكرية ككيان وطني جامع.

وأضاف أن هذه الخطوة من شأنها تعزيز الاستقرار الأمني، وتهيئة بيئة مواتية لبسط سلطة القانون، وتأمين الحدود والمنافذ وخطوط الملاحة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الأمن الوطني والإقليمي في آنٍ واحد.

وحول قرارات إنهاء الشراكة مع دولة الإمارات العربية المتحدة وإخراج قواتها من الأراضي اليمنية، أكد الغباري أن هذه القرارات تمثل تصحيحاً لمسار مختل، وتؤسس لمرحلة جديدة قوامها احترام السيادة اليمنية، وعدم السماح بأي وجود عسكري خارج إطار مؤسسات الدولة الشرعية.

وأشار إلى أن هذه الخطوات ستسهم، على المدى المتوسط والبعيد، في تخفيف حدة الاستقطاب السياسي والأمني، وتقليص أسباب الصراع الداخلي، وفتح المجال أمام حوار وطني حقيقي بعيداً عن التدخلات الخارجية، إضافة إلى إعادة توجيه الجهود نحو مواجهة التحديات الرئيسية التي تهدد اليمن، وفي مقدمتها الانقلاب الحوثي.

وختم الغباري بالتأكيد على أن ترسيخ سلطة الدولة وتوحيد القرار العسكري يمثلان المدخل الأساسي لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني، وبناء دولة قادرة على حماية مواطنيها وصون سيادتها.

أمنية مأرب وتعز تقران آليات تنفيذ حالة الطوارئ

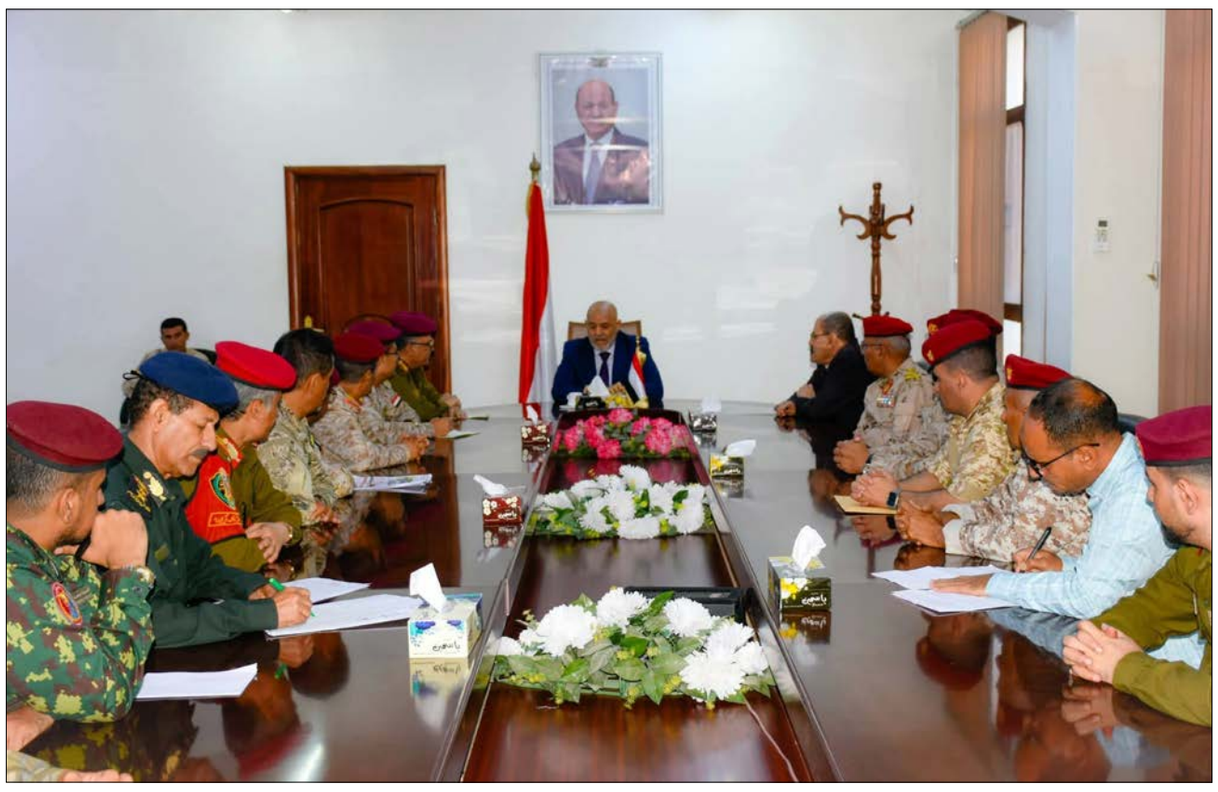

ناقش اجتماع أمني موسع عُقد، في محافظة مأرب، برئاسة مدير عام شرطة المحافظة اللواء يحيى علي حُميد، وضم مدراء الإدارات التخصصية والنمطية ومدراء المناطق الأمنية وأقسام الشرطة التابعة لها، مستجدات الأوضاع الأمنية.

وخلال الاجتماع، ناقش اللواء حُميد عددا من القضايا الأمنية المهمة وفي مقدمتها توجيهات رئيس مجلس القيادة الرئاسي، الدكتور رشاد محمد العليمي، وتعليمات رئيس اللجنة الأمنية، عضو مجلس القيادة الرئاسي، محافظ محافظة مأرب، اللواء سلطان بن علي العرادة، ومعالي وزير الداخلية، اللواء الركن إبراهيم حيدان، بشأن إعلان حالة الطوارئ لمدة 90 يوماً.

ووجه اللواء حُميد، كافة الوحدات والمناطق الأمنية وأقسام الشرطة والإدارات التخصصية برفع مستوى الجاهزية، وتعزيز اليقظة الأمنية لمواجهة أي تهديدات طارئة.

وأكد على مضاعفه الجهود والإجراءات الاحترازية في مداخل ومخارج المحافظة والعمل على رصد أي تحركات مشبوهة.

كما شدد اللواء حُميد على أهمية العمل بروح الفريق الواحد، وتعزيز التنسيق والتكامل بين مختلف الوحدات الأمنية والعسكرية والإدارات المتخصصة والمناطق الأمنية وأقسام الشرطة بما يعزز من حالة الأمن والاستقرار التي تشهدها المحافظة.

وفي السياق عقدت اللجنة العسكرية والأمنية بالمحافظة، برئاسة المحافظ نبيل شمسان، اجتماعاً استثنائياً لمناقشة الأوضاع العسكرية والأمنية، والمستجدات على الساحة الوطنية.

وأكدت اللجنة في الاجتماع، بحضور قائد محور تعز اللواء الركن خالد فاضل، وقيادات الألوية العسكرية والأمنية بالمحافظة، تأييدها الكامل لقرارات فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وفي مقدمتها إعلان حالة الطوارئ في عموم أراضي الجمهورية، واتخاذ الإجراءات السيادية اللازمة لتعزيز الأمن، وصون وحدة وسيادة الوطن في ظل التطورات والمستجدات الراهنة.. مشيدةً بكل الجهود الاستثنائية التي يبذلها فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي لمحاولة احتواء التصعيد، ومعالجة القضايا الوطنية بحكمة واقتدار.

وأقرت اللجنة العسكرية والأمنية، الإجراءات المتعلقة بتنفيذ قرار إعلان حالة الطوارئ، ومنها الانتشار الأمني، ومنع التجول بالسلاح داخل المدينة، وتكامل الإجراءات بين كافة الجهات العسكرية والأجهزة الأمنية، وإنشاء لجنة أمنية مصغرة ينبثق عنها لجنة طوارئ برئاسة نائب رئيس اللجنة الأمنية، وعضوية رئيس أركان المحور، ومدير عام الشرطة، ومدير الأمن الخاص.

كما أقرت اللجنة، رفع الجاهزية العالية لكافة الوحدات العسكرية، وتعزيز اليقظة الأمنية، وتكامل مسارات التنسيق والتعاون المشترك لحماية المحافظة من الاختراقات، وإفشال أي محاولات عدائية للمليشيات الحوثية الإرهابية، والعمل بوتيرة عالية وعلى مدار 24 ساعة وفق خطط الانتشار الأمني، وضبط المطلوبين، ومنع حركة الدراجات النارية من الساعة 8 مساءً حتى الساعة 6 صباحا، والتنسيق مع عقال الحارات، وتفعيل العمل المجتمعي، كون الحاضنة الشعبية هي القوة والداعم الأساسي لتحصين المجتمع وتثبيت حالة الاستقرار والحفاظ على السكينة العامة.

وشددت اللجنة العسكرية والأمنية، على تنفيذ القرارات والالتزام بالتعليمات، ومراجعة وتقييم الأداء العسكري والأمني للعام 2025م، والاستفادة منها في تجاوز أي قصور أو اختلالات خلال خطة العام الجديد 2026م، التي تم مناقشتها وإقرارها في الاجتماع.

وأشاد المحافظ نبيل شمسان، بصمود الأبطال في الجبهات، والأداء المتميز لقيادة المحور والأجهزة الأمنية، التي ترقى إلى مستوى التحديات، والعمل بروح المسؤولية لتعزيز الأمن والاستقرار، ومجابهة كل التحديات في المرحلة التي تشهدها المحافظة والبلاد بشكل عام.

ودعا المحافظ شمسان الجميع إلى استشعار خطورة هذه المرحلة الاستثنائية، والتكاتف والتلاحم بين جميع المكونات العسكرية والأمنية، ومكاتب السلطة المحلية، والأحزاب والتنظيمات السياسية، ومضاعفة الجهود والطاقات، والعمل بوتيرة عالية لتنفيذ إجراءات حالة الطوارئ المعلنة، وفق منظومة عمل موحدة وخطاب موحد لتجاوز كل الصعوبات والتحديات التي تتربص بالمحافظة.

من جانبه، استعرض قائد المحور اللواء الركن خالد فاضل، الأوضاع العسكرية في مختلف الجبهات، ومستويات الأداء البطولي، والجاهزية القتالية العالية لأبطال الجيش الوطني، واستعدادهم لأي طارئ.. لافتًا إلى تصديهم ببسالة لكل المحاولات البائسة للمليشيات الحوثية، وإفشال كل المؤامرات والاختراقات وفق آليات موحدة ومنسجمة، تجسد البطولات الأسطورية والتضحيات التي يسطرها الأبطال في المواقع والجبهات للدفاع عن المحافظة، واستعادة الدولة الجمهورية، وترسيخ النظام والقانون.

كما استعرض أركان حرب المحور، اللواء عبد العزيز المجيدي، مؤشرات الأداء التحليلي للعام 2025م على مستوى المحور والألوية العسكرية، وكذلك خطة العام 2026م على مستوى المحور والألوية والشُعب العسكرية، بعد إجراء عملية تقييم شاملة للأداء في المرحلة السابقة، والاستفادة منها خلال المرحلة القادمة، بالإضافة إلى استعراض تقارير حول أداء الأجهزة الأمنية وخططها للعام الجديد لتعزيز الأمن والاستقرار في المحافظة.

إعلانات قضائية

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم اليها/ رضوان محمد سيف عثمان مدعيا حصول خطأ في اسمه ويطلب تعديله الى رضوان محمد سيف عثمان الأديمي فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال المدة القانونية.

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم اليها/ سليمان عبدالحليم سليمان مقبل مدعيا حصول خطأ في اسمه ويطلب تعديله الى سليمان عبدالحكيم سليمان مقبل فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال المدة القانونية.

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأن على المدعى عليه / عبدالله محمد عبدالله سليمان الحضور الى محكمة مأرب الابتدائية للرد على الدعوى المقدمة ضده من قبل زوجته/ ليلى أحمد علي الاسلمي بخصوص دعوى فسخ نكاح للغيبة وعدم الانفاق مالم فإن المحكمة ستسير في الإجراءات وفقا للقانون.

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم اليها الأخ/ عبدالماجد فائد محمد الشميري بدعوى حصول خطأ في لقبه حيث ذكروا الشميري والصحيح هو عبدالله ويريد تعديله بحيث يكون اسمه الصحيح مع اللقب عبدالماجد فائد محمد عبدالله ويطلب اثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم اليها الأخ/ علي أحمد حسين الشنبلي بدعوى حصول خطأ في لقبه حيث ذكروا الشنبلي والصحيح هو النهاري ويريد تعديله بحيث يكون اسمه الصحيح مع اللقب علي أحمد حسين النهاري ويطلب اثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم اليها الأخت/ آية علي حسين القلمي بدعوى حصول خطأ في اسمه وتريد تعديله بحيث يكون اسمها آية علي حسين عوض القلمي وتطلب اثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

■ تقدم الى محكمة مارب الابتدائية الاخ/ محمد يحيى مبطي الدهمي مدعيا حصول خطأ في اسمه ويريد تعديله الى محمد مبطي هادي علي محسن ويطلب اثبات ذلك بحكم.
فمن له أي اعتراض تقديم اعتراضه خلال مدة شهر من تاريخ الاعلان.

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم اليها الأخ/ بلال محمد حمود البكري بدعوى حصول خطأ في اسمه ويريد تعديله بحيث يكون اسمه بلال محمد حمود عبدالله البكري ويطلب اثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأن على المدعى عليه/ محمد مساعد محمد الحزي الحضور لاستلام الحكم الصادر في القضية الشخصية رقم 243لسنة 1447هـ وهو كالتالي: حكمت المحكمة بما هو آت
أولا: من حيث الشكل :- قبول دعوى المدعية / سحر على أحمد سعيد ، ضد المدعى عليه/ محمد مساعد محمد الحزي شكلا لرفعها بالإجراءات والمواعيد القانونية الصحيحة.
ثانيا: من حيث الموضوع : - (١) فسخ عقد نكاح المدعية/ سحر علي أحمد سعيد من عصمة زوجها محمد مساعد محمد الحزي، للغيبة والهجر وعدم الإنفاق، وعليها أن تعد العدة الشرعية من تاريخ النطق بالحكم ، وأن لا تتزوج حتى يصير الحكم نهائياً (٢) إلزام المدعى عليه بدفع نفقة سنة سابقة على رفع الدعوى مبلغ وقدره مليون ومائتان ألف ريال، وبواقع خمسون ألف عن كل شهر.
ثالثاً : إلزام المدعى عليه/ محمد مساعد محمد الحزي بدفع مبلغ و قدره خمسمائة ألف ريال يمني ريال أغرام ومخاسير التقاضي.

■ تعلن المحكمة الابتدائية بالمنطقة العسكرية الثالثة بأن على المتهم/ صالح علي صالح الخولاني في القضية الجنائية رقم 8 لسنة 2025م ج ج المرفوعة ضده بالحضور الى المحكمة العسكرية الثالثة خلال شهر من تاريخ نشر الإعلان ما لم سيتم محاكمته كمتهم فار من وجه العدالة عملا بنص المادة (٦٨) من قانون الاجراءات الجزائية العسكرية.

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم اليها الأخ/ عمار خالد قاسم الريمي بدعوى حصول خطأ في اسمه ويريد تعديله بحيث يكون اسمه عمار عبدالله قاسم الريمي ويطلب اثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

■ بناء على قرار المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة م / مأرب في جلستها المنعقدة يوم الاحد بتاريخ ٨/ رجب / ١٤٤٧هـ الموافق 2025/١٢/٢٨م والذي قضى منطوقه بالنشر عن المتهم : محمد لبيب محمد ناصري في القضية الجنائية رقم 31لسنة 2025م ج ج بأن عليه المثول أمام المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة م / مأرب خلال فترة النشر مالم سيتم محاكمته طبقاً لنص المادة (285) وما بعدها من قانون الإجراءات الجزائية باعتباره فارا من وجه العدالة.

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأن على المتهمين / ١ - عرفات محمود عبده محمد عثمان ٢ - عمر عارف احمد عبد الله العكفي . الحضور إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخه ما لم سيتم محاكمتهما غيابيا وفقا للمواد (٢٨٥) وما بعدها من قانون الإجراءات الجزائية.

■ تعلن محكمة حريب الابتدائية بأن على المتهمين / ١ - عوض علي عبد الله الروقي ٢ - قطيم علي عبدالله الحداد. الحضور إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخه ما لم سيتم محاكمتهما غيابيا وفقا للمواد (٢٨٥) وما بعدها من قانون الإجراءات الجزائية.

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية مارب بأن على المتهمين / ١ - منصر محمد على الأشول ٢ - محمد علي الاشول. الحضور إلى جلسة المحكمة يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٦/١/٥م ما لم سيتم محاكمتها غيابيا وفقا للمواد (٢٨٥) وما بعدها من قانون الإجراءات الجزائية.

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأن على المدعى عليه/ داؤود احمد محمد قاسم الحضور الى محكمة مأرب الابتدائية للرد على الدعوى المقدمة ضده من المدعي / نائف العبد محمد الأحمر بطلب تسليم إيجار وبيع منقولات المستأجر المحفوظة من قبل المحكمة في مخزن وفرة المدعي وذلك خلال الفترة القانونية مالم سيتم السير في الإجراءات وفقا للقانون علما بأن موعد الجلسة يوم الثلاثاء 13/1/2026م.

■ تعلن نيابة التربة الابتدائية المدعوين: -1 مسعود علي محمد سعيد الأدهم -2 مأمون محمد علي محمد سعيد الأدهم بأن عليهم حضور جلسات المحكمة خلال شهر من تاريخ هذا الإعلان، وفي حالة عدم الحضور خلال المدة المذكورة فسيتم محاكمتهما غيابيا كفارين من وجه العدالة طبقا للمادة (285) من قانون الإجراءات الجزائية وما بعدها.

■ يعلن الأخ/ محسن صالح علي الدرنة عن فقدان جواز سفره الصادر من م/ مأرب فعلى من وجده إيصاله الى أقرب قسم شرطة.

* يعلن الأخ/ وائل محمد محمد الراعي عن فقدان مؤهله الجامعي - شهادة البكالوريوس مع السجل التراكمي لها الصادر من جامعة إقليم سبأ فعلى من وجدها إيصالها إلى أقرب مركز شرطة.

■ يعلن الأخ/ محمد علي محمد داود السعيدي عن فقدان بطاقته الشخصية الصادر من م/ مأرب برقم(964252851271) فعلى من وجدها ايصالها الى اقرب مركز شرطة.

26SEPTEMBER
Weekly Newspaper
26 سبتمبر
WEEKLY POLITICAL REVIEW اسبوعية..سياسية.. عامة
تصدر عن دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة اليمنية
العدد (2226) الخميس 12 رجب 1447ه - الموافق 1 يناير 2026م
26news paper@26sepnews.net
مدير الدائرة - رئيس التحرير
العميد الركن/ أحمد الأشول
مدير التحرير
عميد/ عبدالحكيم الشريحي

لمتابعة موقعنا الإخباري على شبكة الإنترنت إتبع الرابط
http://www.26sepnews.net/
النسخة الإنجليزية للموقع:
http:// www. en.26sepnews.net/
تابعونا على شبكات التواصل
26 سبتمبر موقع
كما يمكنكم تحميل تطبيق «سبتمبر نت» على الجوال من متجر جوجل بلاي

إلى من يجهل نصوص إعلان نقل السلطة
توضيح قانوني بشأن صلاحيات رئيس مجلس القيادة الرئاسي

إعلان نقل السلطة وتشكيل مجلس القيادة الرئاسي الصادر في 7 أبريل 2022 وضع إطاراً دستورياً واضحاً ومتكاملاً لتنظيم الصلاحيات والاختصاصات، سواء تلك المخوّلة لرئيس مجلس القيادة الرئاسي، أو الممارسة من قبل المجلس بوصفه هيئة جماعية، على نحو لا يترك مجالاً للالتباس أو التأويل .

وقد نصت المادة الأولى، الفقرة (ز)، من الإعلان صراحةً على منح رئيس مجلس القيادة الرئاسي عدداً من الصلاحيات السيادية الحصرية، وفي مقدمتها إعلان حالة الطوارئ والتعبئة العامة، وفقاً للدستور والقانون. وحدد النص قيداً وحيداً واستثنائياً على نفاذ هذه الصلاحية، يتمثل في صدور قرار صريح من مجلس القيادة الرئاسي بأغلبية الثلثين بعدم الإعلان.

وبموجب هذا التنظيم الدقيق، فإن الأصل الدستوري هو نفاذ قرار رئيس مجلس القيادة الرئاسي بإعلان حالة الطوارئ بمجرد صدوره، دون اشتراط تحقق أغلبية داخل المجلس، ولا يعطل هذا القرار أو يمنع إلا بإرادة جماعية صريحة، وبنصاب مشدد، حدده الإعلان على سبيل الحصر.

أما آلية اتخاذ القرار الواردة في الفقرة (ك) من المادة ذاتها، فإن مجال تطبيقها ينصرف حصراً إلى القرارات التي يتخذها مجلس القيادة الرئاسي كهيئة جماعية، ولا تمتد بحال إلى الصلاحيات الحصرية الممنوحة لرئيس المجلس بموجب نص صريح، إلا في الحدود الاستثنائية التي نص عليها الإعلان بوضوح لا لبس فيه.

وبناء على ذلك، فإن أي قراءة قانونية، تفضي إلى نتيجة واحدة لا تحتمل الجدل، وهي أن ممارسة رئيس مجلس القيادة الرئاسي لصلاحياته الحصرية، ومن ضمنها إعلان حالة الطوارئ، تتم في إطار دستوري وقانوني سليم، ولا تتوقف على موافقة مسبقة أو لاحقة، إلا في الحالة الاستثنائية التي نص عليها الإعلان وبنصاب معزز.

ويأتي هذا التوضيح حرصاً على ترسيخ الفهم الصحيح للنصوص الناظمة، وصوناً لمبدأ المشروعية الدستورية، وتأكيداً على احترام المرجعيات القانونية التي تحكم عمل مؤسسات الدولة وتوزيع اختصاصاتها.

(ز): يكون لرئيس مجلس القيادة الرئاسي حصرا الصلاحيات والاختصاصات التالية:

(1). تتخذ القرارات عند التصويت عليها بالأغلبية البسيطة، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت له رئيس مجلس القيادة الرئاسي.

(2). إذا تعذر وجود الأغلبية البسيطة يتم إحالة [illegible] رئيس مجلس القيادة الرئاسي.

(4). إذا تعذر وجود الأغلبية البسيطة للحاضرين في الاجتماع المشترك يحسم رئيس مجلس القيادة الرئاسي القرار.

رئيس الأركان يشهد المؤتمر التحليلي الرابع للواء 72 مشاه بالمنطقة السابعة

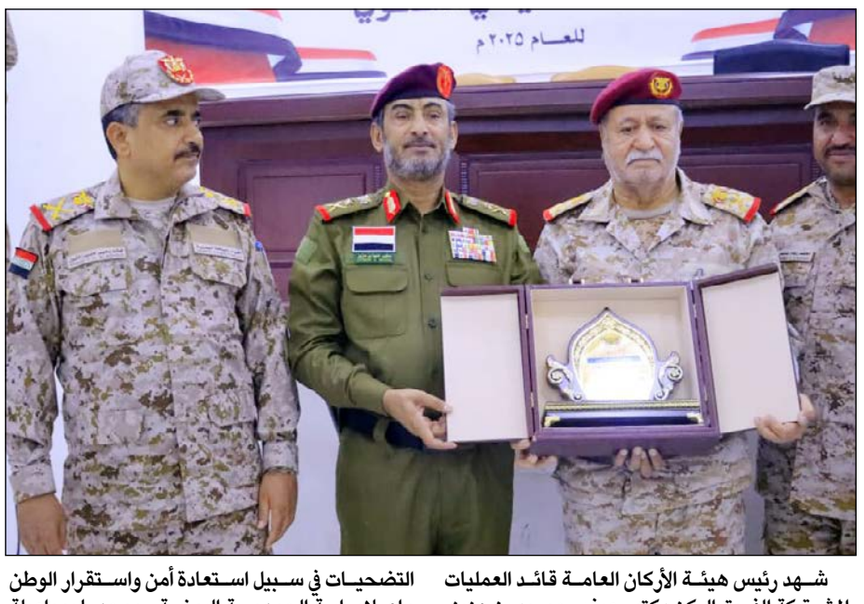

شهد رئيس هيئة الأركان العامة قائد العمليات المشتركة الفريق الركن دكتور صغير حمود بن عزيز، اليوم، المؤتمر التحليلي الرابع للواء 72 مشاه بالمنطقة العسكرية السابعة، بحضور قيادات عسكرية وعدد من ضباط ومنتسبي اللواء.

وجدّد رئيس هيئة الأركان العامة الفريق صغير بن عزيز تأييد القوات المسلحة للقرارات الشجاعة والحاسمة الصادرة عن مجلس القيادة الرئاسي من أجل حماية الأمن والاستقرار وحماية الوحدة وإنقاذ المواطنين المُسالمين في محافظتي حضرموت والمهرة.

حاثاً على تعزيز الجاهزية والاستعداد للمضي نحو مُحاربة تنظيم جماعة الحوثي الإرهابية ومُحاربة كل الإرهاب بأشكاله وأنواعه ومحاربة كل المشاريع التخريبية الرامية لزعزعة استقرار وسلامة اليمن.

مُشددا على تجديد العزائم والانضباط ومواصلة التضحيات في سبيل استعادة أمن واستقرار الوطن وإعلاء راية الجمهورية اليمنية.. موجها بمواصلة برامج التدريب والتأهيل لاعداد جيل يتحلى بالكفاءة والقدرة والشجاعة.

ودعا رئيس هيئة الأركان العامة كل القوات التي ليست منضوية تحت مظلة وزارة الدفاع للانضمام للقوات المسلحة ضمن هيكل وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان العامة، من اجل استكمال بناء مؤسسات الدولة والمضي معا نحو تحرير العاصمة صنعاء ودحر مليشيا التمرد والإرهاب الحوثية ومكافحة كل أشكال الأرهاب.

كما دعا رئيس هيئة الأركان جميع القوات والتشكيلات للالتزام بقرارات رئيس مجلس القيادة الرئاسي القائد الأعلى للقوات المسلحة.. وجدّد دعوة كل القوات التابعة للمجلس الانتقالي للخروج من محافظة حضرموت والمهرة، تنفيذاً لقرار رئيس مجلس القيادة الرئاسي القائد الأعلى للقوات المسلحة.

وأشاد رئيس هيئة الأركان بالأداء القتالي والعملياتي والتدريبي وبمستوى الإعداد المعنوي الذي يتمتع به اللواء 72 مشاه في مختلف جبهات استعادة الدولة والجمهورية.. مؤكداً أن اللواء كان في طليعة الوحدات العسكرية التي قدّمت نموذجاً مشرفاً في الانضباط والجاهزية والفاعلية الميدانية في مواجهة تنظيم جماعة الحوثي الإرهابية.

وعبّر الفريق بن عزيز عن صادق الوفاء والعرفان للأشقاء في المملكة العربية السعودية على مواقفهم الأخوية والصادقة الداعمة لأمن واستقرار اليمن ووحدته في مختلف المراحل والظروف.

من جانبه أوضح قائد اللواء 72 مشاه العميد الركن خالد الجماعي، أن المؤتمر التحليلي الرابع يأتي في إطار تقييم الأداء القتالي والعملياتي للواء خلال الفترة الماضية ومراجعة أبرز التحديات والدروس المستفادة إلى جانب إعداد الخطط المستقبلية الرامية إلى تطوير برامج التدريب والتأهيل في مختلف المجالات العسكرية بما يعزز من جاهزية اللواء وفاعليته القتالية.

حضر افتتاح المؤتمر رئيس هيئة العمليات الحربية اللواء ركن خالد الأشول، ونائب رئيس هيئة القوى البشرية اللواء ركن محمد الصباري، وقائد المنطقة العسكرية السابعة اللواء ركن محمد رسام المنتصر، وعدد من قادة الوحدات والوحدات الفرعية التابعة للمنطقة العسكرية السابعة.

وفي المؤتمر أهدت قيادة اللواء مجسم خريطة الجمهورية إلى رئيس هيئة الأركان العامة، وقدّمت دروع الوفاء للقيادات السابقة للّواء، كما كرّمت الجندي المجهول والضابط المثالي.

حال الأسبوع

توفيق الحاج

رسم المستقبل

تمرّ اليمن بمرحلة جادة لإعادة هندسة المسار الوطني، تستعيد من خلالها الدولة زمام المبادرة بعد سنوات من التآكل والتشظي، مستندة إلى قرارات سيادية واضحة ودعم إقليمي ودولي يعيد الاعتبار لمنطق القانون والمؤسسات، ويؤسس لمرحلة مختلفة في إدارة البلد وتعقيداته.

لقد شكّلت القرارات الأخيرة التي اتخذها رئيس مجلس القيادة الرئاسي، الدكتور رشاد العليمي، ولا سيما ما يتعلق بإنهاء الشراكة الدفاعية مع دولة الإمارات العربية المتحدة، وخروج قواتها من اليمن، إلى جانب إخراج مليشيا المجلس الانتقالي الجنوبي من محافظتي حضرموت والمهرة، محطة مفصلية في مسار الدولة اليمنية، فهذه القرارات لا يمكن قراءتها بوصفها إجراءات إدارية روتينية، بل باعتبارها تحوّلاً نوعياً في طبيعة أداء مجلس القيادة، وانتقالاً محسوباً من سياسة امتصاص ردود الأفعال إلى سياسة صناعة الفعل والمبادرة.

إن أهمية هذه الخطوة تكمن في دلالتها العميقة على تحصين مركزية القرار السيادي، ومنع انزلاق الدولة نحو التفكك أو التحول إلى جزر أمنية وإدارية معزولة، كما أن الخطاب الذي سبق القرارات حمل رسالة سياسية واضحة للداخل والخارج مفادها أن الدولة، بمفهومها الدستوري والشرعي، هي صاحبة الكلمة الفصل في إدارة مؤسساتها، وأنها مظلة وطنية جامعة لا مجال لاختطافها أو توظيفها خارج إطار المشروع الوطني.

في ظل تشكل هذا المشهد، يبرز الدور السعودي بوصفه حجر الزاوية في معادلة الاستقرار الراهنة، فالدعم السعودي لمجلس القيادة الرئاسي وقراراته لا يُقرأ كتدخل منحاز، بل كنهج استراتيجي صادق يهدف إلى حماية اليمن واليمنيين والحفاظ على وحدته، ومنع فرض سياسات الأمر الواقع بقوة السلاح، خصوصاً في المناطق ذات الحساسية الاستراتيجية العالية، وقد كرّست المملكة، من خلال هذا الموقف، قاعدة أساسية مفادها أن الشراكة لا تعني الاستحواذ، وأن دعم الشرعية يهدف إلى تثبيت الأمن والاستقرار، وإعادة جميع الأطراف تحت مظلة الدولة.

وتكتسب المحافظات الشرقية، وفي مقدمتها حضرموت والمهرة، أهمية استثنائية في هذا التحول، فهي ليست مجرد جغرافيا هادئة نسبياً، بل تمثل عمقاً استراتيجياً واقتصادياً، ومختبراً حقيقياً لشكل الدولة اليمنية المقبلة، ولا سيما في إطار أي تصور اتحادي مستقبلي، وتشير القراءة المتأنية للمشهد إلى تنامي وعي مجتمعي وسياسي في هذه المحافظات، يرفض التبعية المطلقة ويطالب بدولة عادلة، حاضنة للجميع، قادرة على حماية السيادة وبناء الاستقرار.

وعليه، فإن ما تشهده اليمن اليوم ليس مجرد إعادة ترتيب للأوراق، بل بداية مسار جديد يعيد للدولة حضورها، ويضع الأساس لتحول وطني طال انتظاره.

أبناء المهرة يؤكدون دعمهم لقرارات فخامة الرئيس

أكد أبناء محافظة المهرة، تأييدهم ودعمهم للقرارات والاجراءات التي اتخذتها القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، القائد الأعلى للقوات المسلحة.

كما اكد ابناء المهرة، في بيان صادر، عقب مشاركتهم في فعالية جماهيرية بمدينة الغيضة، بمشاركة عدد من المشايخ والوجهاء والشخصيات الاجتماعية، قرارات واجراءات رئيس مجلس القيادة، تمثل خطوات سيادية مسؤولة لتعزيز حضور الدولة، وحماية الأمن والاستقرار في المحافظات المحررة، وفي مقدمتها محافظة المهرة.

واشاد أبناء المهرة، بالمواقف الأخوية والتأريخية للمملكة العربية السعودية، بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وولي عهده رئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي، صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، في دعم أمن واستقرار المحافظة، ومساندة مؤسسات الدولة الشرعية.

وطالب البيان، بتمكين أبناء المحافظة من إدارة شؤونهم في إطار مؤسسات الدولة، ورفض أي مظاهر مسلحة خارج الأطر الرسمية، بما يسهم في الحفاظ على السلم الاجتماعي وصون خصوصية المهرة.

ويأتي هذا الموقف الشعبي، في ظل المستجدات السياسية والأمنية، تأكيدًا على التفاف أبناء محافظة المهرة حول القيادة الشرعية، ودعمهم لكل ما من شأنه ترسيخ الأمن والاستقرار وتعزيز مؤسسات الدولة.

مأرب.. توزيع حقيبة التمكين الزراعي لعدد 200 مزارع

دشن وكيل محافظة مأرب، توزيع حقيبة التمكين الزراعي لعدد 200 مزارع ومزارعة بعد تدريبهم ضمن مشروع تحسين ادارة الموارد المائية في مخيمات النازحين، والذي تنفذه مؤسسة التواصل للتنمية الانسانية بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة بتمويل من بنك التنمية الألماني.

وخلال التدشين، اطلع الوكيل مفتاح على مكونات حقيبة التمكين الزراعي التي توزع للمستهدفين وتتضمن خزان مياه سعة 1000 لتر، وماطور رش، وادوات عمل زراعية يدوية متنوعة.

واستمع من مدير مكتب مؤسسة التواصل بالمحافظة، عبيد عمر، الى شرح مفصل عن المشروع الذي يهدف الى رفع قدرات المزارعين في الانتاج الزراعي، وتحسين سبل العيش لهم، في إطار المساهمة بإعادة تعافي القطاع الزراعي.. مشيراً الى ان المستفيدين من حقيبة التمكين تلقوا تدريبات مكثفة على افضل تقنيات الممارسات الزراعية بما يعزز الانتاجية ويقلل من اهدار المياه.

واشاد الوكيل مفتاح، بهذا المشروع الذي يساهم في بناء قدرات المزارعين من المجتمع المضيف والنازحين، خاصة ان مأرب تعد إحدى سلات اليمن الغذائية، وسيسهم ايضا في تحسين مستوى العيش لعدد كبير من الاسر في ظل الأوضاع الاستثنائية التي يمر بها البلد، والازمة الانسانية المركبة التي يواجهها سكان المحافظة من نازحين ومجتمع مضيف.. مؤكدا ان الاهتمام بالقطاع الزراعي والعمل على اعادة التعافي لهذا القطاع الحيوي لاستعادة دوره الريادي، ومدخلا مهما لإعادة التعافي الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز الانتاج الغذائي وفتح فرص عمل واسعة مباشرة وغير مباشرة، في المحافظة التي استوعبت اكثر من 62 في المائة من النازحين.